السياسات العربية

في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي

حتى عام ٢٠١٥م

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان - ٢٠٠٨

كافة الحقوق محفوظة **لمركز دراسات الشرق الأوسط**

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

السياسات العربية

في التعامل مع

الصراع العربي- الإسرائيلي

حتى عام ٢٠١٥م

تحرير

مجدي حمّاد

نـــدوات

٤٩

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٧/١٢/٣٨١٨)

٩٥٦,٠٩٣

الأردن. مركز دراسات الشرق الأوسط
السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي/
إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان: المركز، ٢٠٠٨
(١٦٠) ص
ر.أ. : (٣٨١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧)
الواصفات: الصراع العربي الإسرائيلي// السياسة
الخارجية// إسرائيل// البلدان العربية/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

المحـــتويـــات

التقديـــم	٧
ورشة العمل	
الجلسة الأولى: **السياسات والبرامج العربية لتوجيه السيناريوهات المحتلمة**	١١
الجلسة الثانية: **السياسات والبرامج الفلسطينية لتوجيه السيناريوهات المحتلمة**	٦١
الجلسة الثالثة: **واقع الصراع ومستقبله المنظور والسياسات الحاكمة للمشروع العربي**	١٠٣
ملحق كلمتي الافتتاح	١٥٥
ملخص باللغة الإنجليزية	1-7

التقديـم

أخذ الصراع العربي الإسرائيلي حيـزا كـبيرا واسـتراتيجيا في واقـع المنطقـة علـى المسـتويات كافـة: السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية والعسـكرية وغيرهـا، وأصـبح يشـكل هاجسـاً مرعبـاً لـبعض الأنظمة الإقليمية تارة، وواقعا متفائلا لكثير من الشـعوب تـارة أخـرى، لما تشير إليه دراسـة هـذا الصـراع مـن تقـدم في المشـروع العربـي علـى مسـتوى الشـعوب ومؤسسـات المجتمـع المـدني وأحزابـه، وتراجـع في المشروع الصهيوني على مستوى الدولة والمجتمع إسرائيليا.

من هنا كان لا بد من التوصيف العلمي السـليم لهـذين الـواقعين: عربيا وإسرائيليا، ليعرف السياسي العربي أو الاستراتيجي أو المراقـب أو المحلل كيف يستطيع أن يقدم تصورات تخدم مشروعه، وتجهـض مشـروع خصمه، لا سيما إذا كان مشـروع الخصـم يسـعى للقضـاء عليـه تمامـاً، ويسعى لتمكين ذاته في المستويات كافة.

جاء المؤتمر الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسـط في ٢٠٠٥م في عمـان بعنـوان "العـرب وإسـرائيل عـام ٢٠١٥م، السـيناريوهات المحتملة" للوصول إلى ذلك الهـدف، وهـو وضـع تصـورات اسـتراتيجية للتعامل في الصراع العربي- الإسرائيلي، وتبين للمشاركين أنه لا بد مـن

دراسة السيناريوهات المحتملة للصراع وتحليلها، وتقديم رؤى وتصورات لما يجب أن يكون عليه المشروع العربي استراتيجيا وسياسيا ليواجه المشروع الصهيوني بأبعاده المختلفة.

من أجل ذلك عُقدت ثلاث ورش- في دمشق والقاهرة وبيروت- لمناقشة تلك السيناريوهات، وها نحن- في مركز دراسات الشرق الأوسط- نقدم للقارئ العربي هذه المادة من ورشة بيروت، والتي شارك فيها مجموعة باحثين مختصين مهتمين بهذا الشأن.

إنني إذ أقدم لهذه المادة ليسعدني أن أشكر المشاركين جميعا على جهودهم*، وأخص في هذا الأمر الأستاذ الدكتور مجدي حماد على جهده في الورشة وتحريره لمادتها العلمية، مع الأمل أن تسهم هذه الورشة في تقديم ما يصبو إليه القارئ.

جواد الحمد

مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

---

* **شارك في هذه الورشة السادة:** أ. أحمد الحاج، أ. أسامة حمدان، أ. جميل محمود، أ. جواد الحمد، أ. حسن شلحة، أ. سهيل الناطور، أ.صباح ياسين، أ. صلاح صلاح، أ. عبد الله سكرية، د. عدنان السيد حسين، أ.د. مجدي حماد، أ. محسن صالح، أ. محمد أبو علي، أ.محمد سلامة، أ.محمد فتاح، أ. نواف الموسوي، أ. وليد سكرية، أ. وليد محمد علي، أ. يوسف الصميلي.

ورشة العمل

الجلسة الأولى:

السياسات والبرامج العربية لتوجيه السيناريوهات المحتلمة

مجدي حماد

نبدأ جلسة العمل الأولى، وأدعو الأستاذ الدكتور محسن صالح ليترأس الجلسة، فليتفضل.

محسن صالح

السلام عليكم ورحمة الله، ابتداء نشكر الجامعة اللبنانية الدولية، ومركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، اللذين أتاحا لنا فرصة هذا الاجتماع، في موضوع في غاية الأهمية، ومتعلق في جانب قَلَّ أن يحظى باهتمام حقيقي وجاد ومنهجي ومرتب، وهو الدراسات الإستراتيجية والمواضيع المتعلقة باستشراف المستقبل. لذلك أعبِّر عن سعادتي أن أكون هنا مشاركاً في مثل هذا المنتدى، وأعتقد أنه آن الأوان للمثقفين والمفكرين والعلماء وأصحاب الرأي أن يدلو بدلوهم، وأن يكون لهم دور أساسي في صناعة الرؤى المستقبلية، وفي تقديم تصورات حقيقية، وكيف يمكن إنزالها على الأرض، خصوصاً في خدمة المشروع العربي في مواجهة المشروع الصهيوني. أترك المجال- ابتداءً- للأستاذ الدكتور مجدي حماد لعرض السيناريوهات، عرضٍ مركز لها، ثم بعد ذلك سنفتح باب المناقشة لجميعكم، وخصوصاً فيما يتعلق بالبرامج والأفكار اللازمة التي يجب أن نقوم بها لدعم أفضل السيناريوهات التي تدعم خياراتنا الوطنية.

مجدي حماد

أود في البداية أن أقدم فكرة سريعة عن الغاية من هذا الاجتماع، ليس الهدف منه أن نعيد مناقشة ورقة العمل، لأن هذه الورقة تم إعدادها في اجتماعين كبيرين، الأول عام ٢٠٠٢م، والثاني عام ٢٠٠٥م. وإن الذين شاركوا في هذه الاجتماعات من مختلف الأقطار العربية مسجلون في الورقة التي تم توزيعها على حضراتكم، وهي تضم نخبة مميزة وممتازة من المثقفين والباحثين والسياسيين الحاليين والسابقين من مختلف الأقطار العربية. ثم شارك في إعداد هذه الرؤية الإستراتيجية ومناقشتها وصياغتها "**الهيئة الاستشارية الموسعة للرؤية الإستراتيجية**"، المشار إلى أعضائها أيضاً ضمن ورقة العمل.

إن الورقة في دورتيها انتهت إلى وضع أربعة سيناريوهات أساسية، والمفروض- من حوار اليوم- أن ننظر كيف يمكن تحويل هذه السيناريوهات من أفكار مثقفين وباحثين وسياسيين إلى بدائل مقبولة فكرياً وممكنة عملياً في ضوء الواقع العربي الراهن؟ وإن الاحتياج إلى مثل هذا النوع من التفكير يعود إلى أن حكامنا العرب دون استثناء- في توجهاتهم تجاه إسرائيل وتجاه الغرب وباتجاه السياسات الداخلية المرتبطة بقمع حقوق الإنسان والحكم الفردي الاستبدادي، وفي

توجهاتهم الخارجية- يطرحون عادة حجتين أساسيتين، **الحجة الأولى**: تتمثل في دعوى الواقعية، و**الحجة الثانية** هي انعدام البديل.

من ناحية دعوة الواقعية، برزت "مدرسة التسوية"، وكل توجهاتها، بمنطق "الواقعية"، لكن هذه "الواقعية" تقودنا بعيداً جداً عن الواقع والتاريخ؛ فليست هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع، وإن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية، بل ذهب أنصار الواقعية إلى أن المدرسة القومية تسببت في هزيمة قاسية، وأزمات اقتصادية طاحنة، وخلافات عربية مريرة، وتسببت أيضا في خلق حالة عداء مزمن مع الولايات المتحدة، وهي الدولة الأقوى والأعظم، دفعها إلى مساندة إسرائيل، ثمّ اعترفت-أي المدرسة القومية- صراحة أن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود، والأهم هو استعادة الأجزاء "غير الفلسطينية" أولاً، على حسابها بالمنطق، وأن السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة، وإنهاء الصمود. وهذا يستلزم رفض منظومة المفاهيم والأساليب السائدة، وتبني منظومة جديدة تتسق مع المتغيرات العالمية، وتنزل على مقتضيات الواقعية.

هكذا يمتد نطاق لا واقعية الواقعيين العرب إلى حد التماهي بالعدو، ويتجلي هذا في الاستجابة شبه التلقائية لدعوات اليأس،

والقبول- على مضض- برموز هذه الواقعية بدعوى أنها تجتهد في إنقاذ ما يمكن إنقاذه مهما كان موقف العدو، خاصة أنها قد أشاعت أنه لا بديل لها، كما في حديثها عن ثمن السلام الواجب دفعه مقابل أرض الوطن، من خلال الالتزام بضمان أمن إسرائيل. ويتناسى هؤلاء من عانى ويعاني مشكلة الأمن، أو التناقض الكلي بين حق الصهاينة وحق الشعب العربي في فلسطين، بل إن هذا الادعاء ينطوي على مفارقة صارخة: أن تطالب دولة نووية بضمانات لأمنها من دول غير نووية.

و من ناحية انعدام البديل، تذهب "مدرسة التسوية" إلى أن السياسة العربية قد أضاعت عديدا من فرص السلام، ثمّ هرولت، بعد ضياع الفرص المزعومة، إلى القبول بشروط الأمر الواقع، ورضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة إلى التفاوض من غير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك القبول بشرط القوة، ولا شيء غيره، وكان التسويغ أنه لم يكن هناك بديل آخر!

إن المنطق العربي الذي يذهب، في كل مرة، إلى انعدام البديل يحتاج إلي مناقشة موضوعية. ذلك أن أولئك السياسيين والمنظرين العرب الذين يركزون فقط على بنية "الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية" إنما يقدمون فرضية مضللة- على أحسن تقدير- تتعلق في جوهرها بفكرة "انعدام البديل". فهذه الفرضية تجعل الزعماء العرب في حل من

تبعة مسؤوليتهم عن سوء الأداء في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. فلا شك أنه عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد، ولا يبقى سوى خيار واحد، تكون الهزيمة الكاملة- هزيمة الإرادة- قد وقعت لا محالة. ففي التعامل مع النظام العالمي المتغير يكون أمام الدول العربية خيارات أخرى، غير الخنوع باسم الواقعية، أو المواجهة غير المسؤولة تحت شعار الثورية، فبينهما خيارات وبدائل عديدة ممكنة، حقيقية وموضوعية، لكنها مرهونة بجرأة الفكر وحرية الإرادة وصلابة الفعل، أما حين يصل القرار السياسي- أي قرار سياسي- إلي الإقرار بأنه لا يملك بدائل إلا ما هو معروض، أو مفروض عليه، فمعنى ذلك أن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته. فمعيار قيمة القرار أنه اختيار من بين بدائل، فإذا لم يعد هناك غير بديل واحد، كما يقولون، بشأن السلام المعروض، أو المفروض، فلا مفر من التسليم بأنه سلام الإذعان لا سلام الشجعان.

فضلاً عن ذلك فإن من بين المصطلحات الأكثر شيوعاً في الخطاب العربي المعاصر تعبيرين: **أولهما** التكيف مع المتغيرات، **وثانيهما** مراعاة موازين القوى. لا شك في أن هذين المصطلحين يتحليان بدرجة من الهيبة العلمية، ويتسمان بمسحة من الواقعية التي تبدو ضرورية لإخراج الخطاب العربي من براثن الشعارات، لكن الخطورة في شيوعهما، وفي

طريقة استخدامهما، أن ذكرهما يرتبط غالباً بمجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والفكرية التي تكاد تشكل بمجملها انقلابات على غير صعيد، بل دعوة صريحة للتخلي عن منظومة قيم ومعتقدات آمنا بها على مدى عقود، لمصلحة منظومة أخرى لم نمتحن بعد مدى جديتها وجدارتها، بل مدى علميتها وموضوعيتها أيضاً.

إن المفارقة الصارخة الكامنة في تلازم المصطلحين تتمثل في أن الدعوة إلى التكيف مع المتغيرات- لأننا نعيش في عالم متغير باستمرار كما يقولون- تتطلب منا في الوقت ذاته أن نتعامل مع ميزان القوى الراهن وكأنه ميزان ثابت لا يخضع هو الآخر لحكم قانون التغير ذاته. كأننا لا نستطيع بجهود نبذلها، ونضال نخوضه، وإمكانات نحشدها، أن نسهم في تغيير هذه الموازين، وتصحيح الخلل فيها! أليست حرب ١٩٧٣م خير شاهد؟!

لنكن أكثر صراحة، إننا- باسم التكيف مع المتغيرات، ومراعاة موازين القوى- أمام دعوة صريحة للتخلي عن حقوقنا ومقدساتنا، وعن هويتنا وثقافتنا، وعن استقلالنا ومشروع نهضتنا. باختصار: التخلي عن عروبتنا الجامعة، الحاضنة لكل قوى الأمة وعقائدها وتوجهاتها.

لا شك أن هذه معادلة صعبة؛ لأنه إما أن نكون واقعيين في كل الأمور، أو لا نكون واقعيين. ويبدو أنه من عنف هجوم الحكام العرب

على المدرسة القومية فقد أخذ بعضنا يخجل من طرح الفكر الآخر، وهو فكر المقاومة، وفكر الثورة لا فكر المقاومة فقط؛ لأن المقاومة قد تقصر الأمر على ما يجري على أرض فلسطين، إنما المطروح الآن هو مقاومة على امتداد الوطن العربي كله ليمتد إلى العالم الإسلامي، وثورة على الأوضاع القائمة هنا وهناك.

أما من الناحية التحليلية فقد تضمنت ورقة العمل إطاراً محدداً لرصد متغيرات كل سيناريو، وتصور التفاعلات المحتملة بينها عبر عقد من الزمن. يتضمن هذا الإطار أربعة محددات:

* أولها مفهوم السيناريو، وأهميته التحليلية، وشروط تحققه، وإشكالات صياغته، في ضوء طبيعة الصراع وأطرافه ومتغيراته.
* ثانيها المدخل التحليلي الذي هدف إلى رصد حصيلة خمسة عشر عاماً من التحولات في مسيرة الصراع (١٩٩٠م– ٢٠٠٥م) مدخلا ضروريا من أجل استشراف التحولات الممكنة والمحتملة في السنوات العشر القادمة (٢٠٠٥م– ٢٠١٥م).
* ثالثها تحديد السيناريوهات المحتملة وصياغتها، إذ تشير عديد من الدراسات والأطروحات إلى أن ثمة سيناريوهات رئيسية يمكن للتحولات في العقد القادم (٢٠٠٥– ٢٠١٥م) أن تصب في أي منها، وأن كل سيناريو منها يتضمن متغيرات معينة تتعلق بمجال أو

جغرافيا أو طرف يمكن أن يؤثر في إمكانات تحقق السيناريو من جهة، وانعكاساته المختلفة لإخراج الفرص والتحديات من جهة أخرى. ومن أهم هذه السيناريوهات تم تحديد أربعة سيناريوهات أساسية:

- استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة.
- تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني.
- تَقدُّم عملية التسوية.
- تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني.

* رابعها وضع إطار فكري موحد لمعالجة كل سيناريو، يساعد على ضبط الرؤية لكل سيناريو على حده، وتسهيل المقارنة بين السيناريوهات الأربعة، يتكون من العناصر الأساسية الآتية:

١- وصف السيناريو.

٢- محددات السيناريو وشروط تحقيقه:

أ - على الصعيد الفلسطيني.

ب - على الصعيد الإسرائيلي.

ج - على الصعيد العربي والإسلامي.

د - على الصعيد الدولي.

٣ - انعكاسات السيناريو وآثاره.

إن **للسيناريو الأول**- استمرار الأوضاع القائمة- ملامحه الأساسية المرتبطة بهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، وهيمنة إسرائيل على النظام الإقليمي، مع تواضع قدرات الأقطار العربية نظراً لتجزئتها وسوء استخداماتها وإدارتها، ليس لعدم إمكاناتها وفاعليتها. ومن ثَمّ فنحن إزاء حال تؤدي- باستمرار- إلى اختلال الأوضاع القائمة لمصلحة إسرائيل.

إذا تصورنا أن هناك إمكانية لاستمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة، أي إذا استمر هذا السيناريو الأول، ماذا يمكن أن يفعل الحكام العرب؟ كيف يمكن أن نتوجه نحن- مثقفين- إلى الرأي العام العربي، ونؤكد أن هناك بدائل ممكنة فكرياً ومقبولة عملياً، في ظل استمرار الأوضاع القائمة؟ إن أول سيناريو في أية دراسة من هذا النوع يتمثل دائماً في استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه مع تغير هنا وهناك، لكن المكونات الأساسية للسيناريو تظل من حيث الجوهر مستمرة، أي استمرار الأوضاع القائمة سواء على المستوى الفلسطيني أو الإسرائيلي أو العربي الإسلامي أو الدولي.

أما **السيناريو الثاني**- تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني- فكان من الطبيعي أن نحدد وصف هذا السيناريو وإمكانيات حدوثه، وكان واضحاً- ونحن في مؤتمر عمان عام ٢٠٠٥م-

أن هذا هو السيناريو الغالب في حينه، وبعض من المشاركين في هذا المؤتمر الذين يحلو لهم عادة اتهام التيار العربي والإسلامي والقومي بأنهم من الحالمين، وأنهم من أصحاب الشعارات الذين جمدوا على ذكرى الخمسينيات والستينيات، كانوا يتهموننا بأننا لا نرى أن هذا السيناريو هو الأكثر واقعية، أي مزيد من تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني، ولم يضع هؤلاء في حسابهم ولو للحظة أن العلم في حد ذاته هو انطلاق للأمل، وانطلاق للحُلم، بل ليس هناك علم على وجه الإطلاق دون حُلم يحركه ويدفعه إلى التجسيد على هيئة كتاب، أو طائرة، أو صاروخ، أو مواد غذائية، أو غيرها. لكن الأحداث جاءت مصداقاً لرؤية هؤلاء الحالمين من التيارين القومي والإسلامي، وفوجئنا بتغيرات، قد يكون بعضها شخصياً، مثل مرض شارون، فموته- بلا جدال- يعطي انعكاسات، فهو قائد تاريخي، وكاريزما في المجتمع الإسرائيلي، له رؤاه. وليس معنى ذلك أن الذي خلفه سيكون أقل سوءاً، لا نعرف، لكن التغيرات الشخصية في النهاية تؤدي إلى نوع من التغيرات الموضوعية، ولدينا مثال عملي صارخ، هو وفاة جمال عبد الناصر التي أدت إلى مشهد من أكثر المشاهد غرابة في التاريخ العربي المعاصر، وهو أن قوى الردة حاكمت وحاربت قوى الثورة.

والسيناريو الثالث- تقدم عملية التسوية- أن يحدث نوع من التوازن النسبي بين الجانبين العربي والإسرائيلي، ونوع من التفهم الدولي أكثر للمطالب المشروعة من الجانب العربي والفلسطيني، ومزيداً من التوازن على المستوى الدولي، بمعنى تقدم في الدور الأوروبي، وزيادة الدور الصيني، وصحوة في الدور السوفييتي. إن الرئيس السوفييتي قد دشن من جديد سباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أنه حريص على استعادة أمجاد الاتحاد السوفييتي، خصوصاً ما يتعلق بالتوازن العسكري الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. وبدأ دور سوفييتي نشط ودور صيني نشط. كذلك فإن التناقضات- حتى لو كانت في معسكر واحد، بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية- تعطي أيضاً ملامح لإمكانية أن يكون هناك نوعاً من التقدم في عملية التسوية. والتقدم في عملية التسوية بطبيعته لا يمكن أن يقود تلقائياً إلى السيناريو الرابع.

كان **السيناريو الرابع**- تقدُّم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني- أكثر السيناريوهات، كما قيل في حينه، إغراقاً واستغراقاً في الحلم، بينما نبدو إزاء تجسيده فعلاً على أرض الواقع؛ لأننا إذا أخذنا مثالا عمليا على ما يجري في مصر الآن على سبيل المثال، وهي الدولة الرائدة في الصلح مع إسرائيل، نجد أنه لأول مرة في التطورات المصرية

المعاصرة على مدار العقود الثلاثة الماضية، يحدث توازن نسبي بين قوى المجتمع وقوة الدولة، وقوة المجتمع مرتبطة بأهداف التحرر الوطني ومرتبطة بالمقاومة في فلسطين، ومرتبطة بالانتصارات التي حققتها التيارات الإسلامية على مختلف نوازعها ومشاربها، سواء في الساحة المصرية أو غيرها من الساحات، من فلسطين إلى الجزائر إلى العراق إلى السودان. فمع تحفظ هنا وهناك، لكن التيارين القومي والإسلامي في النهاية يصبان بلا جدال في اتجاه أنه لا بد من تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ينبغي أن نقول ذلك، ونقوله بأعلى صوت؛ لأن هذا باعتقادي هو الممكن الوحيد، ليست هناك على وجه الإطلاق تسوية ممكنة ولا مشرفة مع العدو الصهيوني الذي يعلن صباحا ومساء- وحكامنا لا يريدون أن يقتنعوا بذلك- أنه لا وجود للشعب الفلسطيني، فإذا ما وُجِدَ فإن واجب إسرائيل الأساسي يتمثل في تدمير هذا الشعب. وإذا لم تتمكن من تدميره مادياً فسوف تدمره معنوياً.

جاء رد الفعل الشعبي العربي والإسلامي ليؤكد أن هذا السيناريو هو أكثر السيناريوهات رجحاناً. كنا نتحدث في ظل هذا السيناريو عن نوع من إعادة تقدير القوى النسبية، وليس نوعاً من الانقلاب الكامل لما حدث على الساحة الفلسطينية، نتيجة لانتصار حماس، بكل ما طرحه هذا الانتصار من رؤى مستقبلية مفتوحة أمام تجسيد هذا السيناريو على

حساب المشروع الصهيوني.

هذا عرض سريع ومركز للسيناريوهات الأربعة، وكما قلت لحضراتكم: ليس الهدف مناقشة هذه السيناريوهات، قد نبرز بعض التغير النسبي في مكونات بعض السيناريوهات، تغير هنا أو تغير هناك، لكن الهدف الأساسي في ضوء هذه السيناريوهات الأربعة يتمثل في السؤال الآتي: ماذا يمكن أن نقدم مما يسمى بالبدائل العملية، حتى لو قلنا للحكام العرب استمروا كما أنتم في مقاعدكم؟ وأتذكر هنا مقولة مشهورة للأستاذ الدكتور جلال أمين عندما كتب مقالاً شهيراً بعنوان "نحن لا نطالبكم حتى بعدم الاستسلام كما تذهبون، لكن فقط نطالبكم، وفي إمكانكم، أن تحسنوا شروط الصفقة".

محسن صالح

شكراً للأستاذ الدكتور مجدي حماد. والمجال مفتوح للمساهمة في المداخلات. وربما يرغب بعضكم في مناقشة السيناريوهات ذاتها، وإن كان هدف الجلسة الأساسي هنا هو مناقشة السياسات والبرامج اللازمة الآن على المستوى العربي الرسمي والشعبي. لذلك سنضبط مدة المداخلة بثلاث دقائق تقريباً، ليكون هناك مجال للجميع للمساهمة في هذه المداخلات، ثم بعد ذلك نحاول أن نعطي مجالا للأستاذ الدكتور مجدي حماد والأستاذ جواد الحمد لتوضيح بعض الأمور.

صلاح صلاح

مع احترامي وتقديري للمفكرين والباحثين ورجال السياسة، لكنني شعرت بتبسيط شديد للسيناريوهات، تبسيط لا يأخذ بالاعتبار حقائق ضائعة مربكة، لا تتوافق قَطُّ مع العرض الذي قدمه الأستاذ الدكتور مجدي حماد.

النقطة الأولى أن الحديث عن صراع بين مشروعين، نعم، بين مشروع قومي عربي ومشروع صهيوني، لكن السيناريوهات تضيّع، لا تضعنا أمام مشروعين تماما، بل تضعنا أمام عدة مشاريع، وعدة احتمالات وعدة فرضيات تجعلنا نتوه

النقطة الثانية التي تتعارض مع ما قاله الأستاذ الدكتور مجدي حماد وأنا معه، أن السيناريوهات المطروحة كلها تشير إلى تسوية سياسية، بما فيها السيناريو الأخير. أي إنه حتى لو كان هناك انتصار للمشروع العربي، إلا أن نتائج هذا الانتصار للمشروع سوف تفرض على إسرائيل أن تعطي للفلسطينيين بعض حقوقهم، إلخ. وهذا يضيع الهدف الحقيقي من الصراع. فهل هدفنا الأساسي في الصراع، في حال انتصار المشروع العربي أو تراجعه، مجرد الوصول إلى تسوية سياسية، أم هدفنا الوصول إلى تحرير وطني؟ أنا مع وجهة النظر التي تقول إن هدفنا ليس الوصول إلى حل سياسي، بل هدفنا تحرير كامل التراب الفلسطيني، من

البحر إلى النهر. هذا الهدف غير واضح في السيناريوهات.

النقطة الثالثة أن الحديث عن مشروع عربي لمواجهة المشروع الصهيوني يفترض أن يُحَدَّدَ المعنيون بالمواجهة، أي حشد القوى الشعبية كلها. لكن السيناريوهات الأربعة، رغم إشارتها إلى مشروع عربي في مواجهة المشروع الصهيوني، ركزت على الجهد الفلسطيني، وعلى انعكاسات المقاومة الفلسطينية، والمفاوضات السياسية الفلسطينية، وعلى الوضع العربي. إنني أرى الصورة بشكل آخر، إن وضع مشروع عربي، يقتضي تحديد أساليب المواجهة العربية للمشروع الصهيوني وأشكالها في إطارها الفلسطيني. بهذا التصور يمكن تصحيح القاعدة الخطأ التي اعتمدت مع قصة القرار الفلسطيني المستقل، وبدأنا ندخل قصة أن القضية فلسطينية بالضبط مثل ما قال معالي الأستاذ عبد الرحيم مراد في بداية حديثه، هل نحن- لبنان- جزء من الصراع مع المشروع الصهيوني أم لا؟ جيبوتي وموريتانيا مع أم لا؟ ولذلك هناك إشكالية في هذا الموضوع.

النقطة الأخيرة تحديد من هو المعني بالمواجهة، الأنظمة العربية أو الشعوب؟ إذا راهنا على الأنظمة العربية نقول كثيراً عن حجم التنازلات والتراجعات التي تقدمها الأنظمة العربية على صعيد القضية الفلسطينية، وآخرها مؤتمر القمة الذي قدم تنازلاً بالجملة عام ٢٠٠٢م.

أم إننا معنيون بإبراز دور الجماهير، تحت عنوان المقاومة، والجماهير رمزها، بعد ذلك ننظر كيف نطالب ونمارس ضغطا على الأنظمة العربية.

وليد محمد علي

أشكر الذين أتاحوا الفرصة لعملنا في علم المستقبليات، وهذا العلم ليس جديداً، هذا علم متأصل في حضارتنا، وكان يسمى بعلم الاستقراء أو الاستشراف.

إذا طبقنا هذا على السيناريوهات، فإن علم الاستقراء كان يقول: إنك تستدل بالإمكان على ما كان. لو طبقنا كل هذا لرأينا السيناريو الرابع بالتفاصيل هو الأقرب؛ لأن المشروع الصهيوني بدأ بالاندحار منذ أن أُجبر على الانكفاء من بيروت دون قيد أو شرط، وشهد مع الذكرى السادسة لتحرير الجنوب قفزة نوعية بالاندحار قبل ٦ سنوات.

إذاً لو كنا نتابع موضوع الاستقراء بالاستدلال على ما يمكن أن يكون بما كان، وهذه قاعدة ثابتة في تراثنا، فإن السيناريو الأقرب إلى التحقق هو سيناريو اندحار المشروع الصهيوني، الاندحار بمعنى التدريج التراكمي، وهذا يرد على أننا لا نراهن لا على الحرب النظامية ولا على الدول؛ لأن الحرب النظامية تعني مهزوم أو منتصر، أما الاندحار فمعناه في الجوهر حرب الشعب، أن تفرض على العدو الانكفاء.

أتذكر بُعيد انطلاق انتفاضة الأقصى انعقاد ندوة بعنوان "انتفاضة الأقصى وآفاق المستقبل"، قلت في ورقة منشورة ضمن أعمالها: إن الكيان الصهيوني سيجبر على الاندحار عن مناطق في أرض فلسطين دون قيد أو شرط. وهذا الذي حصل في غزة، هذا الاندحار يمكن النقاش فيه، لكنه يشير إلى أن هذا المشروع الصهيوني سيندحر ويتراجع.

بدأ هذا المشروع الصهيوني بالتراجع عندما كتب شمعون بيريز كتاب "الشرق أوسط الجديد"؛ لأنه قال بوضوح: "إن مشروع إسرائيل الكبرى انتهى، فلنبحث عن مشروع إسرائيل العظمى: الهيمنة الاقتصادية والتطبيع، إلخ". وهذا التوجه أسقطته الشعوب العربية والإسلامية.

أتفق مع الدكتور محسن على أن من المفترض أن نبحث في المستلزمات، في شروط توفير متطلبات نجاح السيناريو الرابع، إذا كنا نتفق أن هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً في هذا الصراع.

صباح ياسين

لا بد أن نشير إلى أصحاب الحق والفضل في إطلاق هذه الفكرة والتفكير في مستقبليات الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الشرق الأوسط والجامعة اللبنانية الدولية، وأقدر كثيراً رسم هذه المستويات الأربعة من فكرة المستقبل، أو السيناريوهات المستقبلية

للقضية المركزية في النضال القومي، نضال الأمة العربية.

اسمحوا لي أن أتخيل وأحلم بسيناريو خامس، سيناريو متولد عن السيناريو الرابع، حتى لا أدعي أنني قادر على أن أولد فكرة جديدة بمستوى كامل. هذه الفكرة قائمة على نهوض الإمبراطورية الروسية مجدداً، وهذا ما يشير إلى عودة الحرب الباردة، والتوازن الدولي، أنتم تعرفون أن الرئيس بوتين قد استعاد الدولة الروسية مرة أخرى من المافيا الذين سرقوا أصول الدولة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهنالك دولة حقيقية في روسيا تنهض الآن، لم تتخل عن مشاريع التسلح التي كانت موجودة في عهد الدولة قبل التسعينيات، وعندها دون شك طموحات دولية وإقليمية ستلقي بظلالها على هذه المنطقة. إن عودة مرحلة الحرب الباردة ستعيد التوازنات في المنطقة.

ألاحظ أيضاً استكمالاً لأسس هذا السيناريو أو التصور إعادة بناء صحوة إسلامية وقومية جديدة في الوطن العربي، وهذه صحوة فيها جوانب كثيرة متصلة إقليمياً بدول الجوار. وألاحظ فشل عملية التجميل التي يحاول الغرب أو الولايات المتحدة إجراءها للأنظمة التي تسير في ركابها في الوطن العربي، وعلى العكس فقد أدت عمليات التجميل هذه إلى تفجر كوامن جديدة داخل المجتمعات كما رأيناه واضحاً في حال مصر، عودة دور المجتمعات العربية المتماسكة إلى قيادة

تحرر وطني جديد في الوطن العربي. إن مرحلة التحرر الوطني لم تنته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ سايكس بيكو إلى الآن، بل يعاد تشكيل هذه المرحلة. وأفضل صورها استمرار نموذج المقاومة الفلسطينية الباسلة، والمقاومة اللبنانية الباسلة، والنموذج العراقي الذي لم يضع المشروع الأمريكي والصهيوني في حال هزيمة كما نتمنى، ولكن في حال أزمة. لا نعرف ما تداعيات هذه الحال على فكرة الهيمنة الأمريكية. إن اندحار فكرة الهيمنة الأمريكية على المنطقة ستكون له آثار كبيرة على النضال الوطني الفلسطيني، وعلى حركة التحرر العربية. بمعنى آخر ربما ستلد السنوات القادمة ملامح لعمل قومي، له ارتباطات بحركة التحرر العالمية، وبالصحوة الإسلامية الجديدة على أسس منفتحة، وهذه جميعها تساهم في دحر المشروع الصهيوني الذي استفحل وساد وحقق أهدافاً كبيرة.

محمد أبو علي

فضلاً عن مفارقة الانتصار والتسوية التي أشار إليها الأستاذ صلاح صلاح، وفضلاً عن ترجيحي للسيناريو الرابع بعد تشذيبه من بعض النتوءات، فإنني أطالب الباحثين بالانتقال من العموميات إلى التفصيل المنهجي، فمثلا ورد كلام على تفعيل مشروع نهضوي، في هذا السياق ينبغي لنا أن نفصل الكلام، فالمشروع النهضوي العربي ليس

واحداً؛ فهناك مشروع قومي عربي، ومشروع إسلامي عربي وغير عربي في آن معاً، ومشروع علماني. لذا ينبغي أن نعرض لهذه المشاريع عرضاً نقدياً بغية الإفادة من النتائج التي يمكن أن نصل إليها استناداً إلى هذه المرتكزات.

ثمة أمر آخر أريد أن أعرج عليه، وهو إغفال المدخل التحليلي للسيناريوهات كافة، والإشارة إلى بنية تربوية، أو بنية فكرية، أو بنية إبداعية، وصلات هذه البنى مجتمعة في حركة الصراع.

حسن شلحة

أريد أن أطرح ملاحظة فيما يخص السياسات اللازمة على الصعيد الشعبي، فكلنا يدرك على الصعيد الرسمي أن النظام العربي سائر في اتجاه خيار واحد. أما الذي يحير المراقب والباحث والسياسي والإعلامي فهو الحركة الشعبية ذاتها، والرأي العام العربي، والأحزاب، والمنظمات الأهلية. أين هي، وأين دورها، وأين مشروعها في المواجهة؟ مما يؤسف له أن كثيرا منا يتكلم عن المشروع العربي، ومشروع القوى السياسية والمنظمات الأهلية، لكنا لا نلمس بصورة فعلية وحقيقية ملامح حقيقية لهذا المشروع، سواء على صعيد الساحة الواحدة، أو على صعيد ساحة الوطن العربي كلها.

هناك تجارب بارزة تتمثل في المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الإسلامي، ومؤتمر الأحزاب العربية، لكنا لا نلمس لهذه المنظمات فاعلية في تجسيد الرأي العام العربي، أو التأثير بصورة جماعية في تجسيده، ولَعِبِ دور مؤثر في مواجهة الصراع. أين هي الحركة الشعبية، أين هو تأثيرها في مسار الأحداث؟ لقد حلت الذكرى الثالثة لاحتلال العراق، ولم نجد للمنظمات العربية بأحزابها وجمعياتها ومنظماتها أي تأثير في الشارع العربي، رغم أننا لمسنا هذا التأثير للرأي العام في الشارع الأوروبي وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك الأمر في التعامل مع ظاهرة بروز حركة حماس ونجاحها في العملية الديمقراطية الفلسطينية، ومواجهة العداء الموجه إليها وإلينا وإلى القضية المركزية- فلسطين- من الخارج، لم نلمس سياسات واضحة للأحزاب العربية أو المنظمات الأهلية العربية بمثقفيها وسياسييها وإعلامييها. هذا هو الذي يحير، فهل نحن ننتظر ظهور عملاق عربي جديد؟ هل نحن ننتظر قيام حركة عربية واحدة حزبية على الساحة القومية؟ هناك صحوة على الصعيد الإسلامي، لكن ملامح هذه الصحوة غير واضحة إلى الآن، وتحالفاتها غير واضحة في الشارع العربي، ولم نلمس إلا أنها تجربة من الممكن أن تكون مشابهة لتجارب صحوة الأحزاب القومية أو الأحزاب الشيوعية التي سبقتها. إنني لا

أملك رؤية مستقبلية، إنما هي فكرة وحيرة.

عدنان السيد حسين

الشكر للجامعة اللبنانية الدولية ولمركز دراسات الشرق الأوسط، على هذا العمل المفيد الضروري في مرحلة ازدياد الضغوط على العرب عامة والمسلمين في آن معاً، وبشكل أخص على الشعب الفلسطيني وقضية فلسطين. عندي ملاحظتان على هذه السيناريوهات في الإطار المنهجي، أما الأفكار المتعلقة بالسياسات فسوف نؤجلها لجلسة أخرى.

الملاحظة الأولى أنني أعتقد أننا- عربا- بحاجة لأن ننتقل في تحليلنا ودراساتنا من الطابع الأيديولوجي إلى الطابع العلمي. ولا يعني هذا أننا نغفل النضال والجهاد، وأننا نسقط من حسابنا الالتزام القومي والإسلامي أبداً، إنها على قاعدة قرآنية واضحة: "وأعدوا لهم ما استطعتم". لن يكون هذا الإعداد- هذه المرة- من منطلق أيديولوجي، إنما سوف يكون من منطلق علمي مسؤول تحت شعار (حشد القوى)، كل القوى، وإلا سوف نقع في الإشكالية التي طرحها الأستاذ (شلحة)، وألتقي هنا مع ما تفضل به زميلي الدكتور (محمد أبو علي) عندما طرح أن هناك تيارات إسلامية وقومية، وأضيف إليها الماركسية أو اليسارية، والتيار الليبرالي. من يجمع كل هذه التيارات، لنستعيد شيئاً بسيطاً من

تجربة (هيرتزل) في مؤتمر بال؟ كان هذا المؤتمر على وشك السقوط، أنقذه هذا الرجل بطرح برنامج قابل للتحقيق، هذا هو التحليل العلمي. مع تأكيد أن التحليل العلمي ليس الواقعية التي يستند إليها حكامنا كما عرضها الأستاذ الدكتور مجدي حماد. التحليل العلمي هو كيف تستفيد من الواقع بأقل درجة من الخسائر وأقصى درجة من الإيجابية. المسألة الآن ليست بين حماس وفتح، ولا يجب أن تكون كذلك، وليست بين سنة وشيعة في العراق، وليست بين مسلمين ومسيحيين في لبنان، إلخ. ليست بين هذه العشيرة أو تلك في الوطن العربي، لأنه إذا استمر تردي الواقع الاجتماعي السياسي على هذا الشكل، فلا معنى لتيار إسلامي، ولا معنى لتيار قومي، ولا معنى لتيار ليبرالي، ولا معنى لهذه الأحزاب التي تآكلت وسوف تتآكل أكثر. يبقى المعنى الحقيقي هو لهذه القوة الاستشهادية النضالية، سواء كان الدافع قومياً، أو ليبرالياً، أو إسلامياً، أو يسارياً.

الملاحظة الثانية أن السيناريوهات الأربعة غير مقفلة، فهي متحركة، يمكن أن ننتقل من سيناريو الأمر الواقع الحالي إلى سيناريو أفضل، ويمكن أيضل أن نتراجع إلى سيناريو أسوأ. ليس بالضرورة أن يتحسن وضعنا إذا برزت قوة عالمية جديدة- مثل الصين- بعد ٢٠٢٠م. وليس بالضرورة أن يزداد وضعنا سوءاً إذا بقيت الإدارة الأمريكية

مسيطرة في هذا الشكل. إن أمريكا اللاتينية لم يزدد وضعها سوءاً مثلاً. نحن أسرْنا أنفسنا بتبعية إلى إدارة أمريكية، مرفوضة حالياً حتى داخل الولايات المتحدة، بهدف بَخْس، هو الحفاظ على أنظمة حكم، وعلى سلطة، وليس على دولة. كنت أتمنى لو نحافظ على دولة، نحن مستعدون أن نلغي أشياء كثيرة من أجل هذه الدولة.

سهيل الناطور

هناك عدد من النقاط التي تخترق السيناريوهات المطروحة بشكل شامل، لذلك سأركز على عدد من المحاور الأساسية:

أولها- ضرورة مواجهة ما يسمى الآن (إسلاموفوبيا)، نحن- شئنا أو أبينا- في منطقة تتعامل مع العالم ويتعامل العالم معها بهذه الآلية الجديدة المسماة (إسلاموفوبيا)، وتركب عليها سياسات أمنية واقتصادية واجتماعية وحربية، إلخ. تم غزو أفغانستان، ثم العراق، وتدمير مجتمعات بكاملها، هناك حرب اقتصادية مفروضة على السلطة الجديدة في فلسطين، كلها تحت مادة اسمها (إسلاموفوبيا). لذلك أعتقد أنه لا يمكن خلال السنوات القادمة أن نُغَيِّب من حسابنا ضرورة صياغة سياسات عربية تطرح حلاً للإشكالية مع الغرب، ومع القوى المؤثرة في منطقتنا، بخصوص مسألة (الإسلاموفوبيا).

إن هناك دفعاً من الاستغلال الإمبريالي الغربي نحو الاصطراع الشيعي السني، هذا أمر واقع على الأرض، بغض النظر عن الأدوات التي تستخدم والآليات الأمنية وغيرها، في النهاية هناك شق بدأ يبرز في وسط الشعب العربي المسلم، بين فئات طائفية ومذهبية، وليس للأنظمة الحاكمة قدرة على وضع سياسات وحلول جادة لمواجهة هذه الظاهرة، وردها بما يحقق مصالح الشعوب العربية. لذلك فإن جزءا من ردنا على (الإسلاموفوبيا) هو أن نجد صيغة لتنظيم العلاقات بين القوى السياسية العلمانية والإسلاموية وغيرها. اسمحوا لي أن أستخدم (إسلاموية) بالمعنى السياسي تمييزاً عن المؤسسات الدينية الأخرى التي لا تتعامل بالسياسة. هذا جزء من دور المنظمات بكل اتجاهاتها.

ثانيها- هناك ضغوط وسياسات تتصاعد في منطقتنا، لا بد من مواجهتها بحسم، وإلا سنجد ما نشهده في فلسطين يتدهور، بدلاً من أن يحل. هذه النقطة الأولى من السياسات التي يجب أن توجد لها صياغة من المختص في كل السيناريوهات المطروحة. والنقطة الثانية تتمثل في ظاهرة جديدة برز تأثيرها، هي ليست جديدة في المعنى الواقعي سياسيا واقتصاديا، لكن تأثيرها بدأ يبرز على مستوى الوعي الجماهيري الشعبي، وهي القدرة الاقتصادية وموقع المانح في القرار السياسي. تمسك الأنظمة الآن بلقمة العيش، تخنق اقتصادات في سبيل سياسات،

وتحت شعارات الديمقراطية وغيرها تحارب الديمقراطية لإفراغها من مضمونها ومن طريقة الممارسة. فمثلا اكتشفنا فجأة أن هناك اتفاقاً في أوسلو، لحق به اتفاق اقتصادي في باريس، وضع الشعب الفلسطيني كاملا مع لقمة عيشه في خدمة سياسة الاحتلال. إن النفط أساس ثروتنا، لكن النفط ينهب، كان ينهب من بعيد، أما الآن فالجيش الأمريكي على منابع النفط. دعونا نفكر في أي نفط وفي أي اقتصاد، فرغم أن سعر النفط يرتفع في العالم بأكمله، إلا أن هناك أنظمة عندها فائض نفط مالي هائل، وفي الوقت ذاته عندنا أكبر نسبة فقر في العالم. من هنا تأتي أهمية العامل الاقتصادي وتأثيره على البنى السياسية وعلى التفاعلات.

ثالثها- وهي النقطة الأخيرة- تتمثل في السياسات الإقليمية، وليس فقط ما تريده إسرائيل، وعندها سياسة إزاء الوضع العربي، وسنأتي للوضع الفلسطيني لاحقاً، وهناك استجابات عربية، سواء للتطبيع السياسي، أو التطبيع الاقتصادي. لم نستطع- في أوج الانتفاضة، وأوج المذابح الإسرائيلية- إغلاق مكتب في قطر ليس له وزن في المعنى القانوني للمصالح الاقتصادية. لذلك نحن بحاجة إلى وضع صيغة تجمع القوى السياسية في مواجهة الأنظمة ومواقفها من السياسات الإسرائيلية نحو الوضع العربي، والاختراقات والانفتاح.

أثر موضوع العراق وإيران والعلاقات مع أوروبا أيضاً في التطورات الجديدة في أوروبا، فضلاً عن عودة نسب من القوى اليسارية إلى السلطة بعد إسبانيا، وإيطاليا، وغيرهما. مما يهدد المشروع الأمريكي للهيمنة على أوروبا. فكيف يمكن استثماره في سياسات؟

وليد سكرية

تُختصر السيناريوهات في اثنين، السيناريو الأول يقوم على هزيمة عربية ونصر إسرائيلي، والسيناريو الثاني يقوم على نصر عربي وهزيمة إسرائيلية، وما تبقى هو بينهما، من مراوحة أو وصول إلى التسوية. علينا أن نعرف ما هي العوامل التي تؤدي إلى هزيمة عربية ونصر إسرائيلي، لنتجنبها ونتصدى لها. وما هي العوامل التي تؤدي إلى نصر عربي وهزيمة إسرائيلية، لنعمل على دعمها وبنائها وتقويتها؟

لا شك أن السياسة الإسرائيلية تنطلق من مشروع الصهيونية، ومن ضروراتها الأمنية. لذلك علينا تحديد الثوابت في السياسة الإسرائيلية، وكيفية إدارة الصراع لنعرف كيف نتعامل معها. مواجهة الأقلية للأكثرية إحدى ثوابت السياسة الإسرائيلية، فخمسة ملايين يهودي يريدون هزيمة أربعمائة مليون عربي، إذ تسعى إسرائيل إلى تقسيم الأكثرية إلى أقليات مذهبية وعرقية وأنظمة وغير ذلك، وتزرع الطلاق وكل التناقضات بينها. يقول (رفائيل إيتان): "إن العمق

الإستراتيجي الإسرائيلي يتكون من العمق في الأرض، ومن الخلافات العربية"، أي إن الخلافات العربية عمق إستراتيجي لإسرائيل، وعوامل قوة الوطن العربي تماثل المبنى الذي تجزأ بسبب سايكس بيكو، لأنهم أدركوا أن وطناً عربياً موحداً يشكل دولة كبرى وقوية، ولكن تجزئته هي المدخل للسيطرة عليه.

إننا نعرف أنه لا توجد في الوطن العربي دولة عربية قادرة على حل مشكلاتها قطرياً، لأسباب مكوناتها، أو لأن عدد سكانها أكبر من إمكاناتها، أو لأن عندها أراضي زراعية دون سكان، أو لأنها أموالها فائضة، وهي في حاجة إلى حماية، فطلبت الحماية الأمريكية. معنى ذلك أنه بغير التضامن العربي لن يبنى مستقبل للوطن العربي.

دخل العرب إلى التسوية السلمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وبعد غزو الكويت واستعادتها (حرب الخليج الثانية)، كان هناك أسوأ وضع عربي ودولي قائم، وكانت إسرائيل والولايات المتحدة في القمة؛ فقد سيطرت الولايات المتحدة على دول النفط كاملة، أي إن الثروة العربية أصبحت بيدها، وتم تطويق سورية بتحالف تركي- إسرائيلي، وتم تدمير العراق، وأبقي على النظام السياسي فاصلاً بين إيران وسورية، حتى لا يكون لإيران دور في المعادلة عسكرياً، وقيل للعرب اذهبوا إلى المفاوضات ضمن هذه المعادلة التي هم الفريق الضعيف فيها.

انقسم العرب إلى قسمين: **قسم** قبل بالسلام المفروض بالشروط الإسرائيلية، واتجه إلى وادي عربة وأوسلو، سعياً لحماية الأنظمة أو للحصول على مكاسب ما. و**قسم** آخر دعا إلى سلام شامل، وتضامن عربي، متجاوزاً خلافات الأنظمة، ورفض أي تطبيع قبل الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة، ورفض حضور الاجتماعات متعددة الأطراف، وأوقف عملية التطبيع، وأدار الصراع من خلال المقاومة، فتم تحرير الجزء الأكبر من لبنان، وخروج إسرائيل دون أي مكاسب، فكانت درساً للوطن العربي. ومع وصول أوسلو إلى طريق مسدود، قامت الانتفاضة.

أعطت هذه الانتصارات الدول العربية أملا بقيام الانتفاضة، بعد أن كانت راضخة للولايات المتحدة، فتضامنت في مؤتمر القمة في بيروت ٢٠٠٢م، وتضامنت جميعاً خلف المبادرة العربية التي تطلب سلاماً يعيد الأرض حتى خط الرابع من حزيران. هذه هي حدود سقف الأنظمة العربية، فكانت النتيجة إعلان الحرب على العراق واحتلاله لضرب الوضع العربي وإسقاطه ليرضخ لسلام بشروط إسرائيلية، أي السيناريو الثاني.

هناك متغيرات دولية، ومتغيرات إقليمية، لم تتطرق إليها السيناريوهات بالشكل الكامل، لا أعرف لماذا. هل لأنها تساير وضع

الأنظمة العربية؟ أو ترى أن الولايات المتحدة وأوروبا هناك فقط؟ مع بداية التسوية السلمية كان الوضع العربي لمصلحة الولايات المتحدة تماما، والاتحاد السوفييتي منهارا، والولايات المتحدة هي القوة العظمى في العالم، وأوروبا تحت الحماية الأمريكية، وحالياً هناك متغيرات عالمية ودولية لها دورها، فلأوروبا وجهات نظر مختلفة عن الولايات المتحدة، فقد بدأت ببناء قوى أمنية داخلية خارج حلف شمال الأطلسي، في مسعى أن يكون لها دور، إذ يُعَدُّ الشرق الأوسط المجال الحيوي لأوروبا، وهناك تناقضن حول تقاسم الحصص مع أوروبا، وهذا العامل يمكن البناء عليه. العامل الثاني روسيا، فهي- التي كانت في الحضيض- دعمت إيران بخدمات متبادلة، وهي بحاجة إلى المال، وإيران بحاجة إلى التكنولوجيا، فجعلت من إيران دولة عصية على الولايات المتحدة، والدولة الأقوى في الشرق الأوسط الكبير، مما يحول دون الهيمنة الأمريكية دفاعاً عن روسيا. أي إن روسيا عادت قوة كبرى، وإذا تكلمنا عن العقد القادم فلديها مشروع خمس سنوات لإعادة بناء قوتها النووية الإستراتيجية لتصبح لديها قيمة أكثر فاعلية في المحافل الدولية، وتريد العودة إلى الشرق الأوسط، أي إن الولايات المتحدة لن تكون الشريك الأوحد في الشرق الأوسط، وسيكون معها شركاء آخرون: أوروبا وروسيا اللتان مستندتان طبعاً إلى قوى الممانعة، والقوى التي تقدر أن

تقول (لا) للولايات المتحدة. ثم إن هناك وضعا إقليميا متغيرا، فالعرب حالياً وصلوا إلى الحضيض، وهناك إيران دولة أساسية وعصية.

لذلك فإن أول شرط أراه للبدء في تحقيق السيناريو الرابع لنهضة عربية يتمثل في تحقيق توازن إستراتيجي مع العدو الإسرائيلي، حتى تدفع الدول والشعوب العربية نحو نوع من الاطمئنان والقدرة على الممانعة أكثر. إن قوى الممانعة عامل أساسي، والتضامن العربي على مستوى الأنظمة عامل أساسي، ليس لأن الدول التي تحت السيطرة الأمريكية ستقول (لا) للولايات المتحدة، لكن كي لا تطعن قوى الممانعة في الظهر. إن دعم قوى الممانعة حالياً مطلب شعبي. إن كل الشعوب العربية يجب أن تتحرك، فحركة حماس محاصرة من الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة، والتي- أي تلك الأنظمة- تسعى إلى الوصول إلى التسوية بشروط الولايات المتحدة وإسرائيل. إن الشعوب العربية يجب أن تقف ضد حصار الأنظمة العربية لحركة حماس، ويجب ألا يستسلم الشعب الفلسطيني، وأن يكون عنده القدرة على الممانعة وقول (لا). إن المطلوب- أمريكيا وإسرائيليا- في لبنان أن تجرد المقاومة من السلاح، كما المخيمات الفلسطينية، لكن لبنان لن يسلم سلاح المقاومة أو سلاح المخيمات. ومطلوب من الشعوب العربية أن تتحرك تجاه الضغط الأمريكي وتجاه أنظمتها.

إن لما يجري في السودان والعراق دلالات أكبر وأخطر بكثير؛ فالسودان ليس مقصوداً لذاته فقط، بل الهدف مصر، أي التحكم بمصر مستقبلاً من خلال الأراضي الزراعية التي يمكن أن تؤمن لها الغذاء من المياه؛ لأن مصر هي الدولة الأكبر في مواجهة إسرائيل مستقبلاً. وإذا واجه العرب إسرائيل فليتذكروا أن العراق على الجبهة الشرقية ممزق ومهدد بالتقسيم والحرب الأهلية.

إيران هي الحليف الأساسي للعرب لتحقيق توازن إستراتيجي حالياً مع إسرائيل، لذلك فإن الفتنة الشيعية السنية تحاول فصل العرب عن إيران، ليدخل العرب في التسوية بشروط أمريكية وإسرائيلية باعتبار إيران تشكل الخطر، يقول (شمعون بيريز): "إن إيران هي الخطر، وعلى العرب أن يتصالحوا مع إسرائيل لمواجهة الخطر المشترك".

محمد فتاح

المدخل الأول- دعوني أتكلم كأني أمثل المواطن العربي، فأشعر بالهزيمة، وأصوت للسيناريو الثاني، أي تدهور المشروع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني، أنا مثل أي مواطن عربي أرى أن هناك كثيرا من المؤشرات التي تؤدي إلى السيناريو الثاني للأسف، مع العلم أنني مع تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وضد أن نساوم بأي شكل من الأشكال، ولكني أرى أننا حالياً نُحكم من قبل أنظمة دكتاتورية

متسلطة، لا هَمَّ لها سوى الحكم ونهب الثروات. لقد قرأت خبراً يقول: إن أحد ملوكنا أغنى ملك في العالم.

المدخل الثاني- هو دور العامل الاقتصادي، إن الناتج القومي العربي- بما فيه النفط- أقل من الناتج القومي الإجمالي لدولة أوروبية صغيرة مثل إسبانيا، في المجال الإعلامي، أو البرامج الإعلامية: تلفزيون وراديو، وغيرهما، في معظمها برامج تافهة وسطحية، تتخللها بعض الألعاب والرياضة، وتعكس الثقافة الغربية، ولا علاقة لها بعملية الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الشارع العربي غائب ولا يحرك ساكناً ، بينما تجري مظاهرات في أوروبا والولايات المتحدة ضد الحرب على العراق. أعتقد أننا نخسر المعركة الثقافية أيضاً، فمعظم منتجاتنا الثقافية أو الحضارية لا تعكس ثقافتنا العربية والإسلامية، إنما تعكس الثقافة الغربية والأوروبية. الأمل البسيط الذي أراه في صراعنا مع العدو الصهيوني هو العامل الديمغرافي، وسيكون- على المدى البعيد- الحافزَ لانتصارنا عليه.

يوسف الصميلي

واضح من الحوار أن هناك إجماعاً بأن مشروعاً صهيونياً قائم، وأن هذا المشروع له إرادة، قبل الدولة وخلالها. أما على الجانب العربي فلا نستطيع أن نقول إن هناك مشروعا يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي

على مستوى السلطة ولا على مستوى القوى الفكرية والسياسية. هناك دائماً نوع من التعامل مع الواقع مثل رد فعل. وحتى كل الحروب التي تمت كان العرب فيها في حال تعامل مع رد الفعل على المشروع الصهيوني، وليست هناك محاولة لأي فعل يجابه المشروع الصهيوني، حتى على مستوى الدراسات الفكرية. نلاحظ أن كل الدراسات في مراكز البحوث، والمراكز الإستراتيجية، على مستوى الاجتهاد، والباحثون على مستوى الأفراد يقدمون دراسات، لكن هذه الدراسات كلها تفتقر الآن إلى التنسيق فيما بينها. نحن نفتقد إلى مراكمة المشاريع التي تبحث في البدائل. وحتى ضمن السيناريوهات فكل سيناريو على حدة. مع أن لكل منها دراساته التي تبحث ماذا نفعل مع المتغيرات، وما البدائل التي يمكن أن نراكمها بناء على هذه المتغيرات. أتمنى لو كان هناك سعي إلى إدارة البحث عن مشروع عربي، بمعنى: ما الممكن تحقيقه على مدى زمني معين، كما طرح الدكتور عدنان، من خلال إدارة ما، لا تتأثر بالسلطة، ولا تتأثر أيضاً بالقوى المعترضة على المشروع. إنني أطالب بإدارة لمشروع عربي، وأن تبحث هذه الإدارة عن دائماً تراكم البدائل، في إطار ديمومة هذا المشروع حتى انتهاء الصراع، والصراع سينتهي حكماً للصالح العربي حتما.

محسن صالح

عندي ملاحظتان فيما يتعلق بالإطار الإستراتيجي:

الملاحظة الأولى- دراسة الظواهر خلال الأربعين سنة الماضية. هناك ظاهرة فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بالأداء الفلسطيني، فهناك ظاهرة موجات: موجة الثورة الفلسطينية، وعصرها الذهبي (١٩٦٧م- ١٩٧٠م)، وموجة الانتفاضة المباركة، وموجة انتفاضة الأقصى. في كل مرة يقوى الأداء الفلسطيني ليتسع ويلغي المشروع الصهيوني. هل كان هناك تفكير ضمن الإطار الإستراتيجي كيف ستكون طبيعة الموجة القادمة؟ لا بد أن تكون هناك موجة قادمة، كلما ازدادت حدة الصراع ازدادت قوة الموجات. وكذلك كانت تحدث مقابلها أحياناً موجة إسرائيلية، فالموجة التي تلت الثورة الفلسطينية أعقبتها انتكاسة في كامب ديفيد وفي غزو بيروت. بعد ذلك جاءت الانتفاضة المباركة، فجاءت بعدها انتكاسة أوسلو. وتلتها انتفاضة الأقصى، وهكذا. أظن أنه يجب أن تدرس هذه الظاهرة في إطارها الإستراتيجي البعيد؛ لأنني أتوقع أنه ستكون هناك موجة قوية، في المدى الرقيب، وإن شاء الله تكون أقوى من السابقة.

الملاحظة الثاني- إن المنطقة العربية بطبيعتها وتاريخها تتميز بالحيوية، والقدرة على التحرك والأحداث المفاجئة. ويصعب جداً- في

الإطار الإستراتيجي- تحديد شكل مستقبلي في منطقة تنوء بأحداث كثيرة متعرجة، أو تؤثر فيها أحداث دولية كبيرة. ففي الأربعين سنة الماضية كانت حرب ١٩٦٧م، وحرب أكتوبر، وكامب ديفيد، وغزو بيروت، والانتفاضة. والأحداث العالمية الكبرى كلها أثرت علينا، مثل انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز القوة أحادية الجانب، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، كلها متعرجات كثيرة ومنعطفات كبرى ستؤثر بشكل هائل على حال الصراع. من هنا أتوقع أننا قد نحتاج للتفكير في حدوث تطورات مفاجئة تقلب كل حسابات الصراع في المدى القريب والبعيد. ولا شك أن الحساب في هذا الجانب صعب. لذلك لا بد من مفهوم "الإطار الإستراتيجي"؛ أي التطور المتأكد منه أو المحتمل، لكن هناك منعطفات قد تؤثر بشكل أو بآخر في هذا الجانب.

كل البدائل المحتملة في السيناريوهات الأربعة تحدثت إستراتيجيا عن حال الحراك داخل الأنظمة، أو داخل الكيان الإسرائيلي، لكن لم تتحدث عن التغيير في الأنظمة نفسها، أي أنها تحدثت عن حال التغيير الداخلي الذي يبقى سقفه النظام القائم. لقد حدث تغيير في الحال العراقية، هل ستحدث حالات تغيير إيجاباً أو سلباً تؤثر بشكل مباشر أو بشكل كبير على الحال العربية؟ إن الحراك الشعبي ومؤسسات المجتمع المدني وما يحدث في مصر والعراق، كل هذا بحاجة إلى إعادة مراجعة،

قد تثمر ربما بشكل فاعل، ليس فقط في حال النظام نفسه، الذي يحسم الوضع، إنما بتغيير النظام بشكل أو بآخر.

أختم بثلاثة اقتراحات سريعة فيما يتعلق بتفعيل الوضع رسمياً وشعبياً:

الأول- متعلق بالعقول العربية المهاجرة؛ هناك مليون عقل عربي مهاجر تقريبا، ويجب أن نعمل على تهيئة بيئات مناسبة لعودتها إلى أوطانها، حتى تثمر وتتفاعل مع الواقع وتبدع، بدل أن تكون هذه الأعداد الهائلة في خدمة المشروع الغربي، وبناء حضارات الآخرين. لماذا لا تأتي وتخدم في بناء حضارتنا؟ إن ٣٣٪ من الأطباء البريطانيين عرب، حسب آخر إحصائية، وقس على ذلك.

الثاني- مطلوب من المثقفين ألا يكتفوا بالكتابات والدراسات والمقالات، إنما يتفاعلوا أكثر مع نبض الشارع، بالتفاعل المباشر مع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التي تؤثر في صناعة القرار. وهذا أيضاً بحاجة إلى تفعيل دور المثقف حتى لا يكون شاهد زور على ما يحدث في بلادنا العربية.

الثالث- يتعلق برفع سقف الحريات، يجب أن نعمل بشكل كبير على رفع سقف الحريات.

أسامة حمدان

أبدأ بالشكر والتحية للإخوة في مركز دراسات الشرق الأوسط والجامعة اللبنانية الدولية، وأعتقد أنه مما يؤشر إليه هذا الجهد أننا نعاني من الهزيمة، لكننا أمة تبحث عن طريقها للنهوض، وهذا هو المهم. هناك أمم وشعوب هُزمت فاستسلمت للهزيمة، وانقرضت أو تكاد، لكننا- رغم كل الهزائم- ما زلنا نبحث عن طريقنا نحو النهضة، وهذا هو المهم. هناك بعض الملاحظات:

أولها- يجب علينا، عند قراءة السيناريوهات، أن نبحث في قدرة كلا المشروعين- المشروع الصهيوني والمشروع العربي- على ترميم ذاته مما يصيبه، سواء كانت عوامل الترميم داخلية أو خارجية؛ لأن لهذه القدرة تأثيرها وانعكاساتها على مسار المشروع. فإذا كان المشروع الصهيوني قادراً على ترميم ذاته، عند ذلك ستصبح التحديات أكبر، وواضح أن قدرتنا على ترميم ذاتنا- بحكم الواقع السياسي العربي- قائمة، لكنها ضعيفة في المرحلة الراهنة، وهذا يفرض علينا ضعفاً إضافياً.

ثانيها- يجب ألا نفكر في السيناريوهات على قاعدة ما هي السياسات التي يجب أن نقوم بها لينجح سيناريو دون غيره؟ لكن أن نفكر في اتجاهين: ما هو السيناريو الأسوأ الذي ينبغي أن نعمل كي لا

يقع، في سياق تفكيرنا أيضاً بالسيناريو الأمثل. وهذا يقودنا إلى فكرة أن السيناريوهات متحركة، وليس هناك اتجاه واحد لها فقط، من الممكن أن نكون في لحظة من اللحظات سائرين في اتجاه تقدم مشروعنا ونهضتنا، وقد ننتكس، كما حصل في محطات كثيرة، والعكس كذلك.

ثالثها- إن في مقدمة السياسات والبرامج اللازمة إحداث إصلاح داخلي حقيقي في دولنا، يجب أن يكون هناك حراك حقيقي على المستوى الشعبي، وهذا الإصلاح هو الذي يؤسس لحرية حقيقية تستطيع أن تنشئ مستقبلاً أفضل.

رابعها- من الضروري أن نسعى لتحقيق مصالحة حقيقية، ودعوني أقول: تاريخية بين تيارات الأمة الرئيسية، لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني في إطار مشروع نهضوي عربي. لسنا بصدد أن نرسم مشروعا تفصيليا، لكن دعونا نتفق على الإطار العام، دعونا نتفق على أن نلتقي في كل محطة ونعيد تقييم أدائنا، ونجعل من هذه القواعد التي نضعها أسساً لما هو أفضل، فإذا ما حققنا نجاحا فيها، نستطيع أن نبني بعد ذلك خطوة فخطوة. إن من شأن هذه المصالحة أن تعطي فرصة حقيقية لوقف التآكل الداخلي، وتحويل وجهة هذه التيارات لمواجهة العدوان الخارجي.

خامسها- إننا لا شك معنيون بتكريس المقاومة، ثقافة وخياراً فعلياً ؛ يجب أن تكرس ثقافة المقاومة في هذه الأمة، وهذا مسؤولية تقع على التيارات السياسية والفكرية، وعلى النخب الفكرية في مجتمعاتنا، وعلى نظام التعليم، وعلى المؤسسة الرسمية.

إضافة إلى ذلك فعل المقاومة، هناك ساحات مقاومة في فلسطين، وهناك حال مواجهة في لبنان رغم أنها ليست ساخنة كما في العراق، ولا ندري أين هي الساحات التي قد تكون فيها مقاومة حقيقية إضافية ضد المشروع الأمريكي والإسرائيلي، لا بد من تفعيل هذه المقاومة ودعمها؛ لأنها عامل أساسي في تثبيط دور المشروع الأمريكي في المنطقة وكسره وإضعاف تأثيره.

سادسها- إن المحيط العربي في حاجة إلى إعادة نظر جدية؛ إذ إننا ندخل الآن مرحلة خطرة، فهناك محاولة لصناعة أزمة إيرانية عربية، وهناك برودة في العلاقات التركية العربية، وبدلاً من أن تجد تركيا ذاتها في علاقاتها مع العرب- وهي الأقرب إليهم نظرياً بحكم الإسلام- تجد نفسها تذهب إلى أوروبا. أعتقد أننا معنيون ببناء علاقة مع هذه الكتل. ويجب أيضاً أن ننتبه إلى أفريقيا التي كنا في يوم من الأيام نؤثر فيها تأثيراً كبيراً، والآن نكاد لا نترك أثراً، إلى درجة أن الإسرائيلي أصبح يتعقب الناس حتى رجال الأعمال العرب في أية دولة أفريقية.

سابعها- إن الإشارة إلى أننا أمة تتحرك برد الفعل، وهذا خارج السيناريوهات، لا تعني أن من العيب أن تكون عندنا ردات فعل، لكن العيب أن نتوقف في سلوكنا فقط عند ردات الفعل، وألا نفكر في أن نصبح فاعلين، والعيب أيضاً أن نظن أنه بمجرد قيامنا بعمل ما، سيتحقق كل شيء، فنتوقف ولا نواصل الفعل. من هنا أنطلق من أن فكرة أننا نهزم أنفسنا من البداية، وأننا نتحرك برد فعل، يجب ألا تسيطر على أذهاننا.

أحمد الحاج

نعرف أن المشروع العربي هو المشروع الناجح، نريد أن نرى- في أي مشروع- ما هي عناصر النصر، وما هي عناصر الهزيمة؟ قد تفاجؤون عندما أقول: إن عناصر النصر الموجودة عندنا هي العنصر العسكري، وإن عناصر الهزيمة الموجودة عندنا هي القدرة الإنتاجية، لا نستطيع مقابلة قدرتنا العسكرية بقدرة إسرائيل والولايات المتحدة واحدا لواحد. إنني اتفق مع الأستاذ (أسامة حمدان)، إن قدرتنا العسكرية هي قدرتنا على التحمل. لكن لا أتفق مع زملاء يقولون إن الاتحاد السوفييتي راجع. لماذا انهزم الاتحاد السوفييتي؟ لأنه دخل في سباق تسلح مع الولايات المتحدة، وإذا دخل مجدداً في سباق تسلح معها لا بد أن يهزم. أما لماذا ستنتصر الصين؟ فلأنها دخلت في سباق في

القدرة الإنتاجية مع الولايات المتحدة. لهذا السبب أتوقع أن الصين ستكون الدولة العظمى الأولى في العالم خلال الأعوام العشرين القادمة. إن قدرتها على الإنتاج وقدرتها على الحماية هي التي ستجعلها القوة الأولى. وليس بالضرورة أن تكون متعادلة عسكرياً مع الولايات المتحدة. إن قدرتك على إيذاء الولايات المتحدة فقط يعني أنك قادر على حماية نفسك، والقدرة الإنتاجية للولايات المتحدة وقعت في فخ، فقد صدرت التكنولوجيا إلى الصين، بينما لعبت الصين دور المتسامح. نحن لم نستطع لعب هذا الدور، فالنصيحة للأنظمة العربية بشأن البدائل: اخلقوا مجتمعا إنتاجيا، والشعب يتكفل بهزيمة إسرائيل. الأرقام تقول إن إسرائيل ستهزم، لكن المشكلة التي يجب أن ننظر لها، ماذا حصل لفيتنام بعد هزيمة الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة ستعاود هزيمتنا؛ لأننا مجتمع عاطل عن العمل، والشباب العربي لا يريد تغيير الأنظمة، وهو يحتاج أن نسمح له بالإنتاج.

لنأخذ من تجربة الرسول عليه الصلاة والسلام، عندما أنشأ المجتمع المدني في المدينة، فأوجد إمكانية المجتمع حتى يحمي نفسه إنتاجياً، وكان واثقاً من عودته وهزيمة الكفار.

المشكلة الأساسية إعداد مجتمع قادر على الإنتاج، شبابنا مستعد أن ينتج، ونحن نعرف ذلك، والأنظمة- إلى الآن- خائفة، وتعتقد الشبابَ

يفكر دائما في كيفية تغييرها، والقضية ليست تغييرا فقط. لكن اسمحوا باستيراد تكنولوجيا، اسمحوا أن ننتج.

عبد الله سكرية

نعرف أن ما يرسم لأمتنا اليوم ليس جديداً: مشروع الشرق الأوسط الكبير، والفوضى الخلاقة، وتقسيم العراق إلى شيعي وسني وكردي، ومشروع تقسيم سبع دول عربية. هذا تكرار لما كان في الخمسينيات؛ كان المشروع ذاته قائماً: حلف بغداد، ومشروع أيزنهاور، ومنع النهضة وتوحد الأمة. كان الرد في الخمسينيات بتيار قومي عربي، قاده جمال عبد الناصر، استطاع أن يأخذ محطات مهمة ضد الاستعمار. كان التيار القومي قائد هذه الممانعة وهذا الصمود. واليوم تعيد الولايات المتحدة الكّرة نفسها: التقسيم والتفتيت، والهدف الأساسي هو سلب هويتنا. وحينما تنزع منا الهوية نغرق في العصبية المذهبية، والعصبية الطائفية، والعصبية العائلية، وحينما نترك أولوياتنا، كمناضلين عرب، يمكن أن تذوب هويتنا في هذا المشروع الكبير.

إن تغييب التيار القومي العربي المؤمن في مؤسسات رسمية وحزبية، وجمعيات أهلية، تربية يومية في مدارسنا ومعاهدنا، وأماكن لقاءاتنا. وحينما تغيب هذه التربية عن الساحة نصبح فعلاً في طريق نسياننا أمتنا من خلال نسياننا لهويتنا، فحينما يلغي الإنسان العربي

ثقافته وسلوكه، ويرتبط بمصالح أجنبية وهوية أجنبية، سينسى قضية فلسطين، وسينسى أن عنده قضية أولوية اسمها (القدس)، لأن هناك هدفا كبيرا للاستعمار الغربي في كل نواحيه، وهو سلب ثرواتنا ومستقبلنا وأجيالنا.

أتذكر هنا ملاحظتين: **الملاحظة الأولى** أنني قرأت في أحد كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل أنه في أعقاب حرب ١٩٦٧م، وعندما انهزم المشروع القومي، ذهب السفراء العرب يحتجون عند الرئيس الأمريكي (جونسون). يقول هيكل: بقوا ساعة ونصفا حتى دخل عليهم جونسون وقابلهم ومعه كلبه (بيجل)، وقال لهم كلمتين على مرأى ومسمع من جميع الحاضرين: "اسمع يا بيجل، هناك جار صغير ضعيف، وجار قوي، فالجار القوي أخذ يتحرش بالصغير حتى هب وأخذ بثأره، فكانت النتيجة أنه انتصر على الكبير وحدث ما حدث في ١٩٦٧م". وغادر جونسون القاعة. يقول هيكل: بدأ بعض السفراء العرب يبكون، وتضامن معهم بعض السفراء الأمريكيين.

الملاحظة الثانية في قول هيكل عام ١٩٩٤م: لولا الخلاف العربي الإيراني في حرب الخليج الأولى، ولولا ما جرى في الجزائر من حرب داخلية، لكانت الجزائر والعراق تساويان دولتين أطلسيتين.

جميل حمود

لا شك أنه كان هناك في يوم من الأيام مشروع عربي، أو ملامح مشروع عربي، وفي الوقت الحالي لا يوجد مشروع عربي، هناك مشروع إيراني في المنطقة، ومشروع تركي، ومشروع أمريكي، ويبدو أن هناك ملامح مشروع روسي بدأت تتكون في المنطقة، وهناك بالتأكيد مشروع إسرائيلي. ويوجد مشروع عربي حالياً انطلاقاً من هذا التصور. وتعقيباً على ما قيل من بعض الزملاء بشأن مسألة مقومات النهوض، فإنني أركز مداخلتي على مقومات النهوض، وارتباطها بالسيناريو الرابع.

أعتقد أن أهم مقوم من مقومات النهوض هو الإنسان العربي ذاته، سواء مواطنا أو مسؤولا. الانجازات متعددة في تجربة عبد الناصر، والإخفاقات موجودة، بعضنا يقول إن أهم إنجاز في هذه التجربة يتمثل في تأميم القناة، وبعضنا يقول السد العالي. لكني أعتقد أن أهم إنجازات هذه التجربة هو إعادة ثقة الإنسان العربي بنفسه، وبرؤيته. لذلك كانت التجربة- إلى حد ما- فترة ذهبية في العصر العربي الحديث. إن الذي لا يملك ثقة بنفسه لا ينتصر. يجب أن تستعاد الثقة للإنسان العربي كي نبدأ صياغة مشروع عربي جديد.

مجدي حماد

أستأذنكم في بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى- خاصة بفكرة السيناريوهات بحد ذاتها، وفي كل رسم للسيناريوهات، سواء بمشروع اقتصادي، أو دولة، أو حرب. هناك دائماً حد أقصى من اليمين وحد أقصى من اليسار، ويقال دائماً في علم المستقبليات: إن النقطة الحقيقية لا هي الحد الأقصى في اليمين ولا هي الحد الأدنى في اليسار. بمعنى لا انتصار عربيا ممكنا ولا انتصار إسرائيليا ممكنا في السنوات القليلة القادمة. في الغالب الأعم نلتقي في نقطة، فممكن أن تكون في هذا الطرف أو باتجاه ذاك الطرف. لذلك عندما قال الدكتور سكرية إنها سيناريوهين فقط، فهذا صحيح من الناحية النظرية، ولكن في الواقع يستحيل انتصار مطلق لإسرائيل، ويستحيل انتصار العرب بشكل مطلق. نحن لا نتكلم عن طرد الإسرائيليين كما حدث في مئة سنة. هذه الندوة مقصورة على بدائل مقبولة فكرياً وممكنة عملياً في حدود العقد القادم. لذلك هناك جانب من السيناريوهات قد يستمر، ولذلك نحن محصورون في السيناريوهات في التشاور في المستقبل بحدود ٢٠١٥م فقط. ومن هنا فهذه سيناريوهات مفتوحة وليست مغلقة، لأنه ليس هناك قَدَر في ما يجري من أحداث.

الملاحظة الثانية- أننا إلى من نتوجه؟ الحكام أم المحكومين؟ بالطبع نحن نتوجه إلى المجموعتين، نتوجه إلى المحكومين لنحدد المخاطر ونضع البدائل، ونقول للحكام: إن بإمكانكم- مع احتفاظكم بالكرسي- أن

تكونوا أكثر احتراماً، حتى إذا كانت هناك صفقة؛ بيعوا بالثمن الصحيح. وهذا يجرنا إلى فكرة المشروع، من يتبنى المشروع؟ الحكام لهم مشروع بالتأكيد. إنما- وللأسف الشديد- لسان حال الحكام العرب في مخاطبة الغرب: نحن خير من يحمي مصالحكم فاحمونا. هذا بمنتهى الإيجاز. ينبغي هنا أن نستعيد ما حدث في ١٩٦٧م، حجم النكسة الفادحة لجمال عبد الناصر، ونظام حزب البعث في سورية، وبالتالي لعموم الأمة، أن جمال عبد الناصر، في إدراكه لخروج الجماهير في يومي ٩-١٠ يونيو/ حزيران، كان في غاية الوعي، فقال: إن هذه الجماهير عندما أتيحت لها الحرية لأول مرة، اتخذت قراراً بالحرب، وهذا يؤكد المعنى الحقيقي لحرب ١٩٦٧م أن إرادة الأمة لم تهزم، وجمال عبد الناصر قال بالحرف: "إن قطعة من أرض الوطن قد تصبح عرضة للاحتلال، لكن أية قطعة من إرادة الأمة ليست عرضة لأي لاحتلال". وهذا هو الفيصل الحقيقي في معارك النصر والهزيمة. نحن أمام سايكس بيكو ثانية، سايكس بيكو الثانية ليست مجرد إعلان وراثة نظام مات، إنما هي شهادة ميلاد لنظام قادم هو نظام الشرق الأوسط. إن دورنا- مثقفين- إزاء هذا النظام هو مواجهته، وأن نعمل كل ما هو ممكن، بما في ذلك الدعوة إلى تغيير الأنظمة، كي يبقى النظام عربيا في هويته وفي رؤاه وفي مضمونه.

الملاحظة الثالثة- بشأن تعقيب بعضنا على فكرة السيناريوهات-

إن هذه السيناريوهات ليست برنامجا للحركة، ليست برنامجا نضال، ولا برنامجا لحزب، إنما هي رؤى. والهدف من هذا الاجتماع أن نحولها إلى إجراءات وترتيبات وتصورات. الشيء الأكيد أن هذه السيناريوهات الأربعة– وإن لم نقلها بالحرف– مبنية على الفكرة التي قالها الأستاذ (أسامة حمدان): إننا بحاجة إلى مصالحة تاريخية بين تيارات الأمة. قد يكون التياران الأساسيان هما القومي والإسلامي، لكن التيارات الليبرالية انتعشت في الأمة أيضاً، ولها دور بارز وصاعد ومرحب به. هناك التيارات العلمانية أيضاً. والمطلوب الآن هو هذه المصالحة التاريخية بين هذه التيارات؛ لأن جزءا من هذه المصالحة هو فكرة ترميم، وهذه فكرة محورية، كلا الطرفين: العربي والإسرائيلي يحاول ترميم ذاته، كي تكون له الغلبة في المستقبل.

الملاحظة الرابعة– إن النقطة الأولى في تحركنا تجاه المستقبل هي هذه المصالحة التاريخية، وإذا حددنا حجم القواسم المشتركة بين هذه التيارات سنكتشف أن ما نختلف عليه هو معدل السرعة أو الهدف النهائي فقط. إن التيار القومي يذهب إلى أن حدودنا من المحيط إلى الخليج، هذا تصوره للوحدة العربية، فلا يتصور أمنا مشتركا مع إندونيسيا مثلاً، ولا يتصور سوقا مشتركة مع ماليزيا. أما التيار الإسلامي فيرى أن من الممكن أن نصل إلى ذلك. لكن دعونا على الأقل نصل إلى الحدود التي

يتصورها التيار القومي، ثم بعد ذلك المجال مفتوح لتحقيق المدى الواسع. والتيار الليبرالي يتكلم عن شكل الحكم ولا يتكلم عن حدود التوحيد، المهم أنه لو حددنا القواسم المشتركة يوماً بعد يوم، سنكتشف أن ما يجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق.

الملاحظة الخامسة- إن الهدف من هذه الجلسة هو منهج عملي، وليس منهجا أيديولوجيا للحشد، وهنا يأتي دور الإعلام والفضائيات. أنا أختلف في موضوع أن الإعلام خلّد الحكومات، فنحن نأخذ عن قناة الجزيرة على سبيل المثال وقناة العربية ما يحدث في فلسطين والعراق.

الملاحظة السادسة- تتصل بالتغييرات الجارية في الإطار الدولي، وأدعو الأستاذ وليد سكرية مرة أخرى ليرجع إلى ما هو مكتوب في ورقة العمل (ص ١٩)، والذي يتكلم تحديداً عن دور أوروبي وعن دور صيني وياباني وروسي؛ لأن السيناريوهات كانت واعية للتغييرات الجارية والمحتملة. وأضيف إلى ذلك أن هناك ثورة حقيقية تجري في أمريكا اللاتينية، وللأسف عندما تنبه الأستاذ عمرو موسى الأمين لجامعة الدول العربية إلى دور أمريكا اللاتينية، وحاول تنظيم قمة عربية لاتينية، لم يقبل حضور هذه القمة إلا ثلاثة أو أربعة من الحكام العرب.

جواد الحمد

هناك وضوح كامل في الورقة الموزعة بين أيديكم، إنها استندت

على تحليل خمس عشرة سنة ماضية، لكنها قُدِّمت مركزة، وخلاصتها أن كثيراً من التفاصيل التي تفضلتم بها كانت في الحوار. وأوراق المؤتمر حوالي (١٢٠٠) ورقة، ستصدر إن شاء الله في كتاب ضخم يمكن الرجوع إليها، وتشمل جميع الجوانب.لقد تم وضع استشراف للسنوات العشر القادمة من ناحية تحليل سياسي، وقدمت تقريباً في معظم الأوراق، كل واحد في مجاله، وأثّرت على التفكير، وختام المؤتمر في ختام الورقة موجود بالكامل للاطلاع على المحاور الأساسية التي فيها.

إن دور العامل الفلسطيني كان بارزاً في السيناريوهات باعتبارها ساحة المواجهة، لكن دور الوطن العربي كان حاضراً فيها جميعاً، وكان الشق الرسمي موجوداً بشكل مكثف. ويبدو أننا بحاجة إلى مراجعة دقيقة، اختصرناها قليلاً، كل شطر فيها كان من الممكن أن يكون فقرات، والدكتور مجدي حماد شارك في الكتابة فيها، ورأيي يتمثل في كيف يمكن أن نصيغ كل فكرة بسطر أو سطرين مركزين حتى تكون واضحة ومختصرة.

محسن صالح

شكراً لكم وللإسهامات التي أرجو أن تكون قد أغنت التفكير في هذا الإطار المهم، وبارك الله فيكم، ونختم الجلسة.

الجلسة الثانية:

السياسات والبرامج الفلسطينية لتوجيه السيناريوهات المحتلمة

سهيل الناطور

يتعلق القسم الثاني من ورشتنا بالسياسات والبرامج اللازمة فلسطينياً، على المستويين: الرسمي والشعبي. ولا شك أن لتخصيص هذا القسم فلسطينياً أهمية محورية بعد استعراض القضايا المتعلقة بالسياسة العربية في القسم الأول. وأود الإشارة إلى أن هذه القضايا ليست مطروحة على مستوى الأكاديميين العرب فقط؛ فقد شاركت منذ أيام في ندوة شبيهة في لندن، بعنوان: "اللاجئون الفلسطينيون من الآن وحتى آخر العام"، بمبادرة من وزارة الخارجية البريطانية، بمعنى أن الآخرين أيضاً يفكرون بتفاصيل التفاصيل المتعلقة بالمنطقة والقضية الفلسطينية، ويضعون أيضاً "السيناريوهات"، فقد كان عنوانها الفرعي "بناء سيناريو"، وكانت هناك عدة سيناريوهات. وقد خلص الحوار إلى رأي شبه إجماعي بأننا بحاجة إلى اجتماع آخر لبناء سيناريو لخمس سنوات قادمة، وبناء الاستخلاص من الآن إلى نهاية العام. وهذا مجرد جزء مما يطرح في دوائر عديدة في أوروبا. ومن المستغرب أن لموضوع اللاجئين- الذي لا يطرح الآن أي تحرك بشأنه- إعداد من الآن لبناء رؤى مستقبلية في كيفية التعامل معه.

هناك نقطة كان الزملاء يتحاورون فيها أثناء الاستراحة حول النتائج التي تَخْلُص إليها اجتماعات المثقفين ونخبة العقول العربية، أين تذهب؟ وكيف يمكن أن تتحول إلى مشاريع أو برامج أو تطبيقات عملية في الإطار السياسي والمجتمعي العربي الفلسطيني؟

عندما نقول مجتمع مدني في الغرب، فمعنى ذلك أنه مجتمع له حلقات متواصلة، ليصل إلى "مجموعات الضغط" التي تؤثر على الحكومات. فعندما نجتمع عرباً وأجانب لمناقشة "اللاجئون الفلسطينيون من الآن وحتى نهاية العام"، فإن وزارة الخارجية البريطانية يصلها بعد أسبوع خلاصة كل المناقشات، وتبني- بناء عليها- مقترحات، ويتعامل معها الدبلوماسيون. ولكن في آلياتنا العربية ما زالت الحلقة الأولى، أي قدرة المجتمع المدني على الضغط على السلطة القائمة، ما زالت تواجهها كثير من المشكلات. لذلك يطرح السؤال دائماً: كيف يمكن أن تتحول هذه الأفكار القيمة التي تطرح إلى آليات عمل جديدة تؤثر على السياسات؟ فيما يتعلق بنا أعتقد أن الإشارة مهمة جداً، بقصد أن يكون هناك الإطار الرسمي والشعبي. وآمل من كل منا أثناء مداخلاته أن يوضح لنا مفهوماً للإطار الرسمي، لأنه ليس لدينا- فلسطينيا- مفهوم للإطار الرسمي، والسلطة الوطنية، ومنظمة التحرير، والسلطة،

والوزارة أو الرأس الأول. نرجو عندما نتحدث عن سياسات أن نساعد بعضنا في الفهم، من هو المقصود.

صلاح صلاح

النقطة الأولى- أشار بعض الزملاء إلى أن المشروع العربي غائب، لذلك نحن- فلسطينيين وعربا- بحاجة إلى تحديد رؤيتنا للصراع ولمواجهة المشروع الصهيوني، أي تحديد الرؤية الإستراتيجية الكاملة بأبعادها النهائية، ثم ندخل بعد ذلك في الاختيارات: هل هو الوصول إلى تسوية سياسية وصيغة حل تتعايش مع فكرة دولة إسرائيل؟ أم يهدف مشروعنا في رؤيته النهائية الإستراتيجية إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني؟ نحن نحتاج إلى التفكير في هذا المشروع على مراحل؛ كل خمس سنوات نضع خطة خمسية، أو خطة عشرية، لكن المهم أولاً أن نحدد رؤية كاملة لكيفية مواجهة المشروع الصهيوني. إن هذا المشروع الصهيوني واضح، ولم يتخل عن هدف واحد من أهدافه، هناك مناورات تكتيكية، لكن المشروع في جوهره هو نفسه. أما مشروعنا نحن فما هو؟ نحن- فلسطينيا- ضائعون، أنريد حلاً سياسياً أم نريد كامل التراب الفلسطيني؟ أنريد مقاومة أم تسوية؟ لأنه لا توجد عندنا هذه الرؤية المتكاملة التي نعمل على نشرها.

النقطة الثانية– هناك مسيرة تسوية خسرناها عربا وفلسطينيين، وأُصِرُّ على عرب وفلسطينيين. فالأنظمة العربية تراهن- وستبقى تراهن- على التسوية السياسية؛ لأنها عاجزة ومهزومة، لكن ألم يحن الوقت لنا- قوة جماهيرية ومثقفين ومفكرين عربا- لنقوم بمراجعة مسيرة التسوية السياسية، أين وصلت رغم كل ما قدم من تنازلات فلسطينية وعربية؟ هل تراجع المشروع الصهيوني عن سياسته؟ هل استطعنا تحقيق شيء؟ إن عملية المراجعة هذه تقودنا إلى حقيقة أساسية تتمثل في أن استمرار الرهان على التسوية السياسية والمفاوضات لن يصل إلى كفالة أي حق للشعب الفلسطيني. إن التسوية وصلت إلى طريق مسدود، لذلك يجب علينا الآن- فلسطينيا- أن نوقف الرهان على عملية التسوية السياسية، أقصد: ما دمنا استطعنا الرهان على التسوية السياسية بالمفاوضات، فإن الدخول في متاهة سلطة ومجلس تشريعي وانتخابات ووزارة سينقل الصراع إلى داخلنا. يجب أن ننهي هذه الحال ونعلن أننا في ظل احتلال، فتصبح مهمتنا الأساسية- قوى فاعلة في المجتمع- كيف نعزز قوانا وكيف نعزز دور المقاومة في مواجهة الاحتلال؟

النقطة الثالثة– لا بد من العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية إطارا شرعيا ممثلا للشعب الفلسطيني، هناك نواقص وثغرات في

التشكيل والبرنامج، وفي كل شيء، لكن هذا خيارنا المعترف به ممثلا للشعب الفلسطيني. فكيف نعيد بناء هذا الإطار: ببرنامجه السياسي، وبهيئاته وتشكيلاته وقواه المشاركة فيه. إن هذه مسؤولية أساسية نحن معنيون بها فلسطينيا، وبدعم عربي مطلوب بإلحاح. أيضاً ما دمنا نؤكد في هذه الحال أن خيارنا سيصبح المقاومة، فإن المقاومة ومقومات صمودها لا تتوقف على الفلسطينيين، إنما تحتاج دعما عربيا. من هنا يجب أن نعود إلى تكريس البعد العربي للمقاومة الفلسطينية، نريد إحداث نوع من التزاوج بين المقاومات العربية في فلسطين، ولبنان، والعراق. هذه إحدى المهمات التي من الضروري أن نفكر فيها. وهذا التوجه يعطي دورا للجماهير العربية، مشاركة ومساهمة في تعزيز النضال الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية من ناحية، ويشكل أيضا قوة ضغط على الأنظمة، عسى أن تعود هذه الأنظمة إلى تحمل مسؤولياتها وتقدر دورها من ناحية أخرى.

عدنان السيد حسين

الملاحظة الأولى- أستأذن من الإخوة الفلسطينيين. عندما يتحدث شخص غير فلسطيني، حتى إذا كان عربياً، عن قضية داخلية فلسطينية يبدأ الشعور بالحرج؛ لأننا لم نعتد أن نكاشف بعضنا بمسؤولية وصراحة،

وهنا يبدو الفكر القومي مدعواً لأن يطور نفسه في هذا الاتجاه، وإلا فلا معنى لأي تكامل وتضامن عربي أو أية شعارات ترددها القمم العربية منذ عام ١٩٦٤م.

إن هدف اليمين الأمريكي المحافظ المسيطر الآن قيامُ حرب أهلية فلسطينية، لذلك من الأفضل لفتح أو حماس أو غيرهما أن يتخلوا عن أية سلطة، بدلاً من أن ينخرط بعضهم أو كلهم في حرب أهلية تطيح بالقضية الفلسطينية. ويجب أن نعرف أن المشروع الصهيوني يقوم قانونيا وسياسيا واجتماعيا على فكرة أنه لا يوجد شعب فلسطيني.

الملاحظة الثانية- ضرورة التنبه للتدخلات الرسمية العربية في الساحة الفلسطينية، فالقوى الفلسطينية لن تكون- الآن أو مستقبلا- في مأمن من السياسات العربية الخبيثة والملغومة، لذا لا بد أن يرتقي موضوع الأمن الفلسطيني بهذا المعنى إلى درجة عليا.

الملاحظة الثالثة- ألتقي مع أ. صلاح صلاح بشأن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. هناك مؤتمر أواخر هذا الشهر في مركز الزيتونة حول منظمة التحرير حصراً، وشكراً على هذا الجهد. وأولاً هل هناك مسوغ لمنظمة التحرير الفلسطينية؟ الجواب بصراحة: نعم؛ إن منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرر وطني فلسطيني، لم ينته مسوغ

وجودها، بل على العكس، فطالما لم تقم الدولة الفلسطينية الحقيقية فلا بد في هذه المرحلة من التمسك بالمنظمة إطار تحرر وطني، وهو الإطار الوحيد في العالم بهذا المستوى، بعدما أصبح الاحتلال الإسرائيلي آخر احتلال. وهذا يعني أن مسؤولية دعم منظمة التحرير واستنهاضها ليست فقط مسؤولية فلسطينية أو عربية فحسب، بل مسؤولية عالمية، لكل أحرار العالم، حتى الأمريكيين ومنهم "تشومسكي" مثلاً، والعالم النامي الذي تركناه وراء ظهورنا، ودفنَّا منظمة عدم الانحياز قبل أن تموت، نتيجة جهلنا أن هذه المنظمة مدعوة لأن تجدد بِنْيتها، وإشراك الجميع والتوصل إلى برنامج نضالي.

نريد أن نميز بين ثلاثة مستويات باختصار: **أولها**- الهدف، و**ثانيها**- الاستراتيجية، و**ثالثها**- السياسة. إذا لم نفصل بينها وخلطناها فنحن في حال يرثى لها، سنبقى نتهم بعضنا، ونخوِّن بعضنا. فليتفق الفلسطينيون مرحلياً، هل نكتفي بأراضي ١٩٦٧م إطاراً رسمياً لدولة معينة عاصمتها القدس الشرقية كما أشارت مقررات المجلس الوطني الفلسطيني خاصة دورة الجزائر عام ١٩٨٨م؟ أنا في رأيي: نعم، لكن ما نهاية المطاف. النقطة التالية أن نتفق على الخطة، كيف نحشد قوانا؟ ثم ما هي

السياسات، سياسات داخل فلسطين، وسياسات مع الحكومات العربية، وسياسات مع العالم؟

جميل حمود

عند الحديث عن الوضع الفلسطيني تحديداً، لا بد من الانطلاق من وصول حماس إلى السلطة، وأريد هنا تحديداً أن أقترح أربع سياسات في الوضع الفلسطيني:

أولا- لا أعرف إذا كانت حماس تتوقع قبل الانتخابات أن تصل إلى السلطة أو لا، لكنها وصلت، مما يطرح إشكالية، إشكالية سلطة- مقاومة، أو مقاومة- سلطة. إن لهذا الحدث موازيا في الساحة اللبنانية، هو حزب الله: السلطة في المقاومة، والمقاومة في السلطة، فهل يمكن لمقاومة أن تستمر في المقاومة ولها امتداد سلطوي؟ والعكس كذلك. وهل يمكن لسلطة أن تستمر في السلطة ولها امتداد مقاومة؟ هذه إشكالية تتطلب حلاً، وربما يمكن الاستفادة من التجربة اللبنانية لكيفية الخروج من هذا المأزق، وهو تحد أكثر مما هو مأزق، فمن الضروري الخروج منه. في تقديري هناك ضرورة لسياسة ثانية، تتمثل في ضرورة خروج الفلسطينيين بشكل عام: السلطة، والمقاومة، وحماس، ومنظمة التحرير، إلخ، من معمعة الوضع اللبناني، وأنا هنا لا أعبر عن موقف

معين، سواء كان سلاحاً خارج المخيمات، أو داخل المخيمات، ليس هذا هو المهم، المهم أنه استنزاف للفلسطينيين في معمعة الوضع اللبناني، يجب ألا يستمروا فيه. وأعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يدركوا أن هناك ضرورة ماسة جداً لأن يخرجوا من هذه المعمعة.

ثانياً- بالنسبة إلى مسألة المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني، هي تحد لحماس الموجودة في السلطة، هناك حديث طويل عن محاور وتحالفات: تحالف إيراني وتحالف أمريكي، ويجب على حماس وعي وجوب المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني، بمعنى أن تستفيد هي، أو غيرها، من المحاور ولا تصبح طرفاً في اللعبة إذا كانت في السلطة.

ثالثاً- ضرورة نجاح حماس في السلطة، وهنا أختلف مع بعض الآراء التي تم التعبير عنها، ضرورة نجاح حماس في السلطة، لماذا؟

١- إن وصول حماس إلى السلطة، بالطريقة التي وصلت بها، ظاهرة فريدة في التاريخ العربي، ليس بالقوة ولا بالوراثة، ولكن بالديمقراطية. وعلى مرأى من العالم كله، يجب أن تترسخ هذه التجربة، ونجاح حماس يرسخها.

٢- إن حماس يجب أن ترى نفسها أكثر من حركة مقاومة لتحرير فلسطين، يجب أن ترى نفسها ضمن منظومة تغيير الوضع

العربي، وتحديداً- وسأقولها بكل صراحة- إن نجاح حماس في السلطة يمثل تهديداً لأنظمة عربية مجاورة، لأهم نظامين عربيين يدوران في الفلك الأمريكي. وقد تكون هناك برامج أو سياسات تعمل حماس على تطبيقها في هذا الاتجاه، لأنه في نهاية الأمر، ليس حماس وحدها، وليس الفلسطينيون وحدهم قادرين على تحرير فلسطين. إن تحرير فلسطين مشروع عربي؛ لأن الصراع عربي- إسرائيلي.

٣- آخر سبب لضرورة نجاح حماس في السلطة- وهنا ندخل في مسألة الحرب على الإرهاب والإسلام ومسألة (الإسلاموية)، وما طُرح في الجلسة الأولى- أن حماس اليوم تمثل نموذجا للإسلام المعتدل في السلطة، ويجب أن تنجح حماس؛ لأنه يجب أن ينجح الإسلام المعتدل في السلطة، ولا يوجد نموذج معتدل للإسلام في مكان آخر، وإذا أردتم بصراحة أكثر، لا يوجد نموذج لإسلام سني معتدل في السلطة، وحماس هي النموذج للإسلام السني المعتدل في السلطة، فمن هذا الباب يجب أن تنجح حماس لتقدم هذا النموذج. في نهاية الأمر، وفي أي كلام عن النهضة العربية، السؤال الأساسي يبقى أننا نحن هنا ماذا نقدم للعالم؟ وقد يكون

هنا دور لحماس أن تقول إن عندنا نموذجا للإسلام المعتدل في السلطة نقدمه للعالم.

وليد محمد علي

إذا أردنا التكلم عن السياسات المطلوبة، لا بد أولاً أن نحدد طبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية في مدى السنوات المطروحة لوضع السيناريوهات. أعتقد أن الساحة الفلسطينية، على المدى المنظور، لا زالت تعيش في حال تحرر وطني، بمعنى اندحار الاحتلال عن مناطق أخرى، بالإضافة إلى اندحاره عن غزة، إلا أننا حتى اللحظة لم نستطع إيجاد ميزان للقوى يتصدى لجبروت الكيان الصهيوني. إن أرض فلسطين كلها محتلة من النهر إلى البحر، أي لا زلنا في مرحلة تحرر وطني. ويترتب على ذلك:

أولاً- لا بد من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن على أساس أن تصبح فعلاً إطاراً لجبهة وطنية متحدة، تنفذ سياسة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشروع الصهيوني، وطبيعة ما نملك من قوى حاضرة ومستقبلية.

ثانياً- إن مرحلة التحرر الوطني لا تعني أن فلسطين تعيش مرحلة تحرر وطني ثم نقف، إن فلسطين تعيش الآن مرحلة مركبة، الشق الأول

في هذا التركيب أننا لا زلنا في مرحلة تحرر وطني، والشق الآخر أن هناك مناطق انكفأ عنها الاحتلال، يسكنها أكثر من مليون وأربعمئة ألف في قطاع غزة، وهناك اندحار قادم عن أجزاء من الضفة الغربية. يجب على القوى السياسية الفلسطينية أن تفكر في كيفية إدارة أمور هؤلاء الناس، بصلاح وشفافية، وليكون القائمون على الأمر في خدمة الناس غير فاسدين متسلطين عليهم. ونحن في مرحلة تحرر وطني لا بد أن نفكر كيف يمكن أن ندير شؤون الناس الذين انكفأ عنهم الاحتلال، في شؤونهم الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، إلخ. إن السياسات المطلوبة يجب أن تراعي هذا الأمر المركب الذي تعيش فيه الساحة الفلسطينية.

ثالثاً- تؤكد التجربة الواقعية التي من المتوقع أنها ستستمر، أن التفاوض السياسي وصل إلى مأزق حقيقي، ناهيك عن الموضوع النظري المجرد، المتمثل في طبيعة المشروع الصهيوني الذي لا يرى أن هناك تسوية، إلا إذا فرض إرادته الكاملة على الطرف الآخر. إن هذا الأمر يجعلنا نفكر عن صيغة أخرى توائم بين عدم القدرة على تحرير فلسطين دفعة واحدة، وبين مأزق التسوية. إن البديل هو ما طرح قبل خمس سنوات على الأقل، أي فكرة المرحلية الميدانية القائمة على أرضية

أن تركز قوى الفعل الشعبي جهدها في نقطة محددة فيها ضعف العدو لعوامل مركبة أكثر من غيرها، توجه الضربات المتكررة لهذا العدو كي ينكفئ عن هذه المنطقة. إن مجرد الانكفاء الأول في المشروع الصهيوني عن أي جزء من أرض فلسطين التاريخية يعني نهاية المشروع؛ لأن المشروع قام أساساً على فكرة الاستيطان، فعندما نجبره على تفكيك المستعمرات في أرض فلسطين التاريخية فإننا نبدأ في إنهائه. إن (شارون) كان يقول: "نتساريم مثل تل أبيب". لماذا الذي فكك نتساريم وغوش قطيف ونفداروم لا يفكك باقي مستعمرات الضفة الغربية؟ إن هذا لا يعني تغيير المرحلية المدنية بالمرحلية السياسية التي قلت إنها سقطت في الواقع، ولكن يعني أن نرفض فكرة التمسك باتفاق حد أدنى متفق عليه فلسطينياً، وهو دولة فلسطينية على الضفة الغربية وغزة، وعاصمتها القدس. هذا ما يجب أن يتفق عليه الوضع الفلسطيني بكافة تياراته، ولكن دون الخضوع للمرحلية الصهيونية. إن المشروع الصهيوني يحقق أهدافه عبر المرحلية عملياً بكل آلياته، منذ أن بدأ مشروعاً في مؤتمر (بال) الأول. ونحن نريد طرح مرحلية لا تسهل المرحلية السياسية، بل هي النقيض لها، أي نستخدم نقاط القوة لدينا، وليس فلسطينيين فقط، إنما كل الذين لهم مصلحة في مشروع النهضة على مستوى الأمة العربية

والإسلامية، إذ آمل من جميع المعنيين أن يعيدوا تفكيرهم في موضوع القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

عبد الله سكرية

لا نعد قضية فلسطينية خارج القضية العربية، فهناك تلازم واضح ودائم سابقاً ولاحقاً. لذلك فإن طرح الحلول يعني أن المسؤولية على جميعنا، ونبدأ بمسؤولية العرب أولاً. إن العرب في ١٩٩١م قبلوا بمشروع مدريد، وسلموا القضية للولايات المتحدة، وأصبح الأمريكيون الطرف الوحيد المخول بحل القضية. يجب على العرب أن يرجعوا قيمتهم أمة، ويأخذوا موقفا واحدا مشتركا بجامعة الدول العربية، التي يجب تعزيز دورها. يقتضي ذلك أن يتخلوا عن التعامل مع صيغة مدريد حلا خاصا واعتبار الولايات المتحدة الراعي الوحيد. فما المانع أن يشكل العرب وفداً مشتركاً تحت شعار (الجامعة) يتفاوض مع الولايات المتحدة، وأيضاً مع الأوروبيين لنستفيد من دعمهم لنا. أضف إلى ذلك ما قاله بعض الباحثين عن الصينيين والروس بأنهم غير مستفيدين عملياً، وعندهم ممانعة بشأن صيرورة الولايات المتحدة القائد الأوحد. ما دور العرب مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ألا تستطيع أن تمنع التطبيع وتساهم في مقاطعة الولايات المتحدة تجاريا على الأقل. ما زال لدينا في

الجامعة العربية مجلس أمن مشترك، ومعاهدة دفاع مشترك. نحن عربيا مسؤولون عما هو قائم، وعلينا الخلاص من هذه الحال.

أما فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، فنحن نؤكد أن الصراع الفلسطيني– الفلسطيني يجب أن يكون خطاً أحمر، ومن هنا يجب إيجاد صيغة لتوحيد المواقف الفلسطينية على مستوى السياسة والأمن، بوجود هيئة فلسطينية متفق عليها. وحركة فتح تحديداً مطالبة– إزاء اختيار الشعب لحركة حماس– أن ترضخ للواقع وتتعامل مع حماس قوة موجودة.

أسامة حمدان

سأتحدث في مسائل عدة:

المسألة الأولى– تفعيل خيار الديمقراطية على الساحة الفلسطينية، بمعنى أن يختار الشعب الفلسطيني قيادته، وأن نكرس ذلك مبدأ أساسا في بناء الواقع الفلسطيني؛ لأنه ليس هناك أقوى من قيادة يلتف الشعب حولها لأنه اختارها، إذ يدرك أنه– باختياره– قادر على محاسبتها وتغييرها والدفاع عنها.

المسألة الثانية– إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، لا بد في إعادة البناء ألا نختلف حول البرنامج، المهم أن نتفق على الثوابت ونترك

بعد ذلك البرنامج المرحلي، إن صح التعبير، لمن سيكون على رأس هذه المؤسسة. ومن أهم الثوابت التي يجب الاتفاق عليها اعتبار أن الصراع لا يمكن إنهاؤه إلا بتحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وأن مشكلتنا ليست مجرد حل سياسي.

المسألة الثالثة- نحن في حاجة إلى مراجعة وتقويم لمسيرة التسوية السياسية، بل لمسيرة المشروع على مدار المرحلة كاملة.

المسألة الرابعة- تنظيم العلاقة بين المنظمات الداخلية الفلسطينية، بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة. من الممكن الآن أن نتوافق على أن نحل السلطة، وليست مشكلة أن نفكر في أي اتجاه، المهم أن تكون العلاقات المؤسسية الفلسطينية واضحة ومتفقا عليها وعلى تفاصيلها، وعلى العلاقة بين واقع الشتات الفلسطيني، على قاعدة وحدة الشعب والقضية.

المسألة الخامسة- نحن في حاجة إلى بناء إستراتيجية مقاومة واضحة، عنوانها وفلسفتها (تصاعد البرنامج والأداء). المهم أن نصعد، لا أن نقف عند نقطة ونقول: لقد أدينا ما علينا وانتهى الأمر. نحن نبني برنامجاً مقاوماً، يكون لكل الشعب دور فيه، وكل من موقعه، ولا أقصد عسكرة الشعب الفلسطيني.

المسألة السادسة- تفعيل قضية اللاجئين وحقهم في العودة، ضمن قاعدة واضحة هي مواجهة المشروع الصهيوني، المسألة ليست إيجاد حل لهم، بل عودتهم إلى أرضهم. وأشدد على (أرضهم) وليس (دولتهم)، وطنهم والمدن والقرى التي أخرجوا منها.

المسألة السابعة- استعادة العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، أتفق مع من قال ببقاء القرار الفلسطيني قراراً واضحاً باتجاه مقاومة الاحتلال، والذين رفعوا شعار: (القرار الفلسطيني المستقل) يضعون اليوم القرار الفلسطيني في واشنطن. إنني مع أن يكون القرار الفلسطيني مبنيا على الرؤية، ولنعمل مراجعة ذاتية لهذا الشعار وحقيقته. ونحن مع الأمة ولسنا مع محور في هذه الأمة، لذلك يجب أن نستعيد هذا العمق دون القلق من أنه سيهيمن على قراراتنا، لأننا في مقدمة المواجهة مع المشروع. ودعونا نفكر في صورة أبعد، لماذا لا يكون في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المجلس الوطني الفلسطيني، غرفتان: فلسطينية وعربية.

المسألة الثامنة- استحضار دور بعض القوى في العالم، أمريكا اللاتينية وبعض القوى الشعبية في أوروبا التي تتضامن معنا أحياناً، ولو تحركنا تجاهها ولو بشكل محدود إيجاباً فيمكن أن تعطينا أكثر مما نتصور.

المسألة التاسعة- لا بد لنا فلسطينيا أن ننسحب من التدخل في الشؤون الداخلية لدول في المنطقة وغيرها لمصلحة قضية واضحة تتمثل في دعم كامل للحق الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

أشير ختاماً إلى نقطتين أخيرتين، **الأولى-** تنسيق دور المؤسسات الأهلية في المجتمع الفلسطيني وإدارتها. **والثانية-** لا بد من إعادة النظر من أجل تطوير دور أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، ليكون دورهم عامل فعل إيجابي في إضعاف الكيان الصهيوني في المرحلة القادمة.

محمد سلامة

عندي نقطتان:

الأولى- يتحتم علي ضمن اختصاصاتي الهندسية المعلوماتية، أن أقترح ضرورة قيام مؤسسة أو مؤسسات عربية متخصصة في علوم الكمبيوتر والإنترنت، تبحث في كيفية الدفاع عن مواقفنا ونشرها عبر الإنترنت، والرد على كل ما يظهر فيها من افتراءات وتشويهات للواقع العربي والعرب، بكل اللغات.

الثانية- إن الإعداد للقوة مطلوب، حتى في السلم، فلا يحافظ على السلم إلا القوةُ، وكل كيان يحتاج إلى أمن، والأمن يحتاج إلى تسلح.

وأورد هنا مقولات بعض الأقطاب الكبرى التي ما زالت تتسلح وتطور التكنولوجيات العسكرية، (فكارتر) يقول: "الضمانة الأكثر دواماً للسلم هي القوى المسلحة". و(أيزنهاور وتشرشل) يقولان: "نتقدم إلى السلم الدائم عبر خفض حجم التسلح، ولبلوغ ذلك، علينا تطوير قوانا المسلحة". ويذكر (جانك ستروك فان) في مؤلفه: "كان من المتوقع بعد سقوط الاتحاد السوفييتي واختفاء حلف وارسو أن ينخفض حجم الإنفاق العسكري لدى دول حلف شمال الأطلسي، لكن الغريب أن الولايات المتحدة وحدها تفوقت على إنفاق خمس دول صناعية كبرى، بما فيها الصين، حتى إسرائيل التي تعتبر أنها من أكثر الدول إنفاقاً على المجهود العسكري، وهي صاحبة تفوق تكنولوجي ساحق، إلا أن معايير الإستراتيجية، مع ذلك، تطلق تحذيرات حول نقص في التجهيز والتطوير براً وبحراً وجواً وفضاء".

وأختم بأن التاريخ لا يذكر أن دولة أو مقاومة أو ثورة سلمت أوراق قوتها أو سلاحها دون تحقيق الغايات الآتية: إما هزيمة العدو، أو التوقيع على سلام، وإما تسوية مبنية على ضمانات. ووحده المستسلم يسلم سلاحه، ويجرد من قواه، وتفرض عليه شروط ومراقبة.

سهيل الناطور

أطرح ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: إذا كنا نفكر في مآل سياسي حتى ٢٠١٥م، هل ستبقى القضية الفلسطينية بالصيغة التي طرحت واستمرت الآن؟ بمعنى القضية المطروحة على أنها قضية احتلال، وتطهير عرقي، وإحلال سكان بديلين. إذا تصالحت الأنظمة العربية تنتقل القضية إلى العلاقات السياسية الدولية، إلى قضية حدود وعلاقات دبلوماسية وتطبيع وعدم تطبيع، ولا تعود قضية احتلال، خاصة إذا أُعلنت دولة فلسطينية، ووافق عليها الفلسطينيون.

السؤال الثاني- جوهري جداً-: هل هناك قضية فلسطينية بعد عشر سنوات أم لا؟ هل تصبح هناك دولة أو دويلة فلسطينية؟ وهناك مشكلات لاجئين في البلاد التي تستوعب هؤلاء اللاجئين، أو تتضارب مصالحها معهم، ويصبحون أقليات في مناطق الاستيعاب. في الحوارات التي طرحتموها هناك أربعة سيناريوهات: أحدها يتمثل في انتصار المشروع الإسرائيلي، كيف ينعكس هذا فلسطينياً؟ ينعكس بانهيار البنى المؤسساتية الفلسطينية، ولا يعود الفلسطينيون مثل البشر، فقد أخذت

إسرائيل حصتها وطردت هذا الجزء خارجها. إذاً ما هي الآليات التي تنعكس على أرض فلسطين، لنتوخى الإجابة عنها وإزالة المخاطر.

السؤال الثالث: السيناريو الثاني هو أقل احتمالاً؛ لأن إسرائيل تفعل ذلك، لكن ربما يبقى لها مصلحة أساسية ببقاء سلطة ما تدير المناطق الفلسطينية، لأنها لا تريد أن تتحمل المسؤولية، لذلك لا تعيد الاحتلال بالمعنى الكامل، هي تعيد الاحتلال العسكري الأمني، فإذا كانت قد حددت حدودها، فهي لا تريد أن تنهار السلطة نهائياً؛ لأنها تريد مسؤولين عن الأمن ليحفظوا الحدود. إذا كان الأمر كذلك، أليس هذا هو المشروع الذي طرحه شارون، ما يسمى (الدولة المؤقتة)، وعندها تصبح المفاوضات بشأن القضايا الأساسية الفلسطينية: اللاجئين، والأمن، والثروة الاقتصادية، إلخ، مستمرة إلى الأبد، وبذلك يكون الزمن عامل تكريس للأمر الواقع. أية سياسات نرسمها في أية احتمالات؟

محسن صالح

أولاً- يجب أن يكون هناك في الفترة القادمة هدف مرحلي متعلق بموضوع ترتيب البيت الفلسطيني، وإنهاء عملية احتكار السلطة من طرف معين، وأن يكون هناك ضمن الترتيب عمليات لإيجاد جو صحي

لتداول السلطة السلمي في الأطر الوطنية الفلسطينية، بشكل طبيعي لا يثير أية حساسيات، ضمن برنامج وطني وضمن حد أدنى مقبول، مما يستدعي إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية. نحن الآن أمام تحد كبير، وهناك أطراف لا تريد استمرار مسيرة الديمقراطية والانتخابات والشفافية. إن هناك معوقات في الفترة الماضية تم تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، والآن هناك تضييع للوقت في موضوع ترتيب البيت الفلسطيني، والمسألة الآن صارت ضرورة عاجلة، ولا بد أن تستوعب المنظمة القوى الفلسطينية جميعها بشكل صحي سليم.

ثانياً- بخصوص فلسطينيي الخارج، نجد في التاريخ الفلسطيني الحديث ومنذ الاحتلال ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٨٧م أن التركيز في صناعة القرار السياسي كان مرتبطا بالخارج، بمعنى أن الخارج الفلسطيني هو الذي يدير عملية الصراع، حتى المجلس الوطني الفلسطيني، فمنذ عام ١٩٦٤م وقت تأسيسه حتى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م كانت كل القرارات تأتي من المجلس الوطني الذي يعيش معظم أعضاؤه في الخارج، وكان الأعضاء فيه من داخل فلسطين أعضاء غير معلنين، ولا يشاركون أساساً في عملية صناعة القرار. إن الانتفاضة ركزت الفعاليات في الداخل الفلسطيني، وجاء اتفاق أوسلو فتركزت صناعة القرار في

الداخل الفلسطيني من عام ١٩٩٣م حتى عام ٢٠٠٥م. نحن في حاجة إلى نوع من التوازن عند استشراف السنوات العشر القادمة، أن يتكامل الداخل والخارج حتى يستطيعا أن يقدما مشروعاً متكاملاً متوازناً فعالاً. لا بد من إعادة دور الخارج ومؤسساته.

ثالثاً- ضرورة تفعيل المؤسسات، هناك عديد من الأفكار الرائعة بشأن التعامل مع حكومة حماس أو مع السلطة الفلسطينية، إن المؤسسات تحتاج إلى إعادة إحياء بشكل أو بآخر. لكنا أحياناً- مثقفين وباحثين- نقع في إشكالية. لا شك أن كثيراً من الضغط حصل، في إنجاح حكومة حماس، وإدخال الأموال، وموضوع كيف يعيش الناس. من هذه الناحية يجب إعادة النظر في منهج التعامل مع الصراع؛ فهل السؤال: كيف ندير أوضاع الناس تحت الاحتلال؟ لا، ولكن: كيف نواجه الاحتلال نفسه؟ إن الموضوع يتركز في كيفية إدارة الصراع: كيف نتخلص من الاحتلال، وليس كيف نعيش بشكل مناسب تحت الاحتلال؟ وإلا سيجري التكيف مع الاحتلال المستمر. المطلوب أن نغير طريقة المعادلة، فيكون شكل الصراع والتوافق الوطني الفلسطيني منصباً على كيفية إنهاء الاحتلال.

رابعاً- في موضوع تكامل الدوائر، أقول: كلها دوائر متكاملة: الدائرة الفلسطينية، والعربية، والإسلامية، والإنسانية. وأؤكد على الدائرة الإنسانية، عندما تجتمع في مؤتمر (ديربن) أربعة آلاف مؤسسة مجتمع مدني- قبل بضع سنوات- وهي من كل العالم، تدعم كلها بالإجماع الحق الفلسطيني، هذا يضع علينا عبء الخطاب الإعلامي الفلسطيني العربي، كيف نوجه هذا الخطاب بأبعاده الإنسانية، كيف نظهر الظلم الذي يلحق بهذا الشعب، وإبراز الكيان الصهيوني بوجهه العنصري القبيح القذر. نحن في حاجة إلى برامج سياسية وإعلامية ومؤسسات تعمل بشكل منهجي ومتواصل بأبعاده الإنسانية الواسعة.

وليد محمد علي

أولاً- ورد طرح في ضرورة خروج السلاح الفلسطيني من النزاع اللبناني، وأنا لبناني أعترض على هذا الكلام. إن الصراع في لبنان ليس من أجل سلطة، وليس هو صراعا لبنانيا- لبنانيا، إنما الصراع في لبنان بين المشروع الصهيوني الأمريكي وبين المتصدين له، لبنانيين وغير لبنانيين. إنه جزء من الصراع العربي الإسرائيلي. من هذا المنظور فإن السلاح الفلسطيني له دور في لبنان، مثلما للمقاومة الإسلامية دور، والاثنان في حاجة بعضهما.

ثانياً- على أي أساس تطرح فكرة إنشاء دولة فلسطينية في الضفة وغزة مرحلياً؟ إن الوصول إلى دولة فلسطينية كلام صحيح، وقاعدة للانطلاق إلى ما بعد. لكن على أي أساس يكون السلام كي تقوم دولة فلسطينية، في ظل الوهن العربي الحالي والتفوق الإسرائيلي اقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، ومن كل الجوانب؟ إن حل مسألة سكان الضفة الغربية وغزة بهذا المنحى سيقابله هيمنة إسرائيلية وغزو إسرائيلي صهيوني للوطن العربي ثقافياً واقتصادياً، وتقييده باتفاقيات تحول دون نهوضه.

صلاح صلاح

حاولت أن أعود إلى فكرة التخطيط المركزي، واستنجدت بعدوتنا إسرائيل، كيف تخطط. وأود أن أقرأ لكم شيئاً بسيطاً من كتيب (إسرائيل ٢٠٢٠م)، وهو مشروع إستراتيجي وضعته الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٩٥م، واستمرت بكفاءة في تنفيذه، وكل ما وضع في هذا المشروع في إطار السياسة والاقتصاد والمجتمع، إلخ، ينفذ وملزم لحكومات إسرائيل. إن التخطيط بعيد المدى وسيناريوهات إسرائيل ووضعها المستقبلي موضوع من عام ١٩٤٤م. لقد وضعوا برنامجا لثماني سنوات، والتزمت به أول حكومة حتى عام ١٩٥٢م إذ تم إنجازه. إن الملاحظة الغريبة

والمثيرة أن هذه المخططات تقدم للجماهير اليهودية، وليس نتاجا نهائيا وكاملا، مثل صندوق أسود لا يمكن التدخل فيه، إنما هو صندوق شفاف يفتح مجرى التخطيط أمام الجمهور. هكذا، فإن الأساس المعرفي الذي اعتمد عليه المخطط، وفرضيات الانطلاق والغايات المنشودة والبدائل الرئيسية، كل هذه الأمور تم نشرها إلى جانب النتائج النهائية للتخطيط، أي إن إسرائيل تعرضه على الجمهور، وليس بكتاب مغلق. يقول مخطط (إسرائيل ٢٠٢٠م): عند المناقشة تقرر أن يمتنع المخطط الرئيسي لإسرائيل لسنوات ال ٢٠٠٠ من اتخاذ موقف سياسي، وأن يتصدى بالأدوات المهنية للتخطيطات بعيدة المدى، والمخصصة للتعامل مع ظروف انعدام اليقين المستقبلي. إن الدولة التي تخطط لمدى خمسة وعشرين عاماً تدرك أيضاً في نفس الوقت أنه ربما تواجه فرضية انعدام اليقين المستقبلي.

إن سؤالي المركزي: هل نستطيع- نحن العرب- أن نبني مثل هذا المشروع الإستراتيجي دون أن نتعامل سياسياً معه، وإنما ندرس كيف نظم العدو إمكاناته، وكيف يمكن أن يكون الرد من قبلنا؟

حسن شلحة

أريد أن أضيف ملاحظة حول إشكالية السلطة، لا نستطيع أن نفصل بين ما يحدث في فلسطين عما يحدث في ساحة الوطن العربي، وهو العلاقة بين السلطة وقوى المعارضة أو المنظمات الأهلية. إذ تكررت الصورة ذاتها في فلسطين، والإشكالية- بجميع مقوماتها- هي بين السلطة والمعارضة، هل الصراع فلسطيني- إسرائيلي، أم عربي- إسرائيلي؟

في مرحلة الخمسينيات والستينيات إلى السبعينيات كنا نقول إن الصراع عربي- إسرائيلي. أنا لا أعتقد حالياً بوجود صراع عربي- إسرائيلي، فالشعب الفلسطيني يقاوم ببطولة نادرة، بينما الآخرون ينظرون، وربما يتآمرون، ونحن نتعاطف. هذه هي الإشكالية، ونلمس يومياً عناوين سلبياتها.

سؤال موجه للأخ أسامة حمدان- بصفته النضالية والرسمية والشعبية-: هل استعجلت حماس في الدخول في العملية الديموقراطية واستلام السلطة؟ إن نهج المقاومة الذي كان سائداً استلم السلطة، والسؤال يُطرح بسبب الظروف العربية المحيطة بالساحة الفلسطينية والمقاومة والظروف الداخلية الفلسطينية، والظروف الدولية المحيطة. هل

استعجلت حماس بتشكيل هذه الحكومة، بهذه السرعة، دون إشراك بقية الفصائل كلها. إن هذا الاستفراد الذي نراه يومياً يكاد يصل إلى حد التشكيك داخلياً وخارجياً وعربياً بنهج حماس حول المقاومة كلها. هناك سؤال كنت أرفضه لكنى أطرحه اليوم: قضية المفاوضات مع العدو؟ إن العدو بات يهرب من أي تفاوض، جميعنا يعلم أن العدو يرفض أي التزام بالتنازل، أعتقد أن الإشكالية التي وقعت فيها الساحة الفلسطينية أنها لم تستفد من ظاهرة السلطة والمقاومة معاً. عندما كانت حركة فتح تستلم السلطة من الممكن أن تكون المقاومة قد دعمت موقف تلك السلطة التفاوضي، لكن نحن الآن أمام ظاهرة سلطة تنهار، ومقاومة تغيب شيئاً فشيئاً. لذلك فإن إعادة بناء منظمة التحرير ضروري، لكن وفق أي أسس؟ في ظل غياب مشروع فلسطيني موحد، وفي ظل غياب مشروع عربي واضح.

وليد محمد

استكمالاً لما طرحه الدكتور محسن صالح عن صلة الدائرة الإنسانية بالقضية الفلسطينية، أجد أن هناك ثغرة جوهرية ينبغي لنا ردمها، وهي إغفال التباين الحاد والجذري بين المشروع المسيحي والمشروع اليهودي من حيث الرؤية، بغية توظيف هذا التباين في إظهار

القضية الفلسطينية، فالغالب على منظومة العناصر التي تشكل مقولة القضية الفلسطينية هو الهاجس الإسلامي.

أحمد الحاج

أريد التركيز على نقطة للدكتور جميل حمود. إن أهم إنجاز في الوطن العربي أن نصل إلى نقطة ننظر فيها إلى أن الإنسان العربي أصبح قادراً على اتخاذ قرار؛ لذلك فالتحدي الأكبر أمام حماس هو النجاح في الوجه المدني. إن قدرة الإنسان العربي دون أن يغير النظام كله؛ لأننا اكتشفنا أن قلب النظام مكلف جداً، ويدخل تحت مسمى الطاقة المهدورة. إن مشكلتنا أن الطاقة المهدورة أكبر من الطاقة الفاعلة؛ فالسلاح كان يضربنا أحياناً أكثر مما يضرب العدو، إذا كان السلاح موجهاً للعدو فالنتيجة أفضل. النقطة الأصعب هي إثبات أننا قادرون على تطوير المجتمع المدني، إن أهم إنجاز لحماس هو نجاحها في تطوير المجتمع المدني الفلسطيني، فإذا لم تستطع حماس ذلك فسيحكم بالفشل على أية تجربة في الوطن العربي.

نقطة أخرى محددة، إن التواصل مع الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية أمر مهم جداً أغفلته منظمة التحرير الفلسطينية،

وأغفلته جامعة الدول العربية. إن الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة فاعلة ومثقفة، لكن التنسيق ينقصها.

أما مسألة الوضع الفلسطيني في لبنان، فهو موقف حرج، وكلنا يعرف النتائج المترتبة على ذلك، ويجب أن ننتبه إلى هذه النقطة.

أسامة حمدان

أولاً- أنطلق في الإجابة على سؤال: هل هو صراع عربي- إسرائيلي، أم فلسطيني- إسرائيلي؟ أحياناً كثيرة- في لحظات التحول والاختلال في واقعنا- نخطئ في سؤال أنفسنا الأسئلة الجوهرية مرة أخرى، إن الصراع منذ بدأ لم يكن صراعاً فلسطينياً - إسرائيليا، ولن يكون. يمكن أن الاختلالات في المسيرة العربية صحيحة وواضحة ومقروءة، لكن النتيجة ما هي؟ بعد كامب ديفيد اجتاحت إسرائيل لبنان، وكانت قد قدمت ضمانات أنها لن تجتاح الأردن في أحداث السبعينيات، لكنها كانت المحرض الأساسي على احتلال العراق. إن هذا الانطباع يؤكد أن هذا الكيان في محيطه لا ينظر إلى الوضع الفلسطيني فقط، إنما يعتبر المحيط كاملاً بمثابة منطقة خطر ومنطقة استهداف في آن واحد.

ثانياً- طالما أن الصراع عربي- إسرائيلي، فكيف يمكن أن نعالج الاختلالات، وكيف يمكن أن تتوزع الأدوار في مواجهة هذا المشروع؟ هل استعجلت حماس في دخول العملية الديمقراطية والسلطة؟ أنا أفهم هذا السؤال- ببساطة- على أن هناك شعورا بعدم الثقة في إمكانية التغيير في ظل وجود عقليات أدمنت الهيمنة والديكتاتورية والسيطرة، وهذه مشكلة. يجب أن نثق بإمكانية التغيير، ونضيف إليها أن التغيير لن يكون سهلاً. إن استسهال التغيير هو ما يجعلنا نشعر بقلق: هل استعجلنا أم لا؟ لكن إذا أدركنا أن التغيير فعلاً عملية صعبة، وتحتاج إلى جهد وتوازنات كثيرة ومداراة، عند ذلك ندرك أن التغيير يجب أن يحصل، ولا استعجال في عملية التغيير. بل هل تأخرت حماس؟ لأن هذا التغيير يجب أن يقع ويتحقق.

ثالثاً- هناك مشكلة تواجه عملية التغيير الحاصل في الواقع الفلسطيني، وعبّر عنه الأخ حسن شلحة، وسأل عن بعضها، حكومة الوحدة الوطنية أو الحكومة المشتركة أو الحكومة التحالفية، هل كان يمكن أن تُشَكَّل؟ وهذا جزء من مشكلات التحول. إذا كان أحدهم غير مقتنع بأنه يمكن أن يكون جزءاً من حكومة، فكيف سيشترك في الحكومة. هو مقتنع أن التغيير الذي حصل حلم أو كابوس يريد أن

يستيقظ منه، لذلك يصعب أن يتعامل معه، وهذا جزء من إشكالية التغيير. لذلك أعطينا أنفسنا وقتاً كافياً في الحوار لتشكيل حكومة، وما أغلق علينا الباب هو الموضوع الدستوري. لذلك كان واضحاً أن الباب مفتوح لتحالفات حكومية، حتى في مرحلة قادمة في خطاب رئيس الحكومة.

رابعاً- بخصوص موضوع المقاومة، هناك مؤامرة مبكرة على المقاومة، لم تبدأ مع حماس، بدأت منذ أن انطلقت هذه المقاومة، وكان أقصى درجات العدوان عليها عام ١٩٨٢م. لكنّ هناك خيارا بين مسألتين: الأولى- التسليم بأن هناك مؤامرة، والبقاء في وضع الخائف. والثانية- التسليم بأن هناك مؤامرة تحتاج معالجتها إلى مغامرة ما محسوبة، فيمكن خوضها. أعتقد أن من يريد أن يخوض معركة تحرير يجب أن يحسب هذا الجانب.

خامساً- إن موضوع المفاوضات مع الاحتلال يأتي في ذات السياق؛ أعتقد أنه كان مسألة كسب وقت على حساب حقوقنا.

مثال على ذلك: الاتفاق الاقتصادي المشار إليه. في ظل عملية التسوية، كان وضع الفلسطينيين الاقتصادي قبل التسوية أفضل، فنتيجة الاتفاقات دُمِّر الإنتاج الفلسطيني. كنا نُصَدِّر بمعاييرنا الفلسطينية التي

كان يتعاطف العالم معنا فيها ويقبلها، واتفاق باريس ألزمنا بالتصدير وفق معايير إسرائيلية، فشطب قدرة الإنتاج بنسبة تزيد على ٧٠٪. كنا نصدر عبر رفح وعبر الجسور إلى الأردن إلى مصر وغيرها. والآن أصبحنا نصدر عبر إسرائيل، فصار الإسرائيلي يحكم اقتصادنا في الاتجاهين: التصدير والاستيراد.

مثال ثان: الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، من مائة وعشرين ألفاً إلى خمسمائة وعشرين ألف مستوطن، غير القدس، في ثلاث عشرة سنة تسوية. إن المشكلة أن الذي خاض التسوية الفلسطينية كان يتعامل بنزاهة عالية جداً مع عملية التسوية، مصدقا للقضية تماماً، لدرجة أنه رفض في عام ١٩٩٥م مبدأ (اترك للمقاومة فرصة واستخدمها في التفاوض)، عنده إخلاص في ضبط المقاومة إلى هذا الحد. لذلك أعتقد أن عملية التفاوض عملية سياسية تستند إلى موازين القوى، مخطئ من يدخل في عملية التسوية وموازين القوى لديه خاسرة. أعتقد أننا بحاجة إلى أن نثق قليلاً بمشروعنا الذي بدأ يعطي ثماره الآن، ولو في بداياته.

صلاح صلاح

أولاً- إن موضوع الفلسطينيين في لبنان يستحق الطرح والتوضيح، سيما أن هناك حملة في هذه المنطقة تحديداً، فيها اتهامات للفلسطينيين.

عند إثارة موضوع السلاح الفلسطيني، اتضح أن كل الحديث عن السلاح الفلسطيني المنتشر على الأراضي اللبنانية، في النهاية، هو الأنفاق، وبعض القواعد العسكرية عند الحدود اللبنانية السورية، مع الإشارة إلى أن هذه الأنفاق مع القواعد الموجودة على الحدود، كانت موجودة في فترة إبرام الاتفاق الفلسطيني– اللبناني لحل مشكلة السلاح. لكني أعد موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات محلولا منذ زمن، وعلى الأقل منذ عام ١٩٩١م، عندما تمت معالجة الموضوع عن طريق الحوار الفلسطيني- اللبناني، فلماذا أثيرت ضجة حوله الآن؟ إن الهدف الأساس ليس موضوع سلاح، بل الهدف سياسي، جزء منه للقول: إن القرار (١٥٥٩) يشمل الفلسطينيين، ثم أن حزب الله لديه ارتباط بالفلسطينيين. وكان تصريح مندوب الأمين العام في لبنان صريحاً في الصحف: "إن المطلوب هو تجريد الفلسطينيين من سلاحهم حتى داخل المخيمات". الهدف الثاني هو القول: إن الوجود الفلسطيني وجود مزعج أمنياً للبلد، ويشكل خطراً أمنياً على البلد، لذلك فإن حل المشكلة يتمثل في إخراجهم من البلد بالمشروع الذي طرحة وفد مجلس الشيوخ الأمريكي في لبنان، قبل ثلاثة أشهر تقريباً، بأن لبنان لا يتحمل الفلسطينيين، فالمطلوب توزيعهم في العالم والولايات المتحدة الأمريكية.

أما موضوع اللاجئين فهو إشكالية بدءاً من لبنان، إذا الهدف الأساس في تقديري لإثارة موضوع السلاح الفلسطيني، بهذه الطريقة المبالغة، هو هدف سياسي.

ثانياً- يجري حديث في وسائل الإعلام، كما في تصريحات المسؤولين اللبنانيين، وكأن مشكلة الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين تم حلها. إن المناخ العام الفلسطيني لا يقبل كل هذا الكلام، ويعتبره ذراً للرماد في العيون، وتمويه وتغطية على ضغوط عربية ودولية يتعرض لها لبنان، بما فيه التقرير الذي أصدرته منظمة حقوق الإنسان، وموضوع الشراكة اللبنانية الأوروبية. هذه الأطراف كلها تمارس ضغطاً على لبنان لحل مشكلة اللاجئين، فمن أجل التمويه والتغطية على هذه القضية ثارت هذه الزوبعة، لكن لا توجد أية خطوة جدية عملياً لمعالجة الحقوق المدنية والاجتماعية.

مجدي حماد

أولاً- أبدأ بالنقطة التي بدأ بها الأستاذ أسامة حمدان، وهي طبيعة الصراع؛ لأنه يبدو أننا نميل دائماً إلى الاختزال مع كل ما يتواتر علينا من نكبات وأزمات، فليس هناك صراع عربي- إسرائيلي فقط، إنما الصراع أساسا عربي- غربي، وعلينا أن نتذكر أنه لم يكن للمشروع

الصهيوني علاقة على وجه الإطلاق بشق قناة السويس ممرا إستراتيجيا، فقد نشأ هذا المشروع قبل قيام إسرائيل. كذلك ظهرت الشيوعية ونشأ الاتحاد السوفييتي قبل قيام إسرائيل، وتم اكتشاف النفط عام ١٩٣٥م قبل قيام إسرائيل، حتى النظم العربية القومية التي قامت لم تكن مرتبطة بهذا الموضوع أساساً. ومعنى ذلك أن الوجود الإسرائيلي، الذي تبلور مشروعا في مناخ ما قبل عام ١٨٠٠م، كان مقصودا لاعتبارات أخرى في إطار المشروع الغربي الشامل، وليس فقط أنه صراع عربي- إسرائيلي.

بل أكثر من ذلك، في مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء عام ١٩٨٩م، اختلف وزراء الخارجية العرب في إحدى القضايا حول تسمية الصراع: هل هو صراع عربي- إسرائيلي، أم نزاع عربي- إسرائيلي؟ هذا اختلاف جوهري طبعاً؛ لأن النزاع ضمن مفاهيم القانون الدولي يجري بين دول ذات سيادة، أما الصراع فهو بطبيعته يعني أن طرفاً يريد إلغاء طرف آخر تماماً. الغريب أن مؤتمر القمة العربي بالإجماع، بما فيه مصر، خلصوا إلى أنه صراع عربي- إسرائيلي، وليس نزاعا.

ثانياً- باعتقادي أنه ليس من الضروري الآن أن نبت في الوجود الإسرائيلي بكل الاعتبارات المرتبطة به على الأرض وعلى المستوى

العالمي، كيفما كان، بل العكس أنه ليست هناك على وجه الإطلاق تسوية ممكنة، أو تسوية مشرِّفة مع العدو الإسرائيلي، ولا يسعى هو إلى ذلك، وأن الانتظار يمكن أن يكون سياسة قومية ممكنة وسياسة قومية مشرفة. سبق أن جربنا هذا المنهج، كذلك جربته الولايات المتحدة.

تنكر الولايات المتحدة منذ ١٩٤٩م الجغرافيا، فقد أنكرت وجود كيان اسمه الصين الشعبية التي فيها مليار مواطن، وظل هذا الكيان مجهولاً للأمريكان غير معترف به، ويعترفون بتايوان التي يوجد فيها ١٢ مليونا فقط. والعبرة أن يكون الانتظار مجالاً لبناء قوة ذاتية. وهذا الذي عملته الصين عندما أجبرت الرئيس نيكسون على زيارتها عام ١٩٧٢م.

حدث الشيء نفسه في الإطار القومي العربي بعد هزيمة ١٩٦٧م بكل حجمها الفادح، في هذه الأثناء لم يكن هناك جندي واحد يحرس منزل الرئيس جمال عبد الناصر، لكن في هذه الأيام المظلمة وبالتحديد في يوم ١١ يونيو/ حزيران، وفور عودة جمال عبد الناصر عن قرار التنحي، عقد اجتماعا لست ساعات مع الفريق أول (محمد فوزي) الذي تولى قيادة الجيش آنذاك، وقد وثق هذا الاجتماع في كتاب (حرب الثلاث سنوات)، يقول فيه: "في هذا الاجتماع وضعت خطة التحرير، وكان الاتفاق على أنه لا يمكن تحرير الأرض قبل ثلاث سنوات، لكن

يستحيل أن يتأخر تحريرها لأكثر من أربع سنوات، أي إن وقت التحرير كان بين عامي ١٩٧٠م و١٩٧١م. إذ الانتظار قد يكون سياسة قومية مشرفة". وهذا يوصل لفكرة السيناريوهات التي ننشغل بها.

ثالثاً- إننا إزاء صراع لا يمكن أن ينجح فيه المنهج الهندسي، وهو يعني إما أن تقوم دولة يهودية نقية، أو دولة عربية نقية أيضاً في فلسطين. في المدى المنظور- وهو عشر سنوات- لا يمكن أن يكون هناك منهج هندسي لحل هذا الصراع، إنما الممكن هو المنهج التاريخي، هذا المنهج التاريخي يقودنا مباشرة إلى أن هناك تيارين في الساحة العربية والفلسطينية: **تيار** أوسلو، وهو على الأرض، يستحيل أن نهرب منه مهما كانت درجة كراهيتنا له. و**تيار** النضال الممتد من عقود وقرون من أجل التحرر والوحدة.

في إطار سريع نقول: هل استعجلت حماس أم لا؟ يجب أن نضع في حسابنا أن التاريخ ليس سيارة نوقفها متى نشاء وكيفما نشاء. بل قد يكون مهماً جداً للوضع العربي العام، وليس فقط للوضع الفلسطيني، إيقاف التردي. فمنتهى الأمل لأي مثقف عربي هو إيقاف التردي في الوضع العربي العام.

رابعاً- ينقلنا موضوع حماس بالتحديد إلى الممكن الآن فلسطينياً، وهو نوع من توزيع الأدوار، من الممكن أن يكون هناك سلطة ومقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويكون هناك توزيع أدوار مبني على اتفاق، وليس على أن كل شخص يعمل ما بدا له، إنما اتفاق في حدود القواسم المشتركة، ووحدة التيارات في حدود القواسم المشتركة.

خامساً- موضوع الرسالة الإعلامية التي نقولها للعالم، ماذا نقول للعالم؟ من الممكن أن تكون رسالتنا مؤثرة إذا وضعناها في إطار إنساني، وفي الوقت نفسه في إطار إنساني دولي مقارن. رسالتنا التي يمكن أن نطرحها هي تفكيك النظام العنصري الصهيوني في فلسطين. هذا هو المدخل الوحيد لإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين. هذا النظام مبني على ثلاثي لا مهرب منه: العنصرية، والعدوانية، والتوسعية. وهو يرغب في ذلك، لا ينكره ولا يخفيه. هذا يجرنا إلى ما يتصل بالجانب العربي، إنني أدعو كل مثقف عربي أن لا يَرِدَ على خاطره أن ننادي بدولة في الضفة الغربية وغزة، ليس شغلنا- مثقفين عربا- أن نتنازل عن أرض الغير، أنا مصري أقول: لا حبة تراب مصرية واحدة تأخذها إسرائيل، إنما كيف أقبل أن تكون دولة في الضفة وغزة! لقد جردنا المسائل من كل شيء ومن الإطار القومي أيضا، بأي حق أقول: أنه لا حبة من التراب

الوطني، أو يقول سوري: لا حبة من التراب الوطني. لكن كلنا نقول: إن الواقعية دولة في الضفة وغزة، ما هذا الحق؟ أنا أدعو كل مثقف عربي أن يمتنع نهائياً عن التفريط في حقوق الغير، هذا ما عمله الحكام العرب، من مصر إلى غيرها. حتى جمال عبد الناصر، عندما قبل القرار رقم (٢٤٢)، قال: إن هذا القرار لا يحل القضية الفلسطينية، لكنه رجل دولة مضطر إلى قبوله؛ لأنه قد نشأ جيل بعد هزيمة ١٩٦٧م لا يقبل أي تعد على حقوق الشعب الفلسطيني. فأنا أقول: إنه لا ينبغي لأي مثقف عربي تحت أي ظرف أن يقول دولة في الضفة وغزة. بل إن اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة، لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، تسميها "لجنة الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف". فكيف نحن- فلسطينيين وغير فلسطينيين- نسمح لأنفسنا بالتصرف بهذه الحقوق الوطنية!

الجلسة الثالثة:

واقع الصراع ومستقبله المنظور
والسياسات الحاكمة للمشروع العربي

مجدي حماد

تركز هذه الجلسة على ثلاث قضايا أساسية:

- واقع الصراع الآن في منظوره الشامل العربي والإسرائيلي والدولي والمحلي والإقليمي.
- المستقبل المنظور.
- السياسات الحاكمة للمشروع العربي.

أود إبداء ملاحظتين سريعتين على صانع القرار العربي، ورؤيته، وكيف يصنع القرار؟

الملاحظة الأولى- أثار بعض المراقبين موضوع الدين والفتاوى الدينية، عندما قام السادات بانقلاب على رجال جمال عبد الناصر، في مايو/ أيار ١٩٧١م، إذ اجتمع رجال الدين في مصر وأخرجوا فتوى، عندما أراد السادات أن يظهر التشدد رغم انه اعتقل المشروع الناصري وحاكمه، أصدر رجال الدين بياناً رسمياً وتصدرت الآية: (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين). وعندما ذهب السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧م، رجع الشيوخ أنفسهم إلى لآية الكريمة: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله). هذا حال المؤسسة الدينية.

الملاحظة الثانية- بشأن المؤسسة الحكومية، أشير إشارة سريعة إلى مؤتمرين: مؤتمر القمة في بغداد عام ١٩٧٨م، الذي جمد عضوية مصر في جامعة الدول العربية. ومؤتمر القمة في الدار البيضاء عام ١٩٨٩م، الذي أعاد مصر مرة أخرى، لأن اللافت في تقاليد الجامعة أن الدولة المضيفة هي التي تعد مسودة القرارات، فمسودة قرارات قمة بغداد كان قد أعدها وزير الخارجية العراق آنذاك (د. سعدون حمادي)، وبحكم التكوين القومي، كانت القرارات أولاً من الناحية القانونية مستقيمة تتفق مع الميثاق، الميثاق يتضمن عقوبة وحيدة، هي الطرد من الجامعة في حال مخالفة الميثاق، وكانت هناك مخالفة للميثاق، لذلك كان القرار طرد مصر من الجامعة.

عندما جاء الملوك والرؤساء لمناقشة القرار، بدأ التلاعب بالنصوص، فطرح الملك حسين سؤالاً: هل سنطرد ثلث الأمة العربية من الجامعة العربية؟ فقالوا: ما الحل؟ قال: نقول تجميد عضوية مصر في الجامعة. وفي هذه اللحظة كان أمين عام جامعة الدول العربية (محمود رياض) يجلس على يمين نائب الرئيس صدام حسين، فقال: أنتم الآن خارج الميثاق وخارج القانون، وهذا ليس دوري أمينا عاما للجامعة العربية؛ لأن نهايات الأمور مربوطة عندي ببداياتها، هناك مخالفة

جسيمة في وضح النهار، لـذلك لا يجـوز أن نسـتخدم تعـبيرات خـارج الميثاق. وغادر الجلسة. كانت المشكلة في الشـق الثـاني أكثـر مـن الشـق الأول، الشق الثاني كان طرد مصر من الجامعـة إلى حـين إلغـاء اتفاقيـة كامب ديفيد، وعدم توقيـع اتفاقيـة سـلام، فأزيـل هـذا الـنص ووضـع مكانه: "إلى حين تغير الظروف السياسية الـتي اقتضـت ذلـك". لـذلك عادت العلاقات مع مصر في مؤتمر قمـة عمّـان عـام ١٩٨٧م.و في قمـة ١٩٨٩م كـان السـيناريو الموضـوع يماثـل مـا حـدث في منظمـة المـؤتمر الإسلامي، يجتمع ويأخذ قراراً بعودة مصر. بعد ذلك توجـه أمـين عـام المؤتمر لإبلاغ رئيس الجمهورية بذلك، وحضرت مصر الدورات التاليـة. وفي قمة الدار البيضاء كان السيناريو أفضل بكثير؛ لأن الملوك والرؤساء أنفسهم اجتمعوا في ٢٢ أيار ليصدر القرار، وفي ٢٣ أيـار يـأتي الـرئيس حسني مبارك ليشارك في مؤتمر القمة. لكن الرئيس مبارك اتصـل بالملـك الحسن الثاني، وأبلغه أن مصر لن تسمح بمناقشة الموضـوع أصـلاً. يـرد ذلك إلى أن هناك (١٦) ملكا ورئيسا ممن حضر قمـة ١٩٧٨م مـا زالـوا على رأس السلطة، فإذا تمت مناقشة القرار فسيقال: إن هـؤلاء مخطئـون ومصر مصيبة. ولذلك اتفقوا على سيناريو ألا يناقش الموضـوع أصـلاً.

والنص الذي اعتُمِد: "إن المؤتمر يرحب باستئناف جمهورية مصر العربية لعضويتها في جامعة الدول العربية".

هذان ملمحان لمؤسستين، لنعرف كيف تدار الأمور في مؤسساتنا الدينية والحكومية.

صلاح صلاح

النقطة الأولى- إن أحد مواقع الصراع الأساسية التي أعتقد أنها ستشكل مفتاحاً للفترة القادمة، لكثير من التطورات، إن لم أقل لكل تطورات المنطقة، هو ما سيجري في العراق؛ لأن المخطط الأمريكي الذي كان سيستهدف المنطقة العربية بدأ من العراق وأراد أن يستكمل، وإذا تعطل في العراق فمعناه أن مفعوله تعطل على امتداد المنطقة العربية.

النقطة الثانية- إن درجة التفاؤل عندي في فلسطين ليست بقدر درجة التفاؤل في العراق، لسبب أساسي، هو المقاومة. اليوم أعلن بوش تأييده لخطوة أولمرت التي تقوم على ما أسماه الانطواء، وهذا يعني أن حدود إسرائيل ليست عند الجدار كما تروج وسائل الإعلام، فلا زالت حدود إسرائيل في المفهوم الإسرائيلي هي كل الحدود التاريخية

لفلسطين، لأنه بعد الجدار هناك مستعمرات، والشريط العازل (غور الأردن) على امتداد الضفة، هذه حدود إسرائيل.

لدينا وضع فلسطيني يريد معالجة، وعندنا وضع عربي غير محتضِن كثيراً للحال الفلسطينية، وهناك عزلة وظروف صعبة، لكني أعتبرها إيجابية؛ بمعنى؟إنه خلال الفترة القريبة المنظورة سيحسم الرهان على مسألة التسوية السياسية.

النقطة الثالثة– إن المخطط الأمريكي على امتداد المنطقة بدأ يتعثر بعد العراق، لكن ما زالت مفاعيله جارية، علينا أن نرى كيفية التعامل معه. الوضع العربي الداخلي متهرئ، ومن هنا نرى أن النقاط المضيئة ليست في النظام العربي الرسمي. أرى أن هناك بداية تململ في الشارع العربي، لبنان وضعها صار إيجابياً، وبعض الظواهر في المغرب العربي علينا أن نأخذها بالاعتبار. كيف يمكن أن نحيي حركة شعبية ناشطة، موضوع من المفيد أن يكون محل اهتمام جدي.

أريد أن أنهي باقتراحين موجهين لمنظمي هذه الورشة: **الاقتراح الأول**– تنظيم ندوة شبيهة تتناول موضوع الرؤية الإستراتيجية العربية للصراع مع المشروع الصهيوني، و**الاقتراح الثاني**– إعداد لقاء حول عملية مراجعة لكل مسيرة التسوية السياسية، بدءاً من خطوة السادات،

وصولاً إلى كامب ديفيد، وما تلاها: أوسلو ووادي عربة. كل هذه المسيرة، تجري لها عملية مراجعة مسؤولة من عدد من المفكرين والمثقفين ممن عندهم تجربة بمسيرة النضال العربي.

عدنان السيد حسين

عندي مداخلة قصيرة في حدود اقتراحات حول السياسات لدفع العمل المقاوم لإسرائيل في المدى المنظور:

أولاً- إذا اتفقنا أن حشد القوى لا يمكن أن يبنى في ضوء تواضع الإمكانات المادية والبشرية، وغياب فكرة المواطنة في الوطن العربي، ومحدودية فكرة الدولة، إلى درجة أننا نحن نمتلك سلطات ولسنا في كنف دول. إذ إسرائيليو الشتات بنوا دولة، وهي عنصرية لكنها قوية، كيف تفسر لقاء اليمين واليسار دائماً على مشروع إستراتيجي؛ في حرب عام ١٩٦٧م التقوا، وبعد حرب عام ١٩٧٣م التقوا، والآن ملتقون.

في المقابل هذا الأمر ليس موجوداً عربياً أو إسلامياً، أقصد بالإسلامي مؤتمر القمة الإسلامي، وأقصد عربياً- بالمعنى الجمعي- النظام الإقليمي العربي. ونشكو من الطائفية والعشائرية والمذهبية، ونعود إلى ابن خلدون، هناك فاصل بيننا وبين أوروبا، يقارب (٣٠٠) سنة، تجسده فكرة المواطنة، المواطنة وصلتها المدنية الأوروبية التي قال

عنها محمد عبده إنها حاجة للمسلمين في هذا الشرق، كما قالها غيره من العلماء والمفكرين. أما القوميون العرب فالنقد الموجه إليهم، أنهم التفتوا إلى الصراع ولم يلتفتوا إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان بدرجة كافية، فوقعوا في مشكلة. هل سنبقى نقسم بعضنا إلى إسلامي وليبرالي وقومي ويساري؟ نريد تقسيم أنفسنا الآن من هو ضد المشروع الإسرائيلي ومن هو الذي يهادن المشروع الإسرائيلي؟ إذا كنت ضد المشروع الإسرائيلي فأغلق جبهتك الداخلية أولاً: فكرة المواطنة وفكرة الدولة، بمعنى الانتظام العام.

ثانياً- إعادة الاعتبار إلى النظام الإقليمي العربي والإسلامي، ربطاً بأولوية قضية فلسطين والصراع مع إسرائيل. نحن منذ عام ١٩٨٠م ومنذ أن بدأت الحرب العراقية- الإيرانية، بدأنا نرى صراعات في أماكن أخرى. انتهت الحرب العراقية- الإيرانية، فقلنا إننا سنعيد الزخم للقضية الفلسطينية، فجاء احتلال الكويت، ثم انتهى احتلال الكويت فأردنا إرجاع القمم العربية، وإذا بنا نلهو في قضايا أخرى بحجة الإصلاح- وهو إصلاح مفروض علينا-.

وأخيراً العلاقة مع النظام الدولي والتطورات الدولية. إن أخطر ما وقعنا به في العقدين الماضيين هو الارتهان للإدارة الأمريكية. رفع

السادات شعاراً خاطئاً، وهو: "إن ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة بيد أمريكا"، لكنه ليس صحيحاً أن ٩٩٪ بيد أمريكا. لفت نظري علاقة السعودية بالصين واليابان والهند والفلبين، كل المجال الآسيوي، وما زال يُستكمل، السؤال: هل سنتابع هذا المشروع برعاية عربية؟ هل أتى بالتوافق مع السوريين والمصريين؟ هل أتى بعد قراءة متعمقة لمتغيرات النظام العالمي واستشراف المستقبل؟ نرجو ذلك. قاعدتنا في العلاقات الدولية، فتح العلاقات مع كل هذه القوى الدولية، خصوصاً الأوروبية والآسيوية. نحن لسنا مع معاداة الأمريكيين والشعب الأمريكي، لكن هناك علاقة يجب أن تتم في العالم النامي الذي تركناه، نحن جزء منه. شيء مؤسف أن تقول لنا فرنسا في يوم ما: اذهبوا يا عرب اتفقوا مع الدول النامية بشأن التجارة العالمية قبل أن تأتوا إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية. أقول هذه الشعارات التي تعلمناها ونحن صغار، قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، إن فلسطين والقدس هي قضية المسلمين الأولى في العالم. نريد برنامجاً ولا نريد شعارات، نريد إستراتيجيات وسياسات تخدم هذه الإستراتيجيات.

وليد محمد علي

هناك أمر أساسي: ما طبيعة العدو الذي نواجهه؟ هل فعلاً نواجه نحن فقط المشروع الصهيوني؟ أم نواجه أول حالة تخلف مكنت العدو من تجزئة الأمة، والإبقاء على تخلف الأمة وتجزئتها، كي ينزرع هذا الكيان؟ وبالتالي أصبحنا أمام عدو مثلث: (تخلف، وتجزئة، وصهينة). وكل جزئية من هذه الجزئيات يكمل ويساند ويدعم الجزأين الآخرين. لذلك نعم، لن نستطيع أن نواجه المشروع الصهيوني إلا إذا خرجنا من دائرة البعد السلبي، نحن بعيدون (٣٠٠) سنة عن مشروع محمد عبده. من يقول الآن أننا نحن مضطرون أن نحسم: هل إن صراعنا هو صراع عربي- إسرائيلي؟ أم صراع فلسطيني- إسرائيلي؟ إن صراعنا له كل هذه الأبعاد، صراعنا فلسطيني نعم، وله صيغة عربية، وله طابع إسلامي، وإنساني، كل هذه الدوائر تدخل في صراعنا. إذا لم نر هذا، وبقينا نضع كل دائرة من دوائر الصراع في مواجهة الدائرة الأخرى، وأن علينا أن نختار بين دائرة وأخرى، لن نتقدم في إدارة الصراع على الإطلاق.

أصبح عند الإستراتيجيين في الولايات المتحدة- على سبيل المثال- اقتناع بشأن الكيان الصهيوني، بأنهم لا يمكن أن ينتصروا في معركتهم

في مواجهة المقاومة في كل أجزاء أمتنا، فكان لا بد من وقف المقاومة والتآمر عليها. السيناريو الآن واضح لدينا تماماً، أنهم لن يتمكنوا من وقف المقاومة إلا إذا خلقوا فِتَناً إثنية ومذهبية وعشائرية في داخلنا، فكيف نواجه هذا؟ عندما كنا صغاراً، كانوا يقولون دائماً: (الذي يُكْبِر حجره لا يرمي). فلنواجه هذه القضايا مباشرة، فليأت أحد ليقنعني أنه يريد أن يواجه المشروع الصهيوني وهو يغذي صراعات إثنية أو مذهبية أو عشائرية، هذا ليس صادقاً إذا لم نعد ننظر إلى صراعنا على أنه صراع مترابط. يجب الرد على الثلاثية المعادية (التخلف، والتجزئة، والصهينة) بثلاثية معاكسة، وهي بناء عوامل التقدم على كل المستويات فيما يسمى بالبناء التحتي والبناء الفوقي، والعمران، والفكر، على رأي ابن خلدون، والترابط بتوحيد جهودنا.

إن أمريكا اللاتينية تمكنت من تحقيق إنجازات كبرى على الولايات المتحدة وممثليها بالشبكات، شبكات تنسق جهود تيارات مختلفة من الكنائس، والعلمانيين، والهنود الحمر، وغيرها. نحن قادرون أن نوجد آليات توحد الجهود دون الصيغ السابقة التي فشلت لعوامل لا داعي للخوض فيها. في الوقت نفسه نريد أن نؤكد ديمومة الصراع؛ بمعنى إنه لا إمكانية للتوحد ولا إمكانية للتقدم إذا لم ندم الاشتباك مع هذا العدو،

والعدو الذي كان عدواً صهيونياً أصبح صهيونياً أمريكياً، بالمعنى العسكري، وبالمعنى الحضاري. إذا لم ندم الاشتباك الآن مع هؤلاء عبر أشكال المقاومة بالمعنى الواسع لكلمة المقاومة لن نتمكن من التقدم.

إن أي قطر يعتقد أن بإمكانه التقدم لا يمكنه ذلك إذا لم يخلق عوامل تمكنه من ردع هذا العدو، وقد جربنا ذلك، إن الدكتور مجدي حماد أعادنا في الصباح إلى حنيننا إلى عبد الناصر الذي سعى في بناء عوامل التقدم، لكن عندما لم يستطع خلق عوامل الدفاع عن مشروع التقدم وعوامل الدفاع عن مشروع الوحدة، ضُرِب مشروعه. إن المشروع يجب أن يتمكن من عوامل القوة حتى تحميه.

كان هناك أيضاً نقاش بشكل أو بآخر، ذكره العميد وليد سكرية، أمتنا الآن تعاني ما تعاني، أين الإشكالية؟ هل الصراع الآن مع إيران، ومشكلة القنبلة النووية؟ كأن مشكلة التسلح النووي الإيراني بنوها علينا نحن العرب وعلى دول الخليج! إذاً أين الإشكالية؟

كان عبد الناصر يتكلم عن الدوائر: العربية، والإسلامية، والإفريقية، والآسيوية، وكتلة دول عدم الانحياز على مستوى العالم، التي طورها بالتجربة الرسمية في دول عدم الانحياز، أين نحن من هذا، قصدت أنه كي نرد نحن على جواب السياسات الحاكمة للمشروع

العربي يجب أن نحدد التحديات التي تواجه هذا المشروع. إنني أعتقد أننا، الآن ومستقبلاً، يجب أن نفكر فعلاً في التحديات التي أرى أنها هي هذه التحديات الثلاثة، هذه الثلاثية التي تشمل في ثناياها كل الجزئيات الأخرى.

مجدي حماد

لقد كنت اعتقد أن كلمة "نكسة" قد استخدمت في وصف هزيمة ١٩٦٧م للتخفيف من فداحة ما حدث، حتى قرأت كتاب الفريق أول (محمد فوزي) وزير الحربية آنذاك، بعنوان: "حرب الثلاث سنوات"، إذ قال: إن كلمة نكسة أكثر فداحة بكثير من الناحية العسكرية من كلمة هزيمة.

حسن شلحة

النقطة الأولى- ذكّرَنا الدكتور مجدي حماد بجامعة الدول العربية والقرارات وقمة بغداد وعودة مصر. هناك مفهوم شائع في مصر عامة بأن ما قام به السادات هو الصحيح، لذلك يحاول العرب الاقتداء بالسادات الآن، برأيي هذه إهانة لمصر وحجم مصر ودور مصر، الحقيقة أن السادات عندما ألغى دور مصر- وهي أكبر قوة فاعلة ومؤثرة في مسار الأحداث في المنطقة العربية- جعل المنطقة تنهار. أما جامعة الدول

العربية فتحتاج إلى إصلاح كي تكون مؤثرة في جميع جوانب الوطن العربي، لكن من يُصْلِح من؟ إن الحكام العرب والنظام العربي هما من يحتاج إلى الإصلاح.

النقطة الثانية- أشار د. عدنان السيد حسين إلى الفشل في بناء الدولة، كنا في لبنان نظن أن الدولة من الممكن أن تكون دولة مؤسسات وفاعلة، لكن اكتشفنا أننا فشلنا في لبنان. وأضيف أن القوى الحزبية والسياسية بتياراتها الثلاثة: الإسلامية والقومية والماركسية، فشلت في دفع الحركة الشعبية، ودور المنظمات الأهلية إلى مرحلة متطورة لتكون مؤثرة في مسار الأحداث العربية. لا يوجد رأي عام عربي ضاغط، والمقاومة التي كنا نتغنى بها تُذبح، والرأي العام العربي ينظر، وذلك بسبب فشل التنظيمات العربية في تكوين رأي عام عربي مؤثر وضاغط. القوى السياسية العربية والشعبية والرسمية أهملت تنظيم قوى فاعلة ومؤثرة، وهي القوى الاغترابية، فهي قوة جبارة، تلك طاقات علمية ومادية وسياسية، مع ذلك لا نجد أي استخدام جيد لهذه القوى.

هناك من يقول: إن الانتقال من وضع إلى آخر يحتاج إلى التركيز على مراكز صناعة القرار في العالم كالدول العظمى، وتتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لتحريك قوى الضغط العربية، من أجل

إفشال ما يتخذ من قرارات بهذه الدول التي تستخدم كل إمكاناتها لمصلحة العدو الإسرائيلي. هناك غياب لمشروع عربي، لا يوجد مشروع عربي، نعيش في حال ردة فعل، وليس في دائرة الفعل الحقيقي المؤثر. تجب مراجعة شاملة لما نحن فيه على كافة الأصعدة، ومنها علاقتنا بالنظام العربي. وبدون المراجعة من الصعب أن نهتدي إلى الطريق. إن هذه الندوة وغيرها هي محاولة تلمس واهتداء إلى الطريق الصحيح، من أجل بلورة مشروع عربي واضح. من الممكن أن نقبل بالأنظمة إذا صالحت شعوبها عبر إتاحة بعض المساحات للحريات السياسية والديمقراطية.

أنا متفائل، فهناك مقاومات عربية أساسية موجودة في لبنان وفلسطين والعراق تمنحنا أملاً، ونحن- منظمات أهلية- عاجزون عن تقديم أي نوع من الحماية، لكن أعتقد أنها أثبتت من الناحية السياسية أنها ليست لقمة سائغة، في فلسطين أحدثت تغييراً مهماً، وفي لبنان باتت المقاومة وسلاحها قضية استراتيجية كبيرة، وفي العراق قلبت المقاومة الموازين، وحمت أنظمة عربية أخرى من الغزو الأمريكي. وعلينا أن نسعى ونبحث عن سبل حمايتها.

وليد محمد علي

تكاد فسحة الحوار تكون الفاتحة في هذا المجال؛ لأنها تمنح المشروع العربي النهضوي فرصة المساهمة في تحريك حيوية هذه الأمة في سياق ما، وبغياب قائد فذ، صرنا ملزمين أن نبحث عن منهج تعويضي ما، وأرى بارقة أمل في توجهين:

الأول- نتيجة الصراع الأمريكي الإيراني، أرى أنه سيحسم لمصلحة المشروع الإيراني في كسر شوكة الظلم الأمريكي.

الثاني- قضية المقاومة في فلسطين ولبنان، هذان المشروعان- بنجاحهما المتوقع- يشكلان بنداً أساسياً في بارقة الأمل، من هنا أجد أن مهمة النخب أن تسعى إلى تأسيس رؤية ما، تُخَلِّص المشروع المقاوم من أعبائه المذهبية، ومن أعباء الأنظمة وأخطائها.

وليد سكرية

أريد التكلم في الوضع العام الذي يحكم الصراع في المنطقة كاملة، وأين نحن الآن؟ وما هي احتمالات المستقبل؟

كان سقوط الاتحاد السوفييتي نهاية حرب عالمية باردة، ومشروع الولايات المتحدة للسيطرة على "الشرق الأوسط الكبير" هو لرسم نتائج انتهاء الحرب الباردة، بالدخول إلى مناطق لم تكن لتدخل إليها لو

كان الاتحاد السوفييتي قائماً. إن الولايات المتحدة تتعامل في المنطقة العربية من خلال سعيها للهيمنة وعلاقتها بإسرائيل. إن العرب دخلوا التسوية وهم في الحضيض، ومشوا في المشروع الإسرائيلي، بسلام منفرد، وقوى الممانعة التي صمدت ورفضت السلام المنفرد، والتي أدارت المقاومة مع العمل السياسي وصلت إلى تحرير لبنان أو الجزء الأكبر من جنوب لبنان.

أخذ العرب نشوة بفشل أوسلو وقيام الانتفاضة، فكان مؤتمرهم في بيروت مجمعا على الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، فجاء احتلال العراق لكسر الواقع العربي.

إن تعثر الولايات في العراق دفعها للعودة لسلوك مسار آخر لإكمال هيمنتها على المنطقة، عرضت تمرير تسوية فلسطينية إسرائيلية، وكان مطلوباً من السلطة أن تجرد الانتفاضة من السلاح، وأعلن الأردن استعداده لإرسال لواء بدر لدعم السلطة لفرض النظام، وهذا ليس لرد الاعتداءات الإسرائيلية، بل لتجريد من يقول: لا للحل، وكان القرار (١٥٥٩) الذي أخرج سورية من لبنان، ونقل لبنان إلى المعسكر الأمريكي لتجريد المقاومة الإسلامية والمخيمات الفلسطينية من السلاح، ولعزل الساحة الفلسطينية كاملة، وعزل سورية. هذا الوضع تعثر،

فالمقاومة في لبنان لم تنزع سلاحها، وحماس وصلت إلى السلطة، والتهديد الأمريكي كان بحرب على سورية، وباشرت الولايات المتحدة بتجميع قواها من العراق، لأن حرب العراق لم تؤت ثمارها. وكان الوضع العربي سيصبح منتهياً، لأن دول النفط تحت الحماية الأمريكية، ومصر مقيدة بكامب ديفيد، والأردن معروف وضعه، والسودان يتفكك، والعراق يتفكك، والمغرب العربي خارج الصراع، فلم يبق أحد في الساحة. هكذا انتهت القضية العربية.

القوة الإيرانية الأكبر في "الشرق الأوسط الكبير" معادية لإسرائيل، ومدعومة من روسيا إلى حد ما، كي تكون ممانعة أمام الهيمنة الأمريكية، وفي الوقت نفسه هي تدافع عن روسيا لأنها تؤخر التقدم الأمريكي تجاه روسيا، إيران جذبت كل الصراع تجاهها، فأمام الولايات المتحدة ثلاثة احتمالات:

الأول- إذا استطاعت كسر إيران، والسيطرة عليها، سيطرت على "الشرق الأوسط الكبير"، وهذه دونها صعوبات كبيرة جداً.

الثاني- ألا تسيطر على كامل "الشرق الأوسط الكبير"، وتبقى الصين وروسيا شركاء لها في بعض الجوانب، بل تفصل إيران عن الوطن العربي لتسيطر عليه من خلال الفتنة الشيعية السنية، وفي الوقت

ذاتـه العـودة إلى المـدخل الفلسـطيني لتمريـر بـدء التسـوية عـبر تسـوية فلسطينية إسرائيلية، وتتبعها تسوية من العرب مع إسرائيل.

من الآن وحتى تحصل نهضة عربية لا بد من تقوية جبهة الممانعـة، ابتداءً من إيران إلى المقاومة في لبنان إلى سورية إلى الانتفاضة في فلسطين لتأمين صمودها وعـدم استسـلامها للمشـروع الإسـرائيلي. والموضـوع الأساسي هو الموقف من إيران أو الوطن العربي، إذ لا توجد أيـة دولـة قادرة على عمل توازن استراتيجي مع إسرائيل حالياً.

الثالث- أن يقع العرب أمام الهيمنة الصـهيونية، أو التحـالف مـع إيـران الإسـلامية مهمـا كانـت. فالإمبرياليـة الرأسماليـة تحالفـت مـع الشيوعية في الحرب العالمية الثانيـة ضـد النازيـة، وبالنسـبة للمقاومـة في العراق، فأنا مع أنها منعت أن تكـون العـراق قاعـدة انطـلاق لإسـقاط سورية أو إيران، إنما الأهم من المقاومة وجود وحدة وطنية. إذ المقاومـة دون وحدة وطنية قد تؤسس فتنة مذهبيـة في العـراق تـؤدي إلى كارثـة. فالوحدة العربية قبل المقاومة.

سهيل الناطور

أولاً- أعتقـد أن بعـض التلميحـات الدائمـة لـدينا حـول المسـألة الديموغرافية، وأن معدل التكاثر العربي الفلسطيني قـادر يومـاً مـا علـى

حل المشكلات. إنني أتذكر أنه في عام ١٩٤٨م استمر في فلسطين مائة وثلاثون ألفاً من العرب الفلسطينيين، كانت الأراضي التي ما زالت مسجلة باسمهم ٦٠٪ من أراضي فلسطين، والآن عندنا مليون ومائتان وخمسون ألفاً، لم يبق من الأراضي المسجلة قانونياً باسم بعض منهم سوى ٦٪. إذا راجعنا إحصاءات الهجرة خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، لأول مرة ترتفع أرقام الهجرة من أبناء فلسطين الذين يحملون الجنسية الفلسطينية بشكل حاد جدا في تلك البلدان، لذلك فإن حل مشكلات معدل التكاثر الفلسطيني أو العربي من الممكن أن يسير باتجاهات أخرى، لا تعكس مكاسب للشعب الفلسطيني والعربي.

ثانياً- هناك توجه يذهب إلى أن المشروع الصهيوني اصطدم وأُوقِف، بينما أرى أن الأدق أنه يتكيف بطاقة عالية جداً مع تطور الظروف. كان طموحهم أن يضموا كل فلسطين التاريخية، لكنهم انسحبوا من غزة، ويطرحون انسحابا في حدود ٤٠٪ من الضفة الغربية، أي مشروع ضم ٦٠٪، بتعميق الاستيطان، وإزالة القدس من المشكلة، وإلغاء قضية اللاجئين، ثم تفكيك القضية الفلسطينية، ومزيد من الاعتراف والتطبيع والتبادل العربي في مرحلة الإقرار النهائي بوجود

كيان صهيوني على الأرض الفلسطينية بصيغة جديدة أعلى من عام ١٩٦٧م، وأقل من ١٩٤٨م الأساسية كما كانت.

ثالثاً- إن الكلام الذي يقال بشكل دائم على النظام العربي في هذا الإطار غير دقيق؛ لا يوجد نظام عربي، لكن هناك كتلا بشرية عربية أو كتل أنظمة عربية، كتلة الخليج أصبحت متميزة، آلياتها وعملها وأجهزتها، كتلة المغاربة العرجاء التي لم تكتمل صيغتها، تم الإعلان عنها فقط، وهناك الكتل المتناثرة كسورية ومصر، لذلك لا يوجد موقف عربي واحد نستطيع أن نركن إليه إلا في الحدود الدنيا التنازلية الدائمة في اجتماعات القمة العربية وجامعة الدول العربية. يتحدثون كثيراً عن مؤتمر قمة بيروت، إن المبادرة التي اعتمدها تحاول إيقاف التدهور بعدد من القضايا، لكن مبادرة بيروت نكسة كبيرة جداً لكل الحقوق الفلسطينية والعربية.

رابعاً- أريد أن أشير إلى قضية رئيسة بشأن الشعب الأمريكي، إلى الآن فيما يتعلق بالعلاقة الفلسطينية- الأمريكية لا يتأثر المواطن الأمريكي العادي في السياسة الداخلية بما يحصل من تدهور على الأرض الفلسطينية، لذلك فإن التصويت الانتخابي في الآلية الانتخابية يعُدُّ إسرائيل قضية داخلية أمريكية وفلسطين قضية غير ملموسة.

الوضع الآن أسوأ بعد تصوير حماس بأنها إرهاب إسلامي وصل إلى السلطة. وموقف أوروبا خطير بالموافقة مع الأمريكيين على قرار أن هذا الجسم صار مداناً متهماً ومحاسباً على أنه إرهاب. لم تعد قضية وطنية وقضية تحرر، نواجه صعوبة استعادة القضية الفلسطينية لدورها الإنساني والسياسي جزءا من حركة تحرر. وأريد أن أشير إلى أن ميزانية البنتاغون تعادل كل الميزانيات الأوروبية كاملة، وليس فقط ميزانيات الدفاع.

خامساً- أريد أن ألفت الانتباه إلى مسألة مرت مرور الكرام، حتى في إعلامنا، إن هناك مناورات لحلف الأطلسي تشترك فيها إسرائيل لأول مرة مع دول عربية، حتى إن هناك مشاركة عربية إسرائيلية في الخطط الأمنية العامة للمنطقة،و البلد الوحيد الذي انسحب بسبب المشاركة الإسرائيلية هو السويد.

وليد سكرية

إن رقم موازنة الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها يبلغ ٤٥٠ مليار دولار، يمثل إجمالي الدخل القومي، أي لا يصل إلى ١٠ آلاف مليار، حتى لا نبالغ بالأرقام، صحيح أنها متفوقة على أوروبا وروسيا. إن الولايات المتحدة تبني جيشاً حديثاً اسمه "جيش المستقبل"، من

المقرر أن يتم تجهيزه في عام ٢٠٢٠م أو عام ٢٠٢٥م، وهو جيش يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، ويعتمد على الآلة دون إنسان. إن الولايات المتحدة تعتقد أنها قادرة على أن تنتصر عسكريا على جيوش في الميدان، وتنتقل عسكريا من الولايات المتحدة بالطيران إلى أية دولة، وتبدأ الحرب دون أن تنتقل بالأساطيل، أي إنها قادرة على التدمير عن بعد. إن الولايات المتحدة لا تستطيع احتلال الأرض، وهي عاجزة بشرياً عن احتلال الأرض، إلا إذا أرادت الإبادة. إنها من الممكن- مثلاً- أن تحتل إيران إذا قتلت ١٠ ملايين إيراني، أما إذا لم يستطيعوا ذلك فإنهم سيدمرونها، لكنها لا تستطيع احتلال الأرض، وإلا ستقع في أسوأ مما وقعت فيه في العراق.

نواف الموسوي

شكرا للدكتور مجدي حماد وأنا سعيد أن نكون في البقاع المنطقة المحرومة. وتحية للإخوة في الجامعة اللبنانية الدولية، ولعل من قبيل حسن الاتفاقات أن تأتي هذه الحلقة النقاشية في ٢٤ أيار، عيد التحرير في لبنان. إن هذا الانتصار يطرح نفسه سيناريوا للمستقبل، مع ميزة إضافية أنه أثبت جدواه في لبنان. والحقيقة أن الانتصار في لبنان، مهما قدرناه عاليا، لم نعطه حجمه الحقيقي. يكفي أن نرى هذا الإصرار الأمريكي

على استصدار قرارات دولية ابتداء من القرار (١٥٥٩)، إن كل هذا الاهتمام الأمريكي بالقضاء على المقاومة في لبنان يجعلنا ندرك الدور الذي تمثله هذه المقاومة. هل نقرا ماذا يقول الإسرائيليون عن هذه المقاومة حتى نحسن تقديرها. إن الانتصار حين أتى في عام ٢٠٠٠م جاء على نحو مفارق، فقد حدث الانتصار في ظل طغيان نظرية نهاية التاريخ، بأن المنتصر اليوم سيكون الولايات المتحدة وحلفاؤها. لذلك فإن هذا الانتصار كان معاكساً لوجهة التاريخ، وبمثابة انتصار مستحيل. أيضا جاء هذا الانتصار على أعلى قوة عسكرية في العالم بمعنىً ما؛ لا شك أن الولايات المتحدة اليوم تمتلك أكبر قدرة عسكرية، لكن المقاتل الإسرائيلي هو أقوى من المقاتل الأمريكي، إن السلاح الذي يمتلكه المقاتل الأمريكي يمتلكه المقاتل الإسرائيلي، لكن مع ميزة إضافية للمقاتل الإسرائيلي تتمثل في أنه يهيئ هذا السلاح أفضل وفق البيئة القتالية.

إن سيارات (الهمفي) التي استخدمها الجيش الأمريكي في العراق نزلت غير مصفحة، في حين أن (الهمفي) لم تنزل في الأراضي اللبنانية إلا بعد أن أصبحت مصفحة، فالمقاتل الإسرائيلي يمتلك السلاح لكن يستخدمه بصورة أفضل. إن عند المقاتل الإسرائيلي كل خبرات القتال:

حرب شوارع، وحرب مدن، وحرب كلاسيكية، وعنده قدرة على التنسيق بين الأسلحة. لكن ليست للجيش الأمريكي القدرة الآن على التنسيق بين سلاح الهليكوبتر وسلاح الطيران وسلاح المشاة والاستخبارات، بينما الجيش الإسرائيلي متفوق في هذا المجال. كل هذا التفوق هُزم في لبنان، الهزيمة عندما حصلت في لبنان لم تكن مع جيش الاحتياط الإسرائيلي، بل مع نخبة النخبة، أي إسرائيل بجيشها القتالي الكامل وجهدها الاستخباراتي كله. إن هذه الهزيمة كانت تعني أن هذه الدولة- التي استُخْدِمت في عامي ١٩٥٦م و١٩٦٧م لتطويق الثورة الناصرية وضرب المد الناصري، وكانت أداة عسكرية لتنفيذ سياسات غربية- تبين أن هذه الدولة لم تعد قادرة على السيطرة على بقعة من الأرض في جوارها، ففقدت وظيفتها الاستراتيجية. هنا بدأت الحاجة إلى نشر قوات أمريكية بشكل مباشر في المنطقة، لأن الدولة التي يمكن أن تنهض بهذه المهمة لم تعد قادرة على تأديتها. من هنا، هذا الانتصار ببعض جوانبه مهم جدا سيناريوا للمستقبل، لأنه إذا كانت الحرب ممتنعة بسبب عدم تكافؤ القوى، والتسوية منعدمة، فسأقول: لماذا ليس هناك خيار غير المقاومة؟ إن الحرب الكلاسيكية غير ممكنة الوقوع من الجانب العربي لعدم قدرته على ذلك، لكن من ناحية التسوية- وهنا

أتحدث عن النقطة التي هي عنوان البحث: (ما هو واقع الصراع الآن؟)- التسوية لم تعد قائمة، لانعدامها لثلاثة أسباب:

السبب الأول سبب إسرائيلي، إن الائتلاف الحاكم في إسرائيل والمجتمع السياسي الإسرائيلي لم يعد مع فكرة التسوية، كل الانتخابات التي جرت من عام ٢٠٠٠م إلى الآن أعطت لهذا اليمين- ومنه (عامير بيرتس) الذي عمل خطوات مهمة على مستوى الانتخابات- أعطته صوتها، ولم يكن هناك فارق كبير بينه وبين حزب كديما، لكن (عامير) لم يأت انتصاره وفق برنامج سياسي متعلق بالتسوية، إنما جاء وفق برنامج إصلاح اقتصادي. إن الإسرائيلي لم يعد خياره التسوية، إنما خياره صنع الحقائق على الأرض وفرض هذه الحقائق. إن الانسحاب من غزة، أو فك الارتباط، وخطة الانطواء، كلها أفعال لا تصب في سياق عملية التسوية، إنما تصب في سياق الأفعال أحادية الجانب.

السبب الثاني سبب أمريكي، إن الأمريكيين لم يعد رهانهم على التسوية؛ لأنها تعني أن الأنظمة العربية بوضعها الراهن تعقد صلحا كالصلح المصري والأردني مع إسرائيل. وهذه لم تعد طريقة العمل الأمريكية، منذ أن استلم بوش الإدارة وهي تستند إلى خلفية إيديولوجية، هي الخلفية التي قدمها المحافظون الجدد الذين كتبوا مطولا

عن هذا الموضوع، سواء في مركز المشروع الأمريكي للقرن، أو بالدراسة الشهيرة التي عملها (ريتشارد بيرل) عام ١٩٩٦م بعنوان: (كلين بريك)، وفي الحقيقة لم تطبق هذه الخطة آنذاك؛ لأن (بنيامين نتنياهو) كان مؤمناً للشق الإسرائيلي للانعطاف ناحية عملية التسوية، لكن الشرط الأمريكي لم يكن مؤمنا. إن إدارة كلينتون لم تكن قائدة، وكانت لا تزال تراهن على تسوية فلسطينية إسرائيلية، أو على تسوية سورية إسرائيلية. تضافرت الأسباب معا، الأمريكي مشروعه هو التغيير في الشرق الأوسط الكبير، عندما تريد وضع سيناريو يجب أن تضع تقديرا لكل اللاعبين، ماذا يريدون؟

سأتكلم بصورة أساسية عن اللاعب الأمريكي بصفته اللاعب الأقوى. لكن إذا أردت أن أتحدث عن كل اللاعبين فإنني أضع كل لاعب عربي- ولا أعني بالضرورة الدول العربية- لأن ميكانزمات القرار داخل كل دول عربية لم تعد محكومة وفقا لأدوات دولية، إنما محكومة بأدوات مختلفة؛ هناك قوى سياسية داخل هذه الدول لديها مشروع حيال الصراع العربي الإسرائيلي، أو تصور يختلف عن تصور السلطة، ويمكن من داخل السلطة. وإذا كان في إحدى الدول جهاز رئاسي لديه هذا التصور الذي يفكر بخلافة الرئيس، وهم كُثر، فكل

واحد له مشروعه أيضا، يمكن تصعيب عملية استشراف المشهد أو رسم السيناريو. لكن إذا أردنا أن نجري تقديراً دقيقاً لا بد من إحصاء كل اللاعبين، ودور كل منهم بحجمه وإسهاماته في تكوين المشهد المقبل.

أما بالنسبة للأمريكي من الآن وحتى ٢٠١٣م فليس لديه أي مشروع تسوية في المنطقة. حتى عندما يخرج إيهود أولمرت آخذا خطة الانطواء ليعرضها على بوش للموافقة عليها، رغم أن الولايات المتحدة ملتزمة بالقرار (٢٤٢) على الأقل شكلا، فالموافقة على خطة الانطواء موافقة على ترسيم حدود إسرائيل دون العودة إلى القانون الدولي، هنا مشكلة وسيجدون لها حلا ليس صعبا على بوش. لكن الولايات المتحدة لا تطرح عمليا أي مشروع للتسوية.

السبب الثالث سبب عربي، لما أتت مبادرة قمة بيروت العربية وأطلقت مشروع التسوية، لم يطلق هذا المشروع استنادا إلى تقدير صحيح للموقف، فضلا عن أنه أرتكب خطأً استراتيجياً يتمثل في أن أي راسم للسيناريوهات ينبغي أن لا يكتفي بخيار واحد، فإذا لم تنجح التسوية ما هو بديلك؟ لم يرسم الحكام العرب أية بدائل. لذلك عندما نتكلم بالسياسات الحاكمة يتضمن المنهج مبدأ "تنوع الخيارات". ليست هناك إمكانية من الآن وحتى عام ٢٠١٣م، ليس واضحاً أن هناك من

سيحمل مشروعا للتسوية، سواء خطة خارطة الطريق أو أي مشروع آخر. المشروع الأمريكي اليوم هو إعادة إنتاج المجتمعات السياسية في الوطن العربي، وإطلاق ديناميت الفعل فيها، والوصول إلى مكوناتها وإعادة ترتيبها. وإذا اقتضت عملية التبديل تغييرا في الجغرافية السياسية فقد تكون الخطوة اللاحقة. بهذا المعنى إذاً التسوية غير قائمة اليوم.

إن الأنظمة العربية تخاف على اختلاف خياراتها السياسية، إذا قلت: إن النظام في سورية يشعر بأنه مستهدف بالتغيير، فإن النظام في مصر أو في السعودية يشعر بأنه مستهدف بالتغيير، كلهم يشعرون اليوم أن المشروع الأمريكي للتغيير يستهدفهم جميعا، لذلك نشعر أن أولوية معظم النظام العربي في الوضع الراهن ليس الصراع العربي- الإسرائيلي، بل كيف يتكيف مع هذه الهجمة القادمة. إن هناك أنظمة تختار خضوعا سياسيا، وتشديد القبضة الداخلية. وأنظمة أخرى تختار سبيل الممانعة، لكن المشهد الآن أننا لسنا بصدد تسوية، إنما بصدد هذا المشروع الأمريكي، وهذا يوجد كثيرا من السلبيات، لكنه يتضمن بعض الإيجابيات؛ فهناك إمكانية للحديث مع النظام العربي عند حد أدنى من التفاهم، إذا لم يكن قادرا على تنفيذ سياسة اسمها التسوية، ألا يوجد إمكانية للوصول إلى أن يكتفي بالصمود السياسي فقط، وأن لا يعمل

على محاصرة المقاومة؟ أجد اليوم أن الإشكال القائم بين فتح وحماس يأتي في لحظة سياسية خطيرة للغاية، فإذا استمر النظام العربي يتصرف على أنه في دائرة استهداف فإن نجاح حماس في فلسطين يعني نجاحها بنموذج من لون فكري سياسي له امتداداته الشعبية داخل الأنظمة العربية، فهذا سيشتغل بطريقه تعثر جهود الوصول إلى التسوية واتفاق بين فتح وحماس.

ما إمكانية الفعل في المشهد الذي نواجهه؟ الخيار الطبيعي الوحيد هو الصمود السياسي من جهة، والمقاومة من جهة أخرى، مقاومة ميدانية، ومقاومة مسلحة. لكن هذا الخيار ليس وحده، بل يجب أن يكون مقرونا بالعمل على تمتين كل أشكال الوحدة. إن الوحدة اليوم تتعرض لاهتزازات عنيفة، انقسامات دينية وقومية، وهذه الانقسامات لا يمكن الهرب منها على قاعدة (مجموعة من العملاء) تعاونوا. في لبنان تيارات وأحزاب، ولا أستطيع أن أطلق عليهم وصف "عملاء"، هم قوى اجتماعية سياسية لها قواعد شعبية، تمتلك رؤية بخيارات سياسية تختلف، هل أدخل بصدام معها في لبنان؟ أحيانا نتعاتب أننا في الانتخابات تبنينا خيارات ذات طابع معين، ليس دفاعاً بل شرح، كل

هذا جاء على قاعدة الحفاظ على المقاومة من جهة، والوحدة الوطنية في لبنان من جهة أخرى.

إن عدم تحويل الانقسام الذي هو بين غزوة استعمارية غربية أمريكية إسرائيلية إلى اشتباك محلي بين فريقين: فريق يريد تسويات أحيانا وتنازلات، وفريق يريد مقاومة، هو للحفاظ على الوحدة القومية، لكن لا نصل إلى لغة التخوين. هناك قوى سياسية في لبنان تتآمر على المقاومة، فإشكالية لبنانية مزارع شبعا وعدم لبنانيتها مثلا، ليس لها علاقة بهوية الأرض، إنما لها علاقة بإنهاء المبادرة الوطنية اللبنانية لاستمرار المقاومة. وموضوع السلاح يناقش من هذه الناحية، لكن كيف يرد عليه؟ لا يرد عليه على النحو الذي يمزق الوحدة الوطنية، هذا أمر ينطبق علينا وعلى الإخوة في حماس، لكننا نستطيع حله في لبنان، ولكن في بلد مثل العراق يجب أن نكون براغماتيين أكثر. اليوم إذا لم تصل دول الجوار العراقي- وتحديداً إيران والسعودية- إلى تفاهم على حد ما، وعلى تصور ما، فنحن في حاجة إلى تسويات بين هذه الأنظمة في الشرق الأوسط، ولو بحدود أن يصل إلى تفاهمات تدعم الوحدة الوطنية. هل هي ممكنة؟ نعم هي ممكنة، ينبغي العمل عليها. وبهذا المعنى مثلاً، يتعمق الانقسام في موضوع دور إيران، هل يخدم

الممانعة أو المقاومة أو الوحدة، أم يغير طبيعة الانقسام؟ أحياناً نرى أن الأزمة العراقية أصبحت أزمة دور إيران في العراق، هناك حاجة لإعادة فهم الدور الإيراني، والتحاور حول طبيعة هذا الدور.

إن هناك هجمة إمبريالية أمريكية صهيونية على هذه المنطقة، تهدف إلى القضاء على قوى الممانعة، وصولاً إلى إعادة إنتاج المجتمعات السياسية فيها بما يمكن الأمريكيين من فرض سيطرتهم، ليس من نحو التحكم الفوقي في الأنظمة التي كانت قائمة على غرار ما كان حاصلاً أثناء الحرب الباردة، أو وفقاً للصيغة الجديدة. هذا الأمر يحتاج إلى وحدة من كل فصائل المقاومة، وإدراك الترابط، يمكن أن لا تكون فلسطين في عناوين الصحف، لكن إذا فشلت حماس اليوم في فلسطين، نحن كلنا سنخسر، من لبنان إلى إيران. وإذا خسروا في العراق سنخسر. هناك قوى مقاومة عراقية، وهذه القوى يمكن أن يأتي وقت من الأوقات ونتحدث في طبيعة هذه القوى التي تطرح في العراق، التي هي ليست وقفاً على فصيل بعينه. هناك جهد كبير للمقاومة عُمل في لبنان منذ ١٩٨٢م- ١٩٨٥م دون أن يعلن عن نفسه، وهناك قوى سياسية عراقية تعتقد أن المقاومة عبر العمل السياسي، وهناك جهات لها أجندتها، فهم أصحاب النزعة التكفيرية الذين سيوصلوننا إلى حافة الحرب الأهلية.

إن القوى الرئيسية في العراق منها قوى سياسية داخل العملية السياسية، وهناك قوى موجودة في المقاومة، وإيجاد تصادم بين هذين الاتجاهين يغرقنا في فتنة. يمكن أنا غير موافق على المسألة السياسية، وأعتقد أنها غير مجدية في العراق، لكن إذا حكمت عليها بالكفر، وإذا حكمت عليها بالخيانة، أستطيع أن أعمل نفس الشيء في لبنان، وتندلع الفتنة والحرب الأهلية في لبنان. الحكمة التي ندیرها في لبنان، ألا يوجد إمكانية لإدارتها في العراق. إنني أعتقد أننا معنيون برسم الخيارات المستقبلية، الوحدة على كل مستوياتها، تفاهم حد أدنى بين النظام السياسي وبين قوى المقاومة على قاعدة الصمود واستمرار المقاومة. يجب أن نعمل على تأكيد الهوية الحضارية العربية الإسلامية، وإذا أردنا أن نعدد الجهد من ناحية استراتيجية وتكتيكية، لا يوجد جهد عربي أو جهد إسلامي، لكن إذا أردنا الحفاظ على هوية دون بروز الهويات الخاصة، نريد أن نتكلم عن هوية عربية جامعة، لكن هذه الهوية تقوم على بناء التنوع. رؤيتنا للمستقبل، لا توجد تسوية، وهي منعدمة لأسباب أمريكية وأسباب إسرائيلية، لأن ما عرض على ياسر عرفات في كامب ديفيد لم يكن قادراً على الموافقة عليه، وما عرض على الرئيس حافظ الأسد في جنيف من قبل كلينتون لم يكن قادراً على القبول به. إن التسوية ليست هي

السيناريو من الآن حتى عام ٢٠١٣م. إن الحرب التقليدية غير موجودة، والصمود والمقاومة ممكنان على قاعدة تمتين الوحدات الوطنية وفق تسويات سياسية تأخذ بالاعتبار أننا لا نستطيع أن نكون كلنا في جبهة سياسية واحدة، بل نستطيع أن نقيم تفاهمات الحد الأدنى، وعلى المستوى الثقافي تعزيز الهوية الحضارية العربية.

كان بودي أن أتحدث عن إمكان بدء مناخ من الديمقراطية في الوطن العربي، لكني أعتقد أن الديمقراطية ليست طلباً تقدمه للسلطة لتوافق لك على إنشاء الديمقراطية لمجتمعاتك، فغياب الديمقراطية حتى الآن في الوطن العربي، سببه أن القوى الديمقراطية ليست قيمة يجري فرضها، ليست ثقافة يجري تدريسها، الديمقراطية هي خلاصة توازن قوى اجتماعية اقتصادية سياسية، وهذا التوازن مفقود في وطننا العربي. حين تتمكن هذه القوى من البروز والوجود، فستفرض نفسها بالقوة، وأحياناً خلف الأنظمة الديكتاتورية هناك نوع من ديمقراطية الأمر الواقع، بعض الأحزاب الاستبدادية تعكس حساسيات جهوية، وعشائرية، وغيرها. إن موضوع الديمقراطية في الوطن العربي يفترض إدراك الخصوصية التي تجعل هذا السياق الاجتماعي السياسي الاقتصادي العربي مختلفاً عن السياقات الأوروبية.

أسامة حمدان

أولاً- لقد نشأت المقاومة سريعاً في لبنان، بطريقة جديدة وتكتيك جديد، وبأحزاب وطنية ثم إسلامية، وانتهت هذه المقاومة عام ٢٠٠٠م إلى تحرير الأرض. ونحن أخطأنا عام ١٩٨٤م عندما قرأنا أن المقاومة أغلقت خياراتها، وأن الخيار هو التسوية، فذهب أبو عمار إلى عمان واتفق مع الملك حسين آنذاك على الكونفدرالية، والأرض مقابل السلام، وتفويض الملك حسين بالتفاوض مع الإسرائيليين نيابة عن الفلسطينيين، لأن القراءة السياسية آنذاك كانت بانتهاء المقاومة، وهذا لم ينجح. لقد استعاد الفلسطينيون زمام المبادرة في عام ١٩٨٧م بالانتفاضة، وعملوا تغييراً في دائرة الصراع بدلاً من أن تكون من الخارج إلى الداخل، أصبحت من الداخل إلى الداخل مباشرة. كان من الممكن أن تقودنا هذه الانتفاضة إلى تقدم حقيقي، مع الأسف واجهتنا قضية عاصفة الصحراء في عام ١٩٩٠م، وشعر النظام العربي أنه تحت وطأة التهديد بالإزالة والتغيير، ففرضت الولايات المتحدة مفاوضات مدريد. نلاحظ أنه في المحطات التي يحصل فيها انهيار كبير، يكون الخيار الوحيد هو القبول بما يعرضه الأمريكي أو الإسرائيلي، وهنا المشكلة، أنه في سياق سياسة وصراع استراتيجي يمكن أن تتغلب خيارات

اللحظة، وليست الرؤية الاستراتيجية. جاءت كامب ديفيد، ثم وادي عربة، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤م، وفي ٢٠٠٠م كان اندحار إسرائيل، وفشل كامب ديفيد الثانية، وانطلاق انتفاضة الأقصى، وهذه محاولة فلسطينية أخرى لإعادة التوازن في الصراع مع الاحتلال.

إن هناك بعض الثغرات الكبيرة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م، لكني أعتقد أننا نسير بشكل جيد، مع أن احتلال العراق سبب إشكالاً كبيراً في مشروع المواجهة مع الاحتلال، وكان الاحتلال محاصراً لكنه يستنزف كثيراً من موارد الأمة، سواء على صعيد الانقسام السياسي والمذهبي أو الطائفي الذي بدأ يتشكل ويسري في المنطقة. كان الخطأ السياسي أن يصور بعض لناس الانسحاب من غزة على أنه نهاية المطاف، وأن يقول بعضهم إن علينا التفاوض مع إسرائيل من هذه النقطة، وهذا ناتج عن وطأة حصر الخيارات في خيار وحيد، هو خيار التسوية فقط.

لم آت على ذكر عام ٢٠٠٢م نسياناً، بل متعمداً، أريد أن أضيف إلى سلسلة ما سبق من الخيارات الخاطئة أننا في لحظات تحتاج إلى قرار استراتيجي يقرر ما يناسب الظرف أو اللحظة، لم يكن العرب محتاجين إلى مبادرة عام ٢٠٠٢م، ولسنا ملزمين أن نقدم عرضاً سخياً بإنهاء الصراع مقابل جزء من الحق الفلسطيني، وربما جزء من الحق العربي.

لكني- وأنا أقرأ هذا المنحنى- أستطيع أن أقول بصراحة إننا على الرغم من أن عمر القضية (٥٨) سنة، إلا أننا لا نزال نحاول، وكل محاولة- رغم الخسائر والتضحيات- هي محاولة أكثر نضجاً من التي سبقتها.

ثانياً- هناك قضية إيجابية أخرى، إن الخصم الذي يتمتع بكل قوة ممكنة لم يستطع أن يحسم الصراع لمصلحته حتى الآن، إلى الآن ما زال يشعر أن لديه أزمة في شرعية وجوده، لا زال يشعر أنه مهدد. أذكر أنه مما كُتِب في الإعلام الصهيوني بعد زيارة (بيغن) الأولى إلى مصر بعد كامب ديفيد، أنه من المطار وحتى وصل إلى مقر الضيافة كانت اللافتات كلها ترحب بالسلام، وهو يعلق لاحقاً، ويقول: "كلهم يتكلمون عن السلام، لكني لم أشعر أنهم يتكلمون عن السلام مع إسرائيل". وأعتقد أن هذه نقطة مهمة.

ثالثاً- إن عندنا فرصة، إذ يشكل الصراع مع الكيان الصهيوني نقطة التقاء بين معظم الأطراف في المنطقة، عندنا فرصة أن نحول تناقضاتنا إلى مصلحة الصراع معه، في المستقبل باختصار أعتقد أنه لن تكون هناك تسوية سياسية، سيظل هناك توتر بين الفلسطينيين والعرب من جهة، والإسرائيليين من جهة أخرى، قد تحدث بعض الاختراقات، لكن الصراع سيظل قائماً. إذا حسم الفلسطينيون بنية مؤسساتهم

بشقيها الداخلي والخارجي أعتقد أن الصراع سيأخذ أشكالاً أخرى من التصعيد الفلسطيني، واضح الهدف، محدد السياسات والنتائج.

إن القلق أن يستمر أداء الولايات المتحدة في المدى المنظر في المنطقة، ويتواصل دفع مشروعها إلى الأمام رغم التحديات. ولاحظوا أنه رغم المأزق في العراق يدفع الأمريكيون الأزمة في السودان، ولا أدري ربما يدخلون في خط الجزائر لاحقاً، أو خطوط أخرى. إن الخطورة في أن تستخدم الولايات المتحدة الفتن المذهبية العرقية، وهذا تهديد حقيقي للمنطقة، وقد يسوَّغ في لحظة من اللحظات وجود كيانات كانت ولا تزال مرفوضة- ومنها الكيان الصهيوني- وفق نسيج المنطقة. يجب أن نتفق على قاعدة أنه من الخطأ أن نكرر تجربة إغلاق الخيارات في خيار واحد، يجب أن تظل خياراتنا مفتوحة، إنني أفهم الحرص هنا على نسج علاقات مع كتل ودول كبرى قد يكون لها شأن في السياسة الدولية في المرحلة القادمة، والحرص على تنمية مجتمعاتنا وإعادة الاعتبار للمقاومة الشعبية إذا كان القتال الرسمي تواجهه مشكلة، وقد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة.

ومن السياسات الحاكمة تَوَجُّه الانفتاح على محيطنا، محيط المنطقة العربية والاستفادة منه لخدمة قضيتنا.

مجدي حماد

أضيف بعض الملاحظات السريعة، أولاً لكي تعرف خطورة العدو الذي نواجهه، وخطورة الاتفاقات المرحلية، أو تصور أننا أذكى من إسرائيل:

بداية جلب (بيغن)- في أول زيارة له إلى القاهرة عام ١٩٧٨م- دراسة تطلب فيها تغيير (٦٨) قانوناً مصرياً، وتعبر عن حال الحرب بين إسرائيل ومصر. وبما أنهم توصلوا إلى كامب ديفيد فينبغي إزالة هذه القوانين. مثالان على هذه القوانين: **القانون الأول** هو قانون إجراء المناقصات في مصر: المناقصات التجارية، دائماً هناك نص سائد في كل مناقصة (للهيئة أو للشركة أو الوزارة الحق في قبول أو رفض العطاءات دون إبداء الأسباب)، وقد طالب بإلغاء هذا النص، لأن من سيأخذ القرار قد يكون معاديا لإسرائيل، لذلك أي مناقصة قادمة من إسرائيل أو من يهودي سترمى في القمامة. وفعلاً تم إلغاء هذا النص. الأخطر هو **القانون الثاني:** قانون الجنسية، إذ ينص القانون المصري على أنه لا يجوز إسقاطها عن أي مصري، المذكرة التفسيرية للقانون تقول: (إلا في حال واحدة: اعتناق الصهيونية). اعتناق الصهيونية معناه أن اليهودي المقيم في مصر عندما يعتنق الصهيونية ويهاجر تسقط عنه الجنسية، فقد

أصبح منتمياً لبلد آخر، وأي بلد؟! فطالب بإسقاط هذا النص، لأنه ذهب إلى أن الصهيونية أصبحت عقيدة بلد صديق كالرأسمالية والشيوعية، وفعلاً عُدّل وحُذف هذا النص.

أريد أن أقول: إن السادات ممكن أن يكون أفضل من كل حكام العرب-بمعيار نسبي- لأنه وضع أوراقه على الطاولة وذهب إلى إسرائيل في وضح النهار، والكتاب الذي كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل بعنوان: (آيات الله) يذكر فيه أن هناك اجتماعاً سنوياً كان يعقد في مكان ما، يضم عدداً من مديري المخابرات العربية والإسرائيلية والأمريكية والبريطانية والفرنسية، وما يتخذ من قرارات في هذا الاجتماع أهم مما يتخذ من قرارات في القمم العربية كلها. توصلت المخابرات المصرية إلى سر هذا الموضوع، وطلب السادات منها أن تكتشف سر هذا المكان، وأن تضع فيه جهاز تنصت، لأنه استخدمه فيما بعد لخداع الخصم في حرب أكتوبر، ونجحت المخابرات المصرية في اقتحام هذا المكان، إذ كان في شركة شحن بواخر في اليونان، والتلفزيون المصري صور هذا على غرار مسلسل "رأفت الهجان"، بعنوان: (الثعلب). لذا فإن مشاركة إسرائيل في مناورات فوق السطح قد تكون أقل أهمية بكثير مما يجري تحت السطح.

اتخذ العرب في مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٦م قراراً بأن السلام خيار استراتيجي، إنما المهم أنه عندما يتخذ قرار يجب أن يأخذ العدو القرار نفسه، ثم إن الأكثر أهمية أنه لا الحرب ولا السلام خيار استراتيجي لأي بلد، الخيار الاستراتيجي أساساً هو أمن البلد ومصالحها فقط. وفي كل دراسات الصراع يقال إن السلام الحقيقي لا يصنعه إلا الاستعداد لحرب حقيقية. لذلك فإن الذهاب إلى أن مبادرة ٢٠٠٢م لم يكن لها مبرر قد لا يكون مبرراً، بل بالعكس، إن هذه هي خيارات الحكام العرب.

لقد شاركت في ندوة عام ١٩٨٢م مع (ويليام كوانت) في لندن، وكان في لجنة صياغة كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، مع أسامة الباز من مصر، ومستشار بيغن القانوني، الذي كان اسمه (باراك)، ومع الرئيس كارتر. يقول (ويليام كوانت): إنه بعدما توصلنا إلى هذه الاتفاقية حدث أمران غريبان:

الأمر الأول أننا خشينا على الرئيس السادات أن يغتاله الوفد المصري، وإن الرئيس كارتر لم ينم حتى فتح السادات النافذة في الصباح، ووجده يمارس التمرينات الرياضية المعتادة، لأنه خشي عليه من الوفد المصري، ولأنه سأل أسامة الباز: هل الكلام الذي تقوله هو

تعليمات الرئيس أم رأيك الخاص؟ فأجاب: تعليمات الرئيس. ولم يكن ذلك صحيحاً، لأن الباز أدرك أن حجم التنازلات فادح. وهذا ما وثقه كتاب محمد إبراهيم كامل "السلام الضائع في كامب ديفيد"، وزير خارجية مصر الذي استقال آنذاك.

الأمر الثاني أن الاتفاقية قبل أن تعلن وتنشر تم إرسالها إلى الملك خالد والملك حسين، والملكان وافقا على ما ورد باتفاقيات كامب ديفيد، وكل ما جرى بعد ذلك كان تمويهاً، بدليل أننا انتظرنا سنة كاملة كي نذهب إلى مؤتمر بغداد. وفي المؤتمر نفسه وقفت كل دول الخليج ضد اتخاذ أي قرار ضد مصر في المرحلة الأولى، وتم إرسال وفد إلى مصر وعومل معاملة مهينة- برئاسة الدكتور الحص- من وزراء خارجية عرب، ورفض السادات استقباله، بل تم إعلام الوفد بذلك وهو في الجو، كان متصوراً أن السلام قادم وأنهم كلهم سيمشون وراءه، وهذا ما جعل حكام الخليج يعيدون الموقف بالعكس، إلى موقف متشدد ضد مصر، لكن في الجوهر كانت العلاقات مستمرة.

النقطة المهمة، أنه كانت هناك هزيمة في عام ١٩٤٨م، وكانت هناك مواجهة في عام ١٩٥٦م لها ملابساتها وظروفها، وفي عام ١٩٦٧م كانت الهزيمة فادحة، لكن في هزيمة ١٩٦٧م لم تكسر الإرادة، بالتالي وصلنا في

حرب ١٩٧٣م إلى التوافق والسجال مع إسرائيل، موقف الند للند لولا التدخل الأمريكي، والأخطر بالمناسبة ليس التدخل الأمريكي، بل أيضاً الاتصالات السرية. كانت قد فتحت قناة سرية بين السادات وكيسنجر من عام ١٩٧٢م عبر رئيس شركة البيبسي كولا، ذهب مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل عام ١٩٧٢م مرتين حتى رتبوا أمرهم. ما حدث أنه بعد أربع عشرة ساعة فقط من بدء القتال يوم ٦/ أكتوبر ١٩٧٣م، أرسل السادات رسالة عبر هذه القناة السرية تقول: إننا لا نعتزم تعميق نطاق المواجهة، ولا توسيع مرمى الاشتباكات.

هناك عنصران في كل الحروب: **العنصر الأول** المبادرة، و**العنصر الثاني** النوايا، وهو الأخطر بكثير ولا يمكن أن يصل إليه أحد. معنى ذلك أن السادات أرسل إلى الولايات المتحدة- بعد أربع عشرة ساعة فقط من بدء القتال- أدق أسرار مصر، وهو نواياه.

مثلما قال الأخ حسن شلحة: إن موقف الشعب المصري من كامب ديفيد يستحق السؤال. لقد نجح السادات بعد حرب ١٩٧٣م مباشرة، بطرح شعار بسيط للغاية: "السلام من أجل الطعام"! فالشعب المصري مطحون، لذلك هو شعار مغر، وكفانا حروب، خصوصاً الحروب من أجل شعب آخر!

نجح السادات- عبر ما أسميه خطة نزع سلاح الشعب المصري- أول شيء في نزع ثقة الشعب بنفسه، وبشعارات مغرية، أن تكون حرب أكتوبر آخر الحروب، وهذا بالنسبة لأي بيت مصري عندما يقول لهم السادات: "السلام من أجل الطعام" يصدقونه، إذا كان يتكلم كلاما حقيقيا، ثم بعد ذلك أن الصراع نفسي، وكأنه لا يوجد شعب تشرد ووطن اغتصب، صراع نفسي، لقد قال إن ٧٠٪ من الصراع نفسي، ثم بعد ذلك نزع السلاح القومي، الذي كان جزءا رئيسا من دور مصر ومكانتها، إنها متحالفة مع أمتها من أجل التحرير والوحدة والتحرر، فنزع هذا السلاح بالتشكيك بمصر والعرب، وإن البترول ارتفعت أسعاره، وإن العرب كسبوا على حساب الشعب المصري، وما إلى ذلك. ثم بعد ذلك نزع السلاح العسكري تحت شعار مغر أيضا: "تنويع مصادر السلاح"؛ لأن السلاح من دولة واحدة فيه قيد على إرادتنا. كلام صحيح لكنه مخادع. الأخطر من ذلك تمثل في نزع السلاح الدولي، كان السادات في عام ١٩٧٢م قد قال نصا: (التشكيك بالاتحاد السوفييتي خيانة عظمى)، وبعد عام ١٩٧٣م انقلب رأساً على عقب، وأصبح مطارِداً للسوفييت في العالم كله، ووضح كلامه بأن أمريكا تملك

٩٩٪ من أوراق اللعبة، لذلك فقد تخلى عن ٩٩٪ من الإرادة، ولم يستبق له شيئاً.

عبّر السادات عن كل فلسفته عندما خطب في الكنيست الإسرائيلي، والجملة الوحيدة التي حذفها من خطابه هي الفقرة المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن قال (موشي ديان) لبطرس غالي في السيارة من المطار إلى الفندق: (قل للسادات، إلا منظمة التحرير، لو ذكرت أنسف كل شيء)، وكانت المنظمة مذكورة في صلب الخطاب، فحذفها السادات، إنما الجملة الخطيرة التي قالها: (وإذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن لكم على أرض لم تكن كلها ملكاً لكم، فأولى بكم أن تتفهموا تطلع الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولتهم الجديدة)، هكذا يعطيهم مبرراً قانونياً وأخلاقياً، وأن هذه أرضهم، لكن ليست كلها!

جواد الحمد

أود توضيح بعض المسائل عما قاله بعض الزملاء:

أولاً- إن تعريف العدو في غاية الأهمية، في ضوء المداخلات حول: من هو العدو الذي نواجهه؟ سأتكلم عن المشروع الصهيوني، هل كل مشكلات العرب من التعليم في رياض الأطفال وانتهاءً بالفقر

والبطالة، وغير ذلك، كلها متعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي؟ لقد اعتدت أن أسمع ذلك كثيراً في المؤتمرات التي تبحث أي موضوع فلسطيني، وهذا جزء من التيه والضياع باعتقادي، وجزء من الابتعاد عن رسم قوة استراتيجية. لا شك أن أمور الحياة مترابطة، ويستطيع الإنسان أن يفكر فيها إجمالاً، ثم لا يصل إلى شيء في النهاية. لكن عندما نبحث موضوعاً يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي فنحن نركز على الأدوات المباشرة في الصراع، مع احترام الأدوات غير المباشرة، لكن العدو هو العدو الصهيوني القائم في فلسطين، مدعوماً بالتحالف الدولي المعروف. أعتقد أن هذا التوجه في غاية الأهمية.

ثانياً- بشأن موضوع التكيف الصهيوني في المنطقة، هل هو توقف أم تراجع أم هزيمة؟ هل هو انكفاء أم تكيف؟ إن الموضوع جدي وقابل للنقاش، ونقاشه جار داخل إسرائيل ذاتها، وداخل المشروع الصهيوني، لكن في النهاية هناك مشاهد للتوقف، ومشاهد للتراجع، ومشاهد للارتباك، ومشاهد للتكيف، ومن الممكن أن نتناولها بالتفصيل، لكن دون أن نجعل نجاحاتنا في وقف المشروع الصهيوني في مرحلة ما، أو إضعافه أو إرباكه في بعض المعادلات، نجعلها تعني أن المشروع الصهيوني يتوقف لحظة، فيحاول أن يتكيف معها، هو هزم أو انكفأ أو

توقف أو تراجع أو ارتبك، وحاول أن يتكيف مع الواقع الجديد الذي نحن من صنعه، وليس هو من صنعه. هذه المسألة في غاية الدقة والأهمية، من ناحية سيسيولوجية، حتى نستطيع أن نتمكن من بناء سيكولوجية الصراع في المدى البعيد بشكل أكثر قوة، وأن ننصف أنفسنا لأن إشكالية جلد الذات العربية، وأنا واحد ممن ملّ منها، قد زادت عن حدها. لم أعد أحب استعراض الإشكالية العربية كثيرا، مع أننا في مؤتمرنا في عمان درسناها مكرهين لأنه يجب أن ندرسها بالتفصيل. لقد تم تقييم عديد من المسائل بشكل تفصيلي في ١١ محورا رئيسيا تقريبا، وجرى استعراض جوانب الإشكالية في الوطن العربي حتى نرسم المستقبل، وليس لكي نجلد ذاتنا. كان الحوار في داخل القاعة حوارا على مستوى عال، والتطور المطلوب الآن يتمثل في أن ننتقل من هذه إلى تلك، لا أن نبقى أسرى لهذه النظرة.

ثالثاً- إن المبادرة العربية لم تأت لأجل القضية الفلسطينية، ولا لحل الصراع، ولا هي رؤية عربية قائمة على أساس سياسي، فكان لها دافعان اثنان: الأول- أن المملكة العربية السعودية تعرضت لهجمة، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية كما تعلمون، على النظام، وطرح تقسيم المملكة، وعلى مستقبل آل سعود، وعلى التيار الليبرالي، وعلى

المؤسسة الدينية والتعليم، وغيرها. إن هذه الهجمة أربكت السياسة السعودية بسبب نصائح القريبين منها ممن هم على علاقة وطيدة بالمشروعين اللذين تعرفونهما. كانت هذه هي الخلفية الرئيسة للموضوع، فكانت المبادرة السعودية أصلا، وتبناها العرب أولا- كما تعلمون- مجاملة للسعودية، وثانيا أنه لا بأس من طرح مشروع سياسي، وثالثا لعلنا نحتمي بها كما تحتمي بها المملكة العربية السعودية. لذلك فهي ليست استراتيجية ولا رؤية ولا اقتناعا عند أي منهم، سواء الذي عارضها أو تحفظ عليها أو قبلها. بل ما أن التقى الملك عبد الله بن عبد العزيز في تكساس في مزرعة بوش، حتى اتفق معه على ٨ نقاط تنقض المبادرة، ما سمي بمشروع الثمانية. كذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن التعامل الإسرائيلي معها كان مباشراً، ولم ينتظر كثيرا حتى كان اجتياح جنين كما تعلمون. وهكذا تكرر الخطأ العربي نفسه الذي ارتُكِب في قمة فاس، لكن الخطأ العربي في عامي ١٩٨١م- ١٩٨٢م، بشأن مبادرة الملك فهد في حينه، أنها جاءت على أنقاض القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة في لبنان، مما يعني أنها مبادرة هزيمة بمعنى أصح. كذلك حاولوا بهذه أن تكون مبادرة هزيمة بعد عام

٢٠٠١م، أي بعد أحداث ١١ سبتمبر. لذلك فإن هذه الأفكار في التفكير العربي لا تنطلق من منطلقات استراتيجية مدروسة ومقننة.

رابعاً- أعتقد أن لواقع الصراع اليوم ملامح مهمة:

إن الصراع يتجه اتجاها عاما نحو تصاعد تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني، ولهذا أسباب كثيرة.

إننا اليوم نتعامل مع تغير في نظرية التعامل مع المشروع الصهيوني، فأعتقد أننا نعيش اليوم عصر النظرية الرابعة بالتعامل مع المشروع الصهيوني، وليس استمرارا لنظريات سابقة. تذكرون بداية المشروع الصهيوني والاستعمار البريطاني وما شابه ذلك، سادت النظرية الإسلامية العامة، مفهوم الإسلام العام، ولم تكن الرؤية سياسية، فكانت نظرية فكرية دينية عروبية. لم تتمكن هذه النظرية من منع قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م. فشلت النظرية في أن تحقق شيئا على الأرض بغض النظر عن صحتها، قد تكون صحيحة إيديولوجيا، صحيحة بالعمق الاستراتيجي والجغرافي، لكنها لم تكن قابلة للتطبيق. نشأت بعدها بالذات نظرية القضية العربية، والحل العربي وأن الوحدة العربية هي طريق الحل، ولم تنجح هذه النظرية ولم تتمكن من أن تحرز شيئا، بل أضاعت ما كان موجودا من قبل، لا شك أن نوايا أصحابها قضية

أخرى، ولكن النظرية لم تعمل. نشأت- قبيل سقوط هذه النظرية- نظرية منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨م، فتبنت نظرية واضحة المعالم: جر الدول العربية للقتال مع إسرائيل عبر الحدود العربية، وبدأت في الأردن ثم في لبنان، وهذا الكلام بشكل دقيق قاله (صلاح خلف) و(يوسف النجار) و(كمال عدوان). هذه كانت النظرية السائدة لديهم في تلك المرحلة، ولم تتمكن هذه النظرية من أن تحقق شيئا، أو أن تتقدم إلى الأمام، بل لقد دُمِّرت أدواتها في عام ١٩٨٢م بشكل كامل، وصارت دون أدوات. وعملت النظرية الرابعة- التي هي انتفاضة عام ١٩٨٧م- عندما ثار الشعب الفلسطيني على الاحتلال، في حين كان هناك ارتخاء فلسطيني داخلي للأسف، وقيل في حينه إن الشعب الفلسطيني قد استسلم بعد اليأس الذي حصل عام ١٩٨٢م، هذه النظرية عملت ثم تم احتوائها في أوسلو، لكن انتفاضة عام ٢٠٠٠م تحديدا، وأصداء المقاومة اللبنانية، أفشلت كامب ديفيد الثانية، وحدث تحول فلسطيني داخلي، استعداداً للمقاومة وللمواجهة بشكل عسكري متقدم، عوامل كثيرة حشدت في تلك المرحلة.

مجدي حماد

أشكر الأخ الصديق الأستاذ جواد الحمد الذي أتاح لنا فرصة أن نلتقي اليوم، الشكر لكم جميعاً باسم معالي الأستاذ عبد الرحيم مراد رئيس مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الدولية، وباسمي وباسم زملائي أعضاء هيئة التدريس، وأتوجه بالشكر أيضا إلى كل الزملاء الذين شاركوا في الإعداد لهذا الاجتماع من الجامعة اللبنانية الدولية، ومركز دراسات الشرق الأوسط في عمان.

ملحق كلمتي الافتتاح للندوة

١) كلمة رئيس مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الدولية

عبد الرحيم مراد

عنوان ورشة العمل حول موضوع الصراع العربي– الإسرائيلي. إن هذا من الموضوعات المطروحة حالياً في الساحة اللبنانية، لكن بطريقة تختلف عما هو مطروح في الساحات العربية الأخرى؛ فهناك رأي يطالب بموقف واضح فيما يتعلق باستمرار هذا الصراع، بمعنى: هل هناك علاقة بشكل أو بآخر بهذا الصراع؟ أم إن الموضوع انتهى ولا علاقة للبنان به؟

أعتقد أن أغلبية الأطراف تتطلع لانتهاء هذا الصراع، لكن عندما يأتي السؤال: كيف؟ فإن وجهة نظر كل طرف من الأطراف تختلف حول: متى ينتهي، وكيف ينتهي؟ ربما يسعى الذين يطالبون حالياً بالانتهاء من استخدام هذا العنوان، ونحن لسنا منهم، إلى التمهيد للتواصل مع دولة العدو الصهيوني (إسرائيل) من أجل التوصل إلى اتفاق ١٧ أيار جديد. لكن هناك وجهة نظر أخرى تقول: إننا جزء لا يتجزأ من هذا الصراع العربي– الإسرائيلي، ونتمنى أن ينتهي هذا

الصراع، لكن بعد أن تتحرر فلسطين، وبعد أن يحصل الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه، وبعد أن تتحرر الأراضي العربية من الاحتلال، وبعد أن تنتهي هذه الضغوط والمخططات الأمريكية والصهيونية.

إن هذا الصراع هو نفسه يطل على صراع آخر أشمل، هو الصراع الغربي– العربي، واستطراداً: الصراع الأمريكي– العربي؛ لأن عند الولايات المتحدة بدائل لاستكمال هذا الصراع عبر الطروحات الأمريكية البديلة، بخاصة مشروع النظام العالمي الجديد، واستطراداً: نظام الشرق الأوسط الجديد، إذ تتقاطع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. إن هذه المشروعات كلها في الحقيقة تهدف إلى السيطرة على الأمة العربية، ونهب خيراتها. بل إن بعضا ينادي بأن تعود الولايات المتحدة أيضاً للسيطرة ولتكرار تجربة العراق في سورية أو بعض المناطق الأخرى.

إن هذا الكلام مرفوض من الجماهير العربية، وليس أدل على أنه مرفوض من الجماهير العربية من موضوع الانتخابات الفلسطينية الأخيرة التي حصلت بموجبها حركة حماس على الأكثرية النيابية داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، إن أهمية هذا الموضوع لا تتمثل فقط في

عدد النواب الذين وصلوا من حركة حماس إلى المجلس التشريعي. إن هذا الفوز أكد مدى إيمان الجماهير العربية بهذا الصراع المصيري؛ لأن تلك الجماهير العربية تقول بهذه الفرحة: نحن نريد مواجهة التحديات الصهيونية الأمريكية بهذا الأسلوب، وليس بأسلوب التسويف، أو بأسلوب الاعتراف بالأمر الواقع، وهو الأسلوب الذي ذهب إلى أننا ما دمنا غير قادرين على أن نعمل أكثر من هذا، فلنبق في هذا الوضع القائم، ونقدم التنازلات المجانية للعدو الصهيوني كما حصل سابقاً للأسف الشديد في أكثر من مكان، سواء في كامب ديفيد أو وادي عربة أو أوسلو، إلى حد التنازل عن القضية بشكل عام.

إن من تحصيل الحاصل أن نقول إننا نعتقد بأن الصراع العربي– الإسرائيلي لن ينتهي بتحرير مزارع شبعا، ولا بتحرير الأسرى، ولا بتحرير الجولان، إنما بتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر، وكما قال الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد): كل واحد يذهب إلى موطنه. وأكثر من ذلك نقول: إن الصراع العربي– الإسرائيلي الذي هو استطراد للصراع العربي– الغربي سيستمر طالما هناك بقية في أمتنا وثرواتنا وأولادنا، والمفروض أن نؤهل أنفسنا ونؤهل أجيالنا القادمة ليسعوا إلى عملية تغيير نحو الأفضل، عملاً بالآية الكريمة: "إن الله لا

يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". إننا نريد أن نسعى لإيجاد جيل عربي. إذا لم نستطع أن نغير هذا الواقع العربي نحو الأفضل فلا نصادر حق أجيالنا القادمة في عملية التغيير.

نأمل من خلال هذه المؤسسات ومن خلال هذا التوجه لبناء الأجيال بناء يختلف عن الأساليب التي اتبعت سابقاً بالخطابات والشعارات، أن نصل إلى بناء جيل قادم متمسك بالمعرفة والوعي، يستطيع مواكبة حركة العصر العلمية والتكنولوجية، عند ذلك نستطيع أن نقول إننا سنتصدى لهذه الهجمة، وسننتصر عليها إن شاء الله.

إن أهم ما يجري حالياً على الساحة العربية يتمثل في أن المقاومة التي انتصرت في لبنان، والمقاومة التي توشك على الانتصار في العراق، والمقاومة التي حققت الانتصار، ونأمل أن تحقق مزيداً من الانتصارات في فلسطين، وهكذا دواليك، هذه المقاومة هي التي ستزيل من أذهاننا عقدة النقص التي تذهب إلى أننا لا نستطيع أن نقاوم. إن هذا الاقتناع بشأن الهيمنة الأمريكية والجبروت الإسرائيلي قد خَلَدَ في أذهان الأنظمة، ويحاولون زرعه فينا حتى نستسلم لهذا الواقع.

لقد سبق أن كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل مقالاً في جريدة الأهرام بعد حرب ١٩٦٧م، بعنوان: "تحية إلى الرجال"، يحيي فيه

الرجال الذين يستعدون للعبور، لكنه يضيف أن التحصينات والموانع العسكرية التي أقامتها إسرائيل، تكاد تجعله مستحيلاً، فرد عليه الأستاذ عبد الهادي ناصف- رحمه الله- بمقال في جريدة الجمهورية بعنوان: "تحية مردودة من الرجال إلى الأستاذ هيكل"، أكد أن هذا التوجه غير صحيح؛ لأنه ليس قدراً لا نستطيع أن نقاومه، إن الرجال يستطيعون أن يقاوموا، وبالفعل ثبت أن الرجال قادرون على المقاومة في كل مكان.

أرحب بكم جميعاً وأشكركم على تلبية هذه الدعوة، وأهلاً وسهلاً بكم.

٢) كلمة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

جواد الحمد

معالي الأستاذ عبد الرحيم مراد، سعادة الدكتور مجدي حماد، الإخوة أصحاب السعادة والمعالي والعطوفة، يسعدنا في هذا اليوم أن نرحب بكم في الندوة المشتركة مع الجامعة اللبنانية الدولية، حول موضوع يتعلق برسم مستقبل هذه المنطقة، مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، الذي حظي باهتمام بالغ وكبير في المرحلة الماضية، من قبل مؤسسات عربية متعددة بدأها مركز دراسات الوحدة العربية، ثم أكملنا

من بعدهم المشوار، وفي كل هذه الجهود كان للدكتور مجدي حماد مساهمته الخاصة والمتميزة على حد سواء.

ونحن اليوم نلتئم في رحاب الجامعة اللبنانية الدولية في البقاع، وبرعاية الأستاذ عبد الرحيم مراد، لنبحث معاً: ما هي السياسات والبرامج اللازمة عربياً وفلسطينياً من أجل تحويل اتجاهات السيناريوهات المتوقعة التي بين أيديكم، والتي توصل إليها خبراء في الوطن العربي في مؤتمر استمر ثلاثة أيام، على الصعيد المهني والحرفي من ناحية رسم دراسات المستقبل.

إننا نبحث اليوم في أهم هذه السياسات التي يمكن أن تجعل من السيناريوهات اتجاهاً يحقق للأمة العربية ما تصبو إليه من حقوق حقيقية، ومن دحر المشروع الصهيوني، وانتهاء الخطر الماثل أمامنا جميعاً في المنطقة اليوم.

وأستبشر بما تفضل به معالي الأستاذ عبد الرحيم مراد بقوله إننا أمام متغيرات كثيرة تلاحقنا في كل يوم، وهي تشير لنا بوضوح أننا يمكن- إذا أحسنّا التخطيط والتوجيه، واستندنا إلى الرؤية والمنهجية العلمية في التفكير، والانفتاح على العالم كله، وحشدنا كل طاقاتنا دون

أن نستنزفها داخلياً- أن نتمكن فعلا من رسم سياسات وبرامج تحقق لنا ما نصبو إليه في السنوات العشر القادمة.

لقد كانت الآفاق التي أحاطت بالمؤتمر المشار إليه، بمشاركة السياسيين والعسكريين والأكاديميين والاقتصاديين والإعلاميين أيضاً، تختلف كثيراً عما هو جار الآن، وهو يتحدث عن السنوات العشر القادمة، التي توقع المؤتمر أن تحصل فيها تغيرات في غاية الأهمية تتعلق بالبنية السياسية والاجتماعية في المنطقة بشكل عام، وتتعلق بتغيرات على صعيد طرفي الصراع، سواء الصهيوني المتحالف مع الإمبريالية الأمريكية، أو العربي والإسلامي، وأساسه في الأصل العامل الفلسطيني.

وما أن انتهت وقائع المؤتمر في نهاية نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥م حتى فوجئنا في الانتخابات الفلسطينية بفوز حركة حماس بالأغلبية البرلمانية بوصفها برنامج مقاومة، بديلاً لبرنامج التسوية الذي كان يسود في السنوات العشر السابقة، لقد كانت مفاجأة للجميع كما ذكر الجميع.

وكانت هذه المفاجأة مؤشراً مهماً كما تحدثنا مع بعض المراقبين حول ما الذي حصل، فكان رأينا الأولي قبل التحليل العميق، أن

السيناريو الرابع في المشروع الذي بين أيديكم، والذي تحدث عن تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني، بدأ يعمل مبكراً.

ويذكر الزملاء الذين شاركوا في الحضور في عمّان، أن كثيرا منهم كان يعتقد أن هذا السيناريو حالما وخياليا، وكان بعضهم يرى أن هذا السيناريو معقول وممكن ولديه مقومات النجاح، إن تحققت بعض الشروط.

إلا أن المفاجأة أن تحركا مبكراً حسب ما أعتقد في حينه جرى لمحاولة إسقاط هذا التحول الجذري، وكان تحليلنا الأولي للموضوع يرصد أمامه: الحصار الذي فرض سياسياً واقتصادياً، ومن قبله وقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، ومحاولة إثارة الفتنة بين الحكومة الفلسطينية الجديدة ودول الجوار العربي، ومن ثم محاولة إثارة الفتنة بينها وبين الفصائل الفلسطينية الأخرى في الداخل، من قِبَل مجموعة ترتبط بمشروعٍ كلنا يعلم ما هو، وما هي مكوناته وما هي معطياته، وأعتقد أن المتابعين للتفاصيل على الأرض يدركون تماماً أن ثمة أصابع وخيوطا تعمل في الخفاء، لا أقول عن نظرية المؤامرة، بل أقول عن معلومات دقيقة- إلى حد كبير- تعمل في تحريض النظام الدولي وتحريض إسرائيل وتحريض الاتحاد الأوروبي، وكذلك تحريض بعض

الدول العربية على محاولة إسقاط هذه التجربة الفلسطينية الديمقراطية وإفشالها من جهة، وإفشال تجربة برنامج المقاومة في مواجهة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين من جهة أخرى.

كانت هذه بعض ملامح التحول الذي شهدناه إثر هذا المؤتمر. ونحن اليوم معنيون في هذه الجلسة أن نبحث- بالتفصيل- حقيقة السيناريوهات الأربعة التي توصلنا إليها في المؤتمر، بعد دراسات موسعة ومعمقة. كيف يمكن أن نؤثر في متغيرات هذه السيناريوهات، حتى نشكل برنامجاً عربياً فاعلاً مؤثراً لدحر المشروع الصهيوني؟ وأقل تقدير في السنوات العشر هذه.

تحدث بعضنا عن هبوط مستوى الخطر الذي يشكله المشروع الصهيوني في المنطقة بتراجعه وانكفائه عن كثير من برامجه، ربما يؤسس التحليل السيسيولوجي- الذي قام به الدكتور عبد الوهاب المسيري في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م حول أثر الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة على المشروع الصهيوني- يؤسس لمثل هذا التفكير، عندما قال: إن المشروع الصهيوني قد وصل إلى حائط مسدود، وهو الآن في طور التراجع والدفاع عن النفس، وليس في طور التقدم والهجوم والتوسع والاقتحام لمواقع جديدة.

وعليه فإننا يمكن أن نبدأ مرحلة الهجوم، خاصة أن الخصم يستند إلى حائط، ولا يستند إلى عمق إستراتيجي يمكن أن يحميه حماية حقيقية فيما يتعلق بالأرض والديموغرافيا على أقل تقدير، على أن نأخذ بالاعتبار العمق الإستراتيجي الأمريكي والأوروبي. لكن الأرض والديموغرافيا تلعبان عاملاً مهماً على الأرض أكثر مما تلعب العوامل الأخرى، كما شهدنا في السنوات الخمس الماضية.

لن أطيل عليكم في هذا اليوم، نحن نرحب بكم، وباسمي واسم زملائي أرحب بمعالي الأستاذ عبد الرحيم مراد والدكتور مجدي حماد، اللذين هيئا لنا هذه الفرصة لنتحاور ونتناقش ونغني الأفكار التي وردت في هذه السيناريوهات، ونحاول فعلاً أن نضع بعض السياسات لتكون تحت تصرف الحكومات العربية على ما هي عليه، والجماهير العربية على ما هي عليه، والحكومة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الشعب الفلسطيني وقواه السياسية المختلفة. وأهلاً وسهلاً بكم.

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- العرب ومقاطعة إسرائيل
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات
- الدولة الفلسطينية المستقلة
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل

- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
- اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
- أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / باللغة الإنجليزية
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي).
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.

- في الـــذاكرة الإنســـانية، المجـــازر الصـــهيونية ضـــد الشـــعب الفلســـطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، ط٢.
- المفاوضـــات الثنائيـــة ومتعـــددة الأطـــراف للســـلام في الشـــرق الأوســـط (السيناريوهات المتوقعة).
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية (٣٥).
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج (٣٤).
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة (٣٣).
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (٣٢).
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (٣١)
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (٣٠).
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل(٢٩).

٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، (٢٨).

٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، (٢٧).

١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)

١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣.

١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣.

١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣.

١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)،٢٠٠٢.

١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد (٢١)،٢٠٠٢.

١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد (٢٠)، ٢٠٠٢.

١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢.

١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.

١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١.

٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)، ٢٠٠١.

٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠.
٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠.
٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠و١١).
٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان (٨,٩).
٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧).
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد (٦).
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤و٥).
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢و٣).
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي

Abstract

The future of the Arab-Israeli conflict continues to take center-stage. Here, the workshop participants present their views, perspectives and visions with possible solutions and policies regarding the Israeli project and its future. Possible scenarios are laid out as to what can possibly happen.

Participants agreed that the struggle with Israel has wider prefers that induces the international system and interest. Hence, Arab countries, governments and people, ought to adopt a united stance to counteract such situation.

From this angle two schools of thought emerges: Those who believe in negotiations as an effective way to achieve a comprehensive solution and the establishment of peace; and those who see the Palestinian question as involving a continuous national struggle which needs continuous support of the national Palestinian movement because it is the only way to achieve usurped rights. This school of thought which believes the negotiations track has been in crisis and led to nowhere, argues to strengthen the Palestinians, Arab countries must also undergo a real democratization process that would add to their political and economic strength when dealing with Israel.

Contents

Preface	7
Seminar	
First Part: *Arab Policies And Programs For Possible Scenarios For The Arab Israeli Struggle Till 2015*	11
Second Part: *Palestinian Policies And Programs For Possible Scenarios For The Arab Israeli Struggle Till 2015*	61
Third Part: *Realities And Futuristic Perspectives And Current Policies*	103
Appendices: *Opening Speeches*	155
English Summary	1-7

Arab Policies Toward Arab-Israeli Conflict Until 2015

Editors

Majdi Hammad

Seminars **49**

The views of the contributors does not necessarily stand to **MESC** *position*

First Edition

Amman – 2008

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

Arab Policies Toward Arab-Israeli Conflict Until 2015